ميلتون فريدمن

Milton Friedman

الرأسمالية والحرية



هناك ترجمة أخرى أحدث قامت بها مروة عبدالفتاح شحاتة
صدرت طبعتها الأولى سنة 2011
عن دار كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة

ميلتون فريدمن

Milton Friedman

الرأسمالية والحرية



الطبعة الأولى: أي النار 1426 ميلادية

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
سرت: ص.ب. 921 ـ مبرق: 30098 مطبوعات ـ ناسوخ: 62100 ـ 054
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

مُقدِّمة

لقد ذكر الرئيس كنَدي عبارة مؤثرة في كلمته الافتتاحية في فقرة ما وذلك حيث يقول: «لا تسأل عن مقدرة الوطن على خدمتك، بل سل عن مقدرتك أنت، كفردٍ، على خدمة الوطن». كانت تلك العبارة إشارة قاطعة عن مزاج ظرفنا. إذ إن الجدل حول تلك الفقرة، كان يرتكز على منبعها، وليس على فحواها. ونجد أن مقطعي العبارة كليهما، لا يعبران عن علاقة بين المواطن والحكومة، فيما هو جدير بالمُثُل العُليا للأحرار في مجتمع حرّ. **فالمقطع الأول**، الذي ينص على سياسة الدولة الأبوية في رعاية الناس، يدل على أن الحكومة هي الراعية والحامية، وأن المواطن هو القاصر. وهذا رأي يتضارب مع عقيدة الرجل الحرّ في مسؤولياته نحو قدره.

أما المقطع الثاني، الذي ينص على سياسة وجود الاتحادات في المجتمع لخدمة الوطن، فيدّل على أن الحكومة

هي السيّدة أو الإلٰهة، والمواطن هو الخادم أو العبد. وبالنسبة إلى الإنسان الحر، فإن الدولة هي مجموعة من الأفراد، دون وجود لأي شيء يسيطر عليها. والإنسان الحرّ يفاخر بتراث ثقافي مشترك، وهو مخلص للتقاليد المشتركة، ويعتبر الحكومة وسيلة أي آليّة، وليس كمانحة للهدايا والخدمات، أو كسيّدة أو إلٰهة وتعبد عبادة عمياء. وهو لا يعترف بأيّ هدفٍ وطني، إلا بما يقرّه الإجماع، ولا يعترف بأيّ غاية وطنية، إِلاَّ بما يقرّه الإجماع، ويكافح لأجله المواطنون.

والإنسان الحرّ لا يسأل عن مقدرة الوطن على خدمته، ولا عن مقدرته على خدمة الوطن، لكنه يسأل عما يستطيع فعله، هو ورفاقه، من خلال الحكومة، كي يساعد على تأدية واجبه نحو المسؤوليات الفردية، ويحقق غايات المجتمع وأهدافه العديدة. والأهم من ذلك كله حماية حريتنا، ويضيف إلى سؤاله سؤالاً آخر: كيف نستطيع أن نحول دون تحوّل الحكومة التي ألّفناها إلى فرانكشتاين، تدمّر الحرية ذاتها، التي أسسناها لنحميها؟ والحرية أشبه بنبتة لينة نادرة. فعقولنا تخبرنا، والتاريخ يؤكد أن التهديد الأكبر للحرية، هو تركيز السلطة في الأيدي السياسية. فالحكومة هي ضرورة لصيانة حريتنا، بل هي آلة نستطيع أن نمارس حريتنا من خلالها. ومع ذلك، إذا رُكّزت

السلطة في الأيدي السياسية، فإن ذلك يعتبر تهديداً للحرية. ومع أن الرجال الذين استخدموا تلك القوة، في البداية، كانوا ذوي نوايا حسنة، وما تأثّروا بالسلطة التي زاولوها، غير أن السلطة هي نفسها قوة تجذب وتؤلف رجالاً من طراز مختلف.

كيف نستطيع أن نستفيد من تعهد الحكومة، ونتجنّب، في الوقت نفسه، التهديد للحرية؟ هناك مبدآن واضحان، قد جُسّدا في دستورنا، ويعطيان جواباً قد صان حريتنا، حتى الآن، على الرغم من تكرار الخروقات في ممارستهما، في الفترة التي أُعلنا فيها.

الأول: هو أنه يجب أن يُحدد مجال الحكومة، وتكون وظيفتها الرئيسية حماية حريتنا من الأعداء، خارج حدودنا، ومن إخواننا المواطنين، وصيانة القانون والنظام، وتنفيذ العقود الخاصة، وتقوية الأسواق المتنافسة. وما وراء ذلك، فإن الحكومة قد تستطيع مساعدتنا، أحياناً، للوصول إلى ما نجده وحدنا صعباً ومكلفاً، هذا رغم أن ممارسة من هذا القبيل من قبل الحكومة يهدد الحرية، فيجب ألاّ نستغل الحكومة بمثل هذه الطريقة، مع أننا لا نستطيع أن نتجنّب ذلك، أحياناً، ولكن يجب أن يكون هناك توازن كبير وواضح للفوائد، قبل القيام بذلك، والاعتماد رئيسياً على التعاون الطوعيّ والمشروع،

الخاص بالأنشطة الاقتصادية، وغيرها من الأنشطة الاجتماعية. وهكذا، نستطيع أن نؤكد أن القطاع الخاص، هو كبح وضبط لسلطات القطاع الحكومي، وحماية فعالة لحرية الرأي، وحرية الدين، وحرية الفكر.

والمبدأ الثاني الواضح: هو أنه يجب نشر سلطة الحكومة على نطاق واسع، فإن كان على الحكومة ممارسة السلطة، فإن ممارستها في الإقليم أفضل منها في الولاية، وممارستها في الولاية، خير منها في واشنطن. وإن كنت غير راضٍ عما تفعله جماعتي المحلية، فإنني أستطيع أن أنتقل إلى جماعةٍ محلية أخرى، والقليل من يتخذون مثل هذه الخطوة، غير أن الاحتمال واجب كمحك. وإن كنتُ غير راضٍ عما تقوم به ولايتي، فإنه يمكنني الانتقال إلى ولاية أخرى. وإن كنتُ غير راضٍ عما تفرضه واشنطن، فثمة خيار ضئيل بين الأُمم الغيورة في العالم. والصعوبة في تجنب تشريع الحكومة الفدرالية ذاتها، تكمن، طبعاً، في شدة التمركز على الكثير من مؤيديها، وهذا ما يجعلها أكثر فاعلية في أن تشرّع برامج، هي في مصلحة عامة الشعب ـ وهذا من وجهة نظرها ـ وسواء كان ذلك في تحويل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، أو من موارد خاصة إلى غايات حكومية، فهي، في كلتا الحالتين، على حقّ إلى حدٍّ ما. غير

أن لهذا النقد طرفين: السلطة للقيام بالعمل الصالح، هي نفسها السلطة للقيام بالعمل المؤذي، والذين يسيطرون على السلطة، اليوم، ربما لا يكونون كذلك، غداً. والأكثر أهمية، أن ما يعتبره أحدهم صالحاً قد يعتبره الآخر أذًى. والمأساة الكبرى للحملة نحو التمركز، والحملة في توسيع مجال الحكومة عامة، هي أن هاتين الحملتين تقادان، عامة، من قبل رجال ذوي نية حسنة، وسيكونون الأوائل في التأسف على عواقبها.

وصيانة الحرية تعتبر السبب الوقائي لتحديد وإبطال سلطة الحكومة المركزية، غير أن هناك سبباً آخر بناء، وهو أن التطور العظيم للمدنيّة، لم تحدثه الحكومة المركزية، سواء أكان في البناء أم الرسم، في العلوم أم الأدب، وفي الصناعة أم الزراعة. ولم يبحر كولومبس سعياً وراء إيجاد طريق إلى الصين، استجابة لتعليمات الأكثرية في البرلمان، مع أنه كان مدعوماً، ماديّاً، من سلطة الملك المطلقة. وكذلك نيوتون ولايبنتيز، أو آينشتاين وبوهر، أو شكسبير وميلتون وباستيرناك، وكذلك ويتني وماكورمك، أو إديسون وفورد أو جاين آدامز وفلورنس نايتناكيل وآلبرت ستشويتزار. فما من أحد منهم فتح آفاقاً جديدة في الإدراك والمعرفة البشرية استجابةً لتعليمات حكومية، سواء أكان ذلك في الأدب أم في الاحتمالات الفنية، أم في الحد من

التعاسة البشرية. فإن إنجازاتهم كانت نتيجة عبقرية فردية لآراء أقلية متينة، ولجوّ اجتماعي يسمح بالتنوع والتعدّد. فلا تستطيع الحكومة أبداً أن تخلق التنوع والتعدد للعمل الفردي، غير أنها تستطيع، بلا ريب، في أية فترة من الزمن، أن تحسّن كليّاً مستوى المعيشة للكثير من الأفراد، وذلك بفرض مقاييس منتظمة في الإسكان والتغذية والكساء. وتستطيع أيضاً أن تحسّن مستوى العمل والإنجاز في الكثير من المناطق المحلية، وربما في جميع المواطن إجمالاً، وذلك بفرض معايير منتظمة في التعليم وإنشاء الطرق، وفي حقل الصحة. غير أننا نجد، في هذه العملية أن الحكومة تستبدل التطور بالركود، وتستبدل المقدرة المتوسطة المنتظمة بالتنوع الضروري للاختبار العلمي. وهكذا، تخلق طريقاً للتقاعس، في الغد.

هذا الكتاب يناقش بعض هذه الأمور العظيمة، وموضوعه الرئيسي هو دور الرأسمالية التنافسية ـ تنظيم حجم الحركة الاقتصادية، من خلال المؤسسات الخاصة، التي تعمل ـ في السوق الحرّ كنظام فيه حرية اقتصادية، ووضع ضروري لحرية سياسية. وموضوعه الثانوي هو الدور الذي يجب على الحكومة أن تضطلع به في مجتمع مكرَّس للحرية، ويعتمد، رئيسياً، على السوق لتنظيم الحركة الاقتصادية.

إن أول فصلين من هذا الكتاب، يتداولان هذه الأمور على مستوى نظري، من ناحية المبادىء أكثر مما يتعرضان إلى التطبيق الفعَّال. أما الفصول الأخرى، فإنها تطبق هذه المبادىء على معضلات خاصة ومتنوعة.

إن التعبير النظريّ المجرَّد، قد يكون تصوره متكاملاً ومتعباً، مع أن هذه المثالية، نجدها بعيدة عن الإدراك، بالتأكيد، وذلك في الفصلين اللذين يتبعان. وأما تطبيق المبادىء، فلن يكون مرهقاً بالكامل، غير أننا نواجه، في كل يومٍ جديد، معضلات وظروفاً جديدة، ولذلك، فإن دور الدولة غيرُ ممكن توضيحه كلياً بالنسبة إلى أعمال معينة. ولهذا السبب أيضاً، نحتاج، بين الوقت والآخر، إلى إعادة فحص مغزى ما نأمله أن يكون مبادىء لا تتغير لمشاكل يومنا، وأي نتيجة ثانوية محتومة، هي إعادة اختبار للمبادىء، وتوعية لمفهومنا لها.

وإنه لمقنع جداً، أن يكون لدينا تعريف مدوّن للرؤية الاقتصادية والسياسيّة، المدروسة والمفصلة، في هذا الكتاب. والتعريف الملائم والصحيح، هو التحررية. ولسوء الحظ، وكسلطة عليا، أو كإطراء غير مقصود، فإن أعداء نظام المؤسسات الخاصة، قد وجدوا أنه من الحكمة أن يخصص هذا التعريف، وبهذا أمسى للتحررية في الولايات المتحدة معنى

مختلف عما كان عليه في القرن التاسع عشر، أو عما هو عليه اليوم، في الكثير من بلدان القارة الأوروبية.

وكما تطوَّر الأمر في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فإن الحركة الفكرية التي انطلقت تحت اسم التحررية، قد أكّدت الحرية كهدف مطلق، والفرد كوجود مطلق في المجتمع. وقد دعمت هذه الحركة سياسة عدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية في البلاد، كوسيلة لتقليل وإضعاف دور الدولة في الشؤون الاقتصادية، وبالتالي، توسيع دور الفرد. وقد دعمت هذه الحركة أيضاً التجارة الحرّة عبر البحار، كوسيلة لربط أمم العالم معاً، بسلامٍ وبديموقراطية. أما في الأمور السياسية، فقد دعمت هذه الحركة تطور حكومة تمثيلية ومؤسسات برلمانية، والتقليل من السلطة التعسّفيّة للدولة وحماية الحريّة المدنيّة للأفراد.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، وخاصة بعد سنة 1930، كانت عبارة التحرريّة، في الولايات المتحدة مرتبطة بتأكيد مختلف، وخاصة في سياسة الاقتصاد، بل كانت مرتبطة باستعداد أكبر للاعتماد على الولاية، في الدرجة الأولى، عوضاً عن اتفاقات طوعيّة، خاصة لتحقيق الأهداف التي تعتبر مرغوبة، وأمسى الشعار: الإنعاش والمساواة عوضاً عن الحرية. وقد

اعتبر القرن التاسع عشر أن توسيع الحرية، هو الطريقة الفاعلة لتعزيز الإنعاش والمساواة. وباسم الإنعاش والمساواة، أيّد ليبراليّ القرن العشرين إنعاش سياسات تدخل الدولة نفسها ورعايتها الأبويّة، تلك السياسات التي حاربتها التحرريّة التقليدية، وإن أعدنا الساعة إلى الوراء، حتى نصل إلى مفهوم التجارة في القرن السابع عشر، نجد أنّ الليبراليّ يميل إلى انتقاد الليبراليين الحقيقيين بشدة، كرجعيين.

إن التغيير في تفسير عبارة التحررية، كان أخاذاً أكثر في الأمور الاقتصادية منه في الأمور السياسية. ونجد أن ليبراليّ القرن العشرين، هو مثل ليبراليّ القرن التاسع عشر، يؤيد المؤسسات البرلمانية، وحكومة التمثيل، والحقوق المدنيّة وغيرها من الحقوق. ومع ذلك، نجد هناك اختلافاً ملموساً في الأمور السياسية فليبراليّ القرن التاسع عشر، الغيور على الحرية، والمتخوّف من السلطة المتمركزة في أيدٍ خاصة، أو أيدٍ حكومية، نجده يؤيد السياسة اللاتركيزيّة. وأما ليبراليّ القرن العشرين، المسلِّم بفاعلية السلطة، والواثق بفائدة السلطة في أيدي حكومة، تدار من قبل جمهور الناخبين، كما يزعم، نجده يؤيد حكومة متمركزة، ويبدّد أي شكّ حول أين يجب أن تكون السلطة، لمصلحة الولاية بدلاً من المدينة، أو لمصلحة

الحكومة الفدرالية بدلاً من الولاية، أو منظمة عالمية بدلاً من حكومة وطنية.

ولأجل الوضوح الكافي لعبارة التحررية، فإن الآراء التي ذُكرت سابقاً حول هذه العبارة، هي غالباً ما تعرَّف الآن، بالمحافظة، ولكن هذه ليست خياراً مُرضياً، فليبراليّ القرن التاسع عشر، كان متطرفاً في مفهوم تعليل الأمور حتى الجذور، وفي المفهوم السياسي لمساندة التغييرات الرئيسيّة في المؤسسات الاجتماعية. وكذلك نجد وريثه الحالي، ونحن لا نريد أن نحافظ على تدخلات الولاية، التي تكررت كثيراً جداً في ضرب حريتنا، ولا نريد أن نحافظ على هؤلاء الذين عزّزوها، وبالإضافة إلى ذلك، إن كلمة المحافظة قد عمّت عملية الممارسة على نطاقٍ واسع من الآراء، وهذه الآراء نجدها متضاربة بعضها ببعض إلى درجة أننا سوف نرى، بلا شكٍّ، نمو الكثير من الألقاب السياسية المميزة، مثل المحافظة ـ التحررية والمحافظة ـ الأرستوقراطية. وبسبب معارضتي، إلى حدٍّ ما، في تسليم العبارة لأنصارٍ ذوي إجراءات، قد تُحطّم الحرية، ولأنني، إلى حدٍّ ما، لا أستطيع أن أجد خياراً أفضل، فسوف أبدِّد هذه الصعوبات باستعمال كلمة التحررية بمفهومها الأصلي، كما هي المبادىء الملائمة للرجل الحرّ.

الفصل الأول

العلاقة بين حرية الاقتصاد وحرية السياسة

من المعتقد، على نحو واسع، أن السياسة تعتبر منفصلة عن الاقتصاد، وأنه ليست هناك أي رابطة بينهما، وأن حرية الفرد هي مشكلة سياسية، وأن الإنعاش المادي هو مشكلة اقتصادية، وأنه قد نجمع ونوحّد أي نوع من الترتيبات السياسية مع أي نوع من الترتيبات الاقتصادية. والمظهر الرئيسي المعاصر لهذه الفكرة، هو تأييد الاشتراكية الديموقراطية من قبل العديدين، الذين يدينون القيود المجسدة حول حرية الفرد، تلك القيود التي فرضتها الاشتراكية الديكتاتورية في روسيا، هؤلاء الذين اقتنعوا أنه من الممكن لدولة ما، أن تتبنّى المقوّمات الرئيسية للترتيبات الاقتصادية الروسية، وبذات الوقت، تؤمن حرية الفرد من خلال الترتيبات السياسية. والأطروحة في هذا الفصل هو أن مثل تلك الفكرة تعتبر تضليلاً. وأن هناك رابطة متينة بين الاقتصاد والسياسة، وأن هناك ائتلافات معينة ممكنة

للترتيبات الاقتصادية والسياسية، وأنه لا يستطيع المجتمع الاشتراكي، على وجه التخصيص، أن يكون ديموقراطياً من ناحية تأمين حرية الفرد.

إن التسويات الاقتصادية تؤدي دوراً مزدوجاً في تعزيز مجتمع حرّ. فمن جهةٍ، نجد أن الحرية في التسويات الاقتصادية، هي ذاتها جزء أساسي لمفهوم الحرية المسلّم به عامةً. فإذن الحرية الاقتصادية هي ركن بحد ذاتها. ومن جهة أخرى، إن حرية الاقتصاد هي وسيلة مهمة نحو تحقيق الحرية السياسية.

وأول هذين الدورين لحرية الاقتصاد، يتطلب تشديداً خاصاً، لأننا نجد لدى المفكرين خاصة، تحيّزاً كاملاً ضد اعتبار هذا الجانب من الحرية مهماً. ويميلون إلى التعبير عن ازدراء لما يعتبرونه جوانب مادية للحياة، ولديهم اعتبار لسعيهم، ويدّعون له قيماً عالية لكونه مهمّاً ولكونه يستحق انتباهاً خاصاً. وبالنسبة إلى الكثير من المواطنين، وإن لم يكن بالنسبة إلى المفكرين، فإن أهمية الحرية الاقتصادية المباشرة هي، على الأقلّ، مشابهة لأهمية الحرية الاقتصادية غير المباشرة، كوسيلة نحو الحرية السياسية.

ونجد المواطن في بريطانيا العظمى الذي لم يسمح له بعد الحرب العالمية الثانية بقضاء عطلته في الولايات المتحدة بسبب

إدارة المقايضة قد حُرم من حرية مهمة، ولا يقل عنه حرماناً مواطن الولايات المتحدة الذي لم يمنح فرصة قضاء عطلته في روسيا بسبب أفكاره السياسية، ففي الحالة الأولى تحديد اقتصادي للحرية وفي الأخرى تحديد سياسي لها، ومع ذلك ليس هناك اختلاف مهمّ بين الحالين.

فمواطن الولايات المتحدة الذي أجبر من قبل القانون وإدارة حكومية، أن يخصص 10 بالمئة من مدخوله لشراء نوع معينٍ من عقود التقاعد، نجده قد حُرم من جزء مماثل من حريته الشخصية. ولقد كان الشعور شديداً بمثل ذلك الحرمان، وكان مقارباً للشعور بالحرمان من الحرية الدينية، ذلك الحرمان الذي اعتبره الجميع حرماناً سياسياً أو مدنياً فضلاً عن كونه حرماناً اقتصادياً، وقد عُبر عن ذلك بواسطة حدث من قبل مجموعة مزارعين من مذهب الآميش، وبسبب هذا المبدأ اعتبرت هذه المجموعة البرنامج الفدرالي الإجباري للتقاعد انتهاكاً لحريتهم الفردية الشخصية، ورفضت هذه المجموعة أن تدفع الضرائب أو تتقبل الإعانات المالية، ونتيجة لذلك فقد بيعت بعض مواشيهم بالمزاد العلني إرضاءً لمطالب الضمان الاجتماعي، والحقّ يقال إن عدد المواطنين الذين يعتبرون التأمين الإجباري للشيخوخة حرماناً من الحرية وإن كان لعدد قليل من الناس،

فإن المؤمن بالحرية لا يعتمد على العدد.

إن مواطن الولايات المتحدة يخضع لقوانين ولايات مختلفة فلا يستطيع أن يزاول المهنة التي يختارها إِلاَّ إذا حصل على ترخيصٍ لذلك، وكذلك نجده قد حُرم من جزء مهمٍّ من حريته، فالرجل الذي يريد أن يقايض بعض بضاعته مع رجلٍ آخر، من سويسرا مثلاً، بساعة يدٍ، فإنه يمنع من القيام بذلك إِلاَّ بكمية أو نسبة محددة من قبل السلطة. وهناك رجل من كاليفورنيا أدخل السجن بسبب قوانين التجارة المتّفقة بين المنتج والبائع، وذلك لبيعه ألكاسلتزر بسعرٍ منخفض عن ذلك الذي حدده المصنع. ونجد المزارع لا يستطيع أن يزرع كمية القمح التي يريدها، وهكذا في كل المجالات. وهكذا يظهر بوضوح أن الحرية الاقتصادية تمثل، قلباً وقالباً، جزءاً مهماً جداً من الحرية الشاملة.

إن التسويات الاقتصادية تعتبر وسيلة للقضاء على الحرية السياسية بسبب تأثيرها على تركز القوة وتبديد السلطة. ونوع المنظمة الاقتصادية التي تتحكم بالحرية الاقتصادية بصورة مباشرة والمسماة بالرأسمالية التنافسية، هي التي تقرّر أيضاً حدود الحرية السياسية لأنها تفرّق بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية وبهذه الطريقة تجعل الأولى متكافئة ومتوازنة مع الأخرى.

والبيّنة التاريخية تظهر قوة العلاقة بين الحرية السياسية والسوق الحر. وليس هناك من مجتمع، في أي زمان أو مكان، تمتع بمجال واسع من الحرية السياسية دون أن يستعمل شيئاً مماثلاً للسوق الحرّ لتنظيم حجم الحركة الاقتصادية. ولأننا نعيش في مجتمع حرّ على مستوى كبير، نميل إلى تناسي محدودية الزمان والمكان في مزاولة الحرية السياسية. فوضع الإنسان النموذجي هو الاستبداد، والعبودية والتعاسة. والقرن التاسع عشر عامة وبداية القرن العشرين في العالم الغربي، هما حالة استثنائية ملفتة للنظر للنزعة العامة للتطور التاريخي. وبوضوحٍ كانت الحرية السياسية في هذه المرحلة مواكبة للسوق الحرّ وتِطور المؤسسات الرأسمالية. وكذلك فعلت الحرية السياسية في العهد الذهبي لليونان وفي أوائل العهد الروماني.

وحركة التاريخ تعتبر أن الرأسمالية إحدى الحالات والحاجات الضرورية للحرية السياسية، وهذا يظهر بوضوح كونها ليست حالة كافية، فإيطاليا الفاشية وإسبانية الفاشية وألمانيا في الفترات المختلفة من السنوات السبعين الأخيرة واليابان قبل الحرب العالمية الأولى والثانية وروسيا القيصرية في عقود ما قبل الحرب العالمية الأولى، هذه كلها، مجتمعات لا يمكن تصورها، أو وصفها بأنها حرة سياسياً، ومع ذلك، كانت هناك

سيطرة لمنظمات اقتصادية في كل مؤسسة تجارية خاصة. وهكذا نرى بوضوح أنه يمكن الحصول على ترتيبات اقتصادية أساسها الرأسمالية مترافقة مع ترتيبات سياسية هي في الحقيقة غير حرّة.

وحتى في هذه المجتمعات، كان للمواطن حرية أكبر بكثير من المواطن في الدولة الديكتاتورية الحديثة مثل روسيا أو ألمانيا النازية، حيث كان الاحتكار الاقتصادي مترافقاً ومتحداً مع الاستبداد السياسي. وحتى في روسيا تحت السلطة القيصرية كان يمكن لبعض المواطنين في ظروفٍ معينة أن يغيروا وظائفهم دون الحصول على إذن من السلطات السياسية لأن الرأسمالية، بوجود الممتلكات الخاصة، كانت تكفل بعض الضبط والكبح للقوة المركزية للدولة.

إن العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية معقدة غير أنها شاملة. وقد مال في أوائل القرن التاسع عشر **بشام** والفلاسفة الراديكاليون إلى اعتبار الحرية السياسية خطوة أساسية نحو الحرية الاقتصادية، وأنه إن الذي كان يعيق الشعب هي القيود التي فرضت عليه وأنه إن منح الإصلاح السياسي الشعب حق التصويت، فسوف يصوت الشعب لما فيه خيره، وهكذا كان التصويت للايسيز فاير وإذا تأملنا في الأحداث الماضية، نجد أن

الشعب كان على حقّ، إذ كانت هناك إجراءات هامة في حقل الإصلاح السياسي تلازمت مع الإصلاح الاقتصادي في الكثير من حقول الإدارة والتوجيه. ومن جراء هذا التغيير في الترتيبات الاقتصادية حدثت زيادة ضخمة في رفاهية وخير الشعب.

لقد تبع انتصار تحررية بنتامايت في إنكلترا لردات الفعل تجاه تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية في القرن التاسع عشر، وقد ازدادت هذه النزعة للحركة الجماعية إلى حدٍّ كبير في إنكلترا وغيرها من البلاد الأوروبية خلال الحرب العالمية الأولى والثانية. «والانتعاش فضلاً عن الحرية» كانت أيضاً الرسالة المسيطرة في البلاد الديموقراطية، وحين أدرك المفكرون المتحدرون من الفلاسفة الراديكاليين، التهديد الضمني للفردانية وذلك مثل دايسي وميسيز هايك وسايمونز، تخوّف هؤلاء من حركة مستمرة تجاه سيطرة متمركزة للحركة الاقتصادية، وقد تثبت بدورها «الطريق نحو عبودية الأرض» وهذا ما سمى هايك تحليله النافذ للعملية، وقد كان تشديدهم على الحرية الاقتصادية كوسيلة نحو الحرية السياسية.

وما دامت الأحداث تظهر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية علاقة مختلفة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية. وقد تضارب المشروع الاقتصادي للجماعيين فعليّاً مع حرية الفرد.

ومع ذلك فإن النتيجة لم تكن قمعاً للحرية، ولكن نقضاً وانعكاساً لسياسة الاقتصاد، وذلك في بعض البلاد على الأقل.

وقد أعطت إنكلترا المثل الأكثر نفاذاً لذلك، ولربما كانت نقطة التحول إدارة نظام الارتباطات الذي، وبالرغم من هواجس عدة، وجد حزب العمال أن فرضه ضروري، وذلك كي ينفِّذ سياسته الاقتصادية، وبفرض الأمر بالقوة وتنفيذه كليّاً، كاد القانون أن يشمل حصصاً متمركزة لمهنٍ للأفراد. وقد تضارب هذا بشدة مع الذات، حتى أنه فرض في عددٍ من القضايا التي لا تذكر، ثم سحب رسمياً بعد أن أمسى القانون نافذ المفعول لفترة قصيرة فقط. وقد بشَّر سحبه بتغيير مقرَّر في سياسة الاقتصاد، ولوحظ قلة الاعتماد على برامج وخطط التمركز، وذلك بتعطيل العديد من أجهزة التحكم وبزيادة التشديد على السوق الخاص. وقد حدث تغيير مماثل في النظام في عدة بلاد ديموقراطية أخرى.

إن التفسير التقريبي لهذه التغييرات في السياسة هو النجاح المحدد للتخطيط المركزي، والفشل التام لتحقيقه أهداف مبينة، ومع ذلك فالفشل نفسه يجب أن ينسب على الأقلّ وإلى حدٍّ ما، للتورّط السياسي للتخطيط المركزي، ولعدم وجود النيّة في تنفيذ المنطق. وحين القيام بذلك، يتطلب تعدّياً كبيراً صارماً

على الحقوق الخاصة الغالية. وقد يكون التغيير هو فقط إعاقة مؤقتة لنزعة الجماعيين في هذا القرن. وحتى هذا فإنه يعبِّر عن العلاقة بين الحرية السياسية والترتيبات الاقتصادية.

إن البينة التاريخية نفسها لن تكون مقنعة أبداً ـ وربما كان من قبيل الصدفة المحض ـ أن توسيع الحرية قد حدث في الوقت الذي حدث فيه تطور مؤسسات الأسواق والرأسمالي. ولِمَ يكون هناك رابط؟ وما هي الروابط المنطقية بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية؟ وفي مناقشة هذه الأسئلة سوف نأخذ بالحسبان أولاً السوق كعنصر أساسي ومباشر للحرية وبعد ذلك العلاقة غير المباشرة بين ترتيبات السوق والحرية السياسية. وإن نتيجة ثانوية سوف تكون مخططاً تمهيدياً لترتيبات اقتصادية مثالية لمجتمع حرّ.

وكليبراليين، نعتبر حرية الفرد أو ربما حرية العائلة هدفنا المطلق في الحكم على الترتيبات الاجتماعية، والحرية، كأهمية بهذا المنطق، لها صلة بالعلاقات المتبادلة بين الناس. وليس للحرية أية معنى لدى روبنسون كروزو وهو في جزيرة نائية معزولة، وخاصة دون صديقه فرايداي. ونجد أَن روبنسون كان في الجزيرة عرضة للارتباك وكبح العواطف، وكان لديه قوة محدودة وعدد محدود فقط من الاحتمالات، ولم تكن هناك أية

مشكلة تتعلق بالحرية بالنسبة للمنطق الذي يناسب نقاشنا. وكذلك في أي مجتمع، ليس للحرية علاقة بما يفعله الفرد بحريته. وهي ليست علماً أخلاقياً شاملاً كليّاً. والحقيقة تقال إن الهدف الرئيسي لليبرالي هو أن يترك المشاكل الأخلاقية للفرد يتضارب بها. وإن المعضلات الأخلاقية المهمة جداً هي التي تواجه الفرد في مجتمع حرّ، وما عليه أن يفعله بحريته. وهناك مجموعتان من الأهميات التي يشدد عليها الليبرالي:

1 ـ الأهميات التي تناسب العلاقات بين الناس، وهذا هو المحيط الذي فيه يعين أول الأولويات للحرية.

2 ـ والأهميات التي تناسب الفرد في مزاولة حريته التي هي عالم لأخلاقيات الفرد وفلسفته.

والليبرالي يعتقد أن الناس هم كائنات غير متكاملة، وهو يعتبر مشكلة المنظمة الاجتماعية مشكلة سلبية هي في منع الناس الخبيثين من القيام بأعمالٍ مؤذية، كما هي في تشجيع الناس الطيبين للقيام بأعمال خيِّرة. وبالطبع إن الناس الطيبين والناس الخبيثين قد يكونون نفس الناس، اعتماداً على من يحكم عليهم ويقاضيهم.

إن المشكلة الأساسية للمنظمة الاجتماعية هي كيفية تنسيق

النشاطات الاقتصادية لعدد كبير من الناس، حتى في مجتمعات متخلفة نسبياً، فإن التوزيع الواسع للعمل والتخصص للوظيفة مطلوب للقيام باستفادة فعّالة للثروات الموجودة. وفي المجتمعات المتقدمة، فإن المدى الذي فيه يتطلب التنسيق للحصول على الإفادة الكاملة من الفرص السانحة من قبل العلوم الحديثة والعلم التطبيقي الحديث، هو هائل جداً. وبالحرف الواحد نجد أن ملايين الناس منهمكون في تزويد بعضهم البعض بلقمة العيش. والتحدي الذي يواجه المؤمن بالحرية هو أن يوفِّق بين الاستقلال الشامل وحرية الفرد.

وأساساً، نجد هناك طريقتين لتنسيق النشاطات الاقتصادية للملايين. **الأولى**، الاتجاه المركزي الذي يستلزم استعمال الإكراه ـ تقنية الجيش والحالة الاستبدادية الحديثة. **والثانية**، التعاون الإرادي للأفراد ـ تقنية أماكن السوق ـ.

إن الإمكانية للتنسيق من خلال التعاون الإرادي تقع في العرض الأساسي الذي فيه، يستطيع الحزبان من الانتقال من أية صفقة اقتصادية، شرط أن تكون الصفقة إرادية وثنائية، وكذلك معلومة لدى الحزبين.

فإذن المقايضة تستطيع أن تجلب التنسيق دون إكراه. إن نموذجاً عاملاً لمجتمع منظم من خلال مقايضة إرادية لهو

مؤسسة مقايضة اقتصادية خاصة وحرّة. وهذه ما سميناها الرأسمالية التنافسية.

ومثل ذلك المجتمع في نموذجه الأبسط، يتألّف من عدد من الأُسر المستقلة، كمجموعة من شخصيات روبنسون كروزو كما كان في زمنه. فكل أسرة تستعمل الثروة التي تدير لتنتج بضاعة وخدمات تقايض ببضاعة وخدمات تنتج من قبل أسر أخرى. وتعتمد هذه المقايضة على شروط متبادلة من قبل الطرفين. وهكذا تكون لكل أسرة القدرة على إرضاء رغباتها بطريقة غير مباشرة، وذلك بإنتاج بضاعة وخدمات للغير، فضلاً عن إنتاج البضاعة مباشرة لاستعمالها الخاص والفوري. إن الحافز لاتخاذ مثل هذا الطريق المباشر هو بالطبع إمكانية زيادة الإنتاج عن طريق تقسيم العمل وتخصيص الوظيفة. وبما أن للأسرة احتمالاً للإنتاج المباشر لنفسها دائماً، فلا داعي لأن تدخل في أية مقايضة، إلا إذا كانت ستنتفع بها. فإذن لن تحدث أية مقايضة إِلاَّ إذا انتفع الفريقان منها. وهكذا يتحقق التعاون دون إكراه.

إن تخصيص الوظيفة وتقسيم العمل لن يتقدما إذا كانت الأسرة هي الوحدة المنتجة الأساسية، ففي المجتمع المتقدم قد وصلنا إلى أبعد من ذلك، فقد أدخلنا المؤسسات التي هي

الوسيطة بين الأفراد الذين في مقدرتهم تزويدنا بالخدمة وبين المشترين للبضائع. ومماثل لذلك فإن تخصيص الوظيفة وتقسيم العمل لن يتقدما إذا ما اعتمدا على مقايضة الإنتاج بالإنتاج، ونتيجة لذلك أدخلنا المال كوسيلة لتسهيل المقايضة ومساعدة عملية البيع والشراء للانقسام إلى جزأين.

بالرغم من أهمية دور المؤسسات والمال في اقتصادنا الحقيقي، وبالرغم من المشاكل الكثيرة المعقدة التي يسببها ذلك الدور، فإن الميزة المركزية لتقنية السوق في تحقيق التنسيق تظهر جليةً في المقايضة الاقتصادية البسيطة التي لا تعتمد المؤسسات والمال. كما هو الحال في ذلك النموذج البسيط، كذلك هو الحال في مجمَّع المؤسسات واقتصاد مقايضة المال، فإن التعاون هو فردي على نحو تام ويزوَّد إرادياً:

أ ـ تكون المؤسسات خاصة حين تكون الأطراف المتعاقدة الأساسية أفراداً.

ب ـ ويكون الأفراد أحراراً فعليّاً للدخول كما يحلو لهم في أية مقايضة معينة، وهكذا تكون كل صفقة إرادية على نحوٍ تام.

ويكون من الأسهل بكثير ذكر شروط العقد في تعابير عامة

بدلاً من إعلانها بالتفصيل أو تعيين التسويات للمؤسسات بدقة حتى تكون موصلة للإبقاء عليها. وفي الحقيقة نجد الكثير من الأدب الاقتصادي التقنيّ معنياً في هذه المشاكل الخاصة، والمستلزم الأساسي هو المحافظة على القانون والنظام لمنع الإكراه البدني أو الفيزيولوجي من قبل فرد لفرد آخر، ولتقوية العقود إرادياً. وهكذا نعطي الجوهر للأمر. وإلى جانب هذا فإن أصعب المشاكل التي تظهر في الاحتكار قد يكون في كبح الحرية الفعالة بإنكار احتمالات الفرد للمقايضة الخاصة ـ ومن تأثيرات الجيرة ـ التأثيرات على الأطراف الثلاثة التي هي ليست ملائمة لتتكلّف أو يعوض عليها وهذه المشاكل سوف تناقش بتفصيل أكثر في الفصل الثاني.

وما دام هناك حفاظ على الحرية الفعالة للمقايضة، فإن الميزة الرئيسية لتنظيم سوق الحركة الاقتصادية هي منع الشخص من التدخّل في نشاطات الآخر. وتكون هناك حماية للمستهلك من الإكراه من قبل البائع، وذلك لوجود غيره من البائعين الذين يستطيع المستهلك أن يتعاون معهم، وتكون هناك حماية للبائع من إكراه المستهلك لوجود غيره من المستهلكين الذين يستطيع البائع أن يتعاون معهم. وكذلك وجود حماية للموظف من إكراه رب العمل، لوجود غيره من أرباب الأعمال الذين يستطيع الموظف

العمل معهم. وهكذا، تجري الأمور في السوق بأسلوب مجرّد غير متأثر بالشعور الشخصي، ودون أية سلطة متمركزة.

وفي الحقيقة، إن المصدر الرئيسي للاعتراض ضد الاقتصاد الحرّ هو أنه يقوم بالمهمة على أفضل وجه. وهو يعطي الناس ما يريدونه بدلاً مما تعتبره مجموعة خاصة ما هو خير لهم. وتجد أن معظم المناقشات ضد السوق الحرّ تتضمن مفهوماً يفتقر إلى الحرية ذاتها.

ووجود السوق الحرّ لا يزيل الحاجة إلى الحكومة، وعلى العكس تماماً فإن الحكومة مهمة جداً كمنتدى أو كمحكمة لسنّ قوانين اللعبة، وكحكم لترجمة وتنفيذ القوانين المقررة. أما ما يقوم به السوق فهو التقليل من مدى المسائل التي يجب إقرارها خلال الوسائل السياسية، وبذلك نضيق المجال الذي فيه تستطيع الحكومة الاشتراك مباشرة في اللعبة. إن الميزة البارزة للعمل من خلال السبل السياسية هي أن العمل يميل إلى تقوية الانسجام أو المطابقة. وإن الفائدة العظيمة للسوق من جهة أخرى هي أنه يسمح لتنوعات واسعة، وبالمفهوم السياسي، فهو يعتبر نظاماً لتمثيل نسبي لكل إنسان يستطيع أن ينتخب، فلا يستمع لما تريده الأكثرية، بل عليه أن يقدم ورقة انتخابية ولو كان ينتمي إلى الأقلية.

هذه هي ميزة السوق التي نشير إليها حين نقول إن السوق يقدم حرية اقتصادية، ولكن لهذه الميزة معاني متضمّنة هي أبعد من المعاني الاقتصادية الضيّقة. إن الحرية السياسية تعني غياب إكراه إنسان لأخيه الإنسان. إن التهديد الأساسي للحرية هو السلطة، سواء كانت في يد ملك أو ديكتاتور، أم في أيدي حكم الأقلية أو الأكثرية الخاطفة. إن صيانة الحرية تتطلب إزالة مثل ذلك التركيز للسلطة إلى أبعد مدى، وتوزيع وتشتيت ما لا يمكن إزالته. وبإبعاد منظمة الحركة الاقتصادية عن سيطرة السلطة السياسية، حينذاك يزيل السوق مصدر سلطة الإكراه، ويساعد ذلك القوة الاقتصادية لتكون ضبطاً للسلطة السياسية بدلاً من تعزيزها.

وقد يتم تشتيت القوة الاقتصادية بسرعة وبقوة. إذ ليس هناك أي قانون صيانة يساعد في تقوية نمو مراكز جديدة لقوة اقتصادية لتكون على حساب المراكز الموجودة. ومن جهة أخرى فإن السلطة السياسية هي أكثر صعوبة من أن تعطل مركزياً. وقد يكون هناك الكثير من الحكومات المستقلة الصغيرة، ولكن في أن تحافظ هذه على مراكز متكافئة صغيرة وعديدة للسلطة السياسية في حكومة واحدة وضخمة هي أصعب لها بكثير من أن تكون لها مراكز عديدة للقوة الاقتصادية في

اقتصاد ضخم واحد. وقد يكون هناك الكثير من أصحاب الملايين في اقتصادٍ واحدٍ ضخم. ولكن هل من الممكن وجود قائد حقيقي عظيم يستطيع أن يعتمد عليه رجال بلاده بطاقاتهم وحماسهم؟ وإن حصلت الحكومة المركزية على السلطة فإنه من الممكن أن يكون على حساب الحكومات المحلية، وإنه لجليّ أن هناك سلطة سياسية مطلقة ثابتة للتوزيع، وبالتالي إذا انضمت السلطة الاقتصادية إلى السلطة السياسية فإن قوة التركيز تصبح أمراً محتوماً ومن جهة أخرى، إن أُبقيت السلطة الاقتصادية بعيدة عن السلطة السياسية، فإنها تستطيع أن تخدم كضبط ونقيض للسلطة السياسية.

إن قوة هذا النقاش المعنوي قد يظهر بصورة أفضل بإعطاء مثل على ذلك. فلنأخذ أولاً مثلاً افتراضياً قد يساعد في إظهار المبادىء المتضمنة، وبعد ذلك نعطي بعض الأمثلة الحقيقية من تجربة حديثة قد تصور الطريقة التي فيها يعمل السوق لصون الحرية السياسية.

وإحدى الميزات البارزة لمجتمع حرّ هي في الحقيقة حرية الأفراد لتأييد ونشر علني يغير جذريّاً في شكلية المجتمع ـ طالما التأييد ينحصر ـ في السعي والإقناع، ولا يشمل القوة وغيرها من أشكال الإكراه. وإنه يعتبر إثراءً للحرية السياسية لمجتمع

رأسمالي، أن يؤيد الناس الاشتراكية علناً ويعملوا لها. وكذلك فإن الحرية السياسية في مجتمع اشتراكي قد تتطلب أن يكون الناس أحراراً في تأييد إدخال الرأسمالية. والسؤال الآن هو كيف تكون صيانة وحماية حرية تأييد الرأسمالية في مجتمع اشتراكي.

ولكي يؤيد الإنسان أي شيء، يجب عليه أولاً أن يكون قادراً على أن يؤمن معيشته، وهذا أيضاً يظهر مشكلة في المجتمع الاشتراكي. بما أن جميع الوظائف هي تحت السيطرة المباشرة للسلطات السياسية. وهذا قد يثير موقفاً رفضيّاً ذاتيّاً ـ صعوبته تأكدت بالتجربة في الولايات المتحدة مع مشكلة الأمن بين الموظفين الفدراليين، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية ـ والموقف الرفضي هو للحكومة الاشتراكية لتسمح لموظفيها بتأييد السياسات المباشرة والمناقضة للتعاليم الرسمية.

ولكن لنفترض أن اتخاذ هذا الموقف وهو الرفض الذاتي قد تحقق، ولكي يصبح لتأييد الرأسمالية معنًى؛ فعلى المؤيدين أن يكونوا على مقدرة في تمويل قضيتهم، فيقوموا باجتماعات عامة ونشر المنشورات وإصدار الجرائد والمجلات، بأنواعها. ولتأمين موارد مالية كهذه، قد يكون هناك رجال في المجتمع الاشتراكي ذوو مدخول ضخم، ولربما كميات ضخمة من الأموال بشكل كفالات وسندات حكومية أو غير ذلك. ومن

الضروري أن يكون هؤلاء الرجال من الموظفين الرسميين. ومن الممكن أن تتصور موظفاً رسمياً اشتراكياً ثانوياً يحتفظ بوظيفته مع أنه يؤيد الرأسمالية علناً، ومن السذاجة أن تتصور أثرياء الاشتراكية يدعمون مادياً مثل هذه النشاطات المخرّبة والمدمرة.

وإن الملاذ الوحيد لرفع الموارد المالية هو الحصول على كميات صغيرة من الأموال من عدد كبير من الموظفين الرسميين الثانويين. ولكن هذا ليس الجواب الحقيقي، ولإيجاد هذه المصادر يجب أن يقتنع الكثير من الناس ويجب التفكير بإحداث وتمويل حملة لذلك. ولم يحدث أن مُوّلت الحركات الراديكالية في المجتمعات الاشتراكية بمثل هذه الطريقة أبداً. كانت تلك الحركات تموّل من قبل بعض الأثرياء الذين أقنعهم بذلك أناس بارزون مثل فريدريك فاندربيلت فيلر أو أنيتا ماكورميك بلاين أو كورلِس لامونت في وقتنا الحاضر، أو رجل مثل فريدريتش إنجيلز في الماضي. وهذا يعتبر دور اللامساواة للثروة في حفظ الحرية السياسية.

وفي المجتمع الرأسمالي، إنه لضروري فقط إقناع عددٍ قليلٍ من الأثرياء للحصول على موارد مالية لنشر أية فكرة مهما تكن غريبة. وهناك الكثير من هؤلاء الناس الذين يؤيدون ذلك. وفي الحقيقة إنه ليس من الضرورة إقناع الناس أو المؤسسات

المالية لكي تموّل نشر أية فكرة. وإنه ضروري فقط لإقناع الناس أن النشر سيكون ناجحاً مالياً، وأن الجريدة أو المجلة أو الكتاب سوف يكون مربحاً، وإن الناشر المنافس الحازم والساعي لا يستطيع أن يتحمل نشر الكتابة بما يؤمن به فقط غير أن محكه هو الاحتمال أن السوق سيكون ضخماً لإعطائه مردوداً كافياً لتثمير ماله.

وبهذه الطريقة، يحطم السوق الحلقة المفرغة، ويجعل الأمور ممكنة أخيراً لتمويل مثل هذه المجازفات، وبقيمة قليلة من الكثير من الناس دون محاولة إقناعهم أولاً. وليس هناك استطاعة لتأمين تلك الإمكانيات في المجتمع الاشتراكي بل هناك فقط الدولة القوية المطلقة.

فلنطلق العنان لخيالنا، ولنفترض أن الحكومة الاشتراكية مدركة لهذه المشكلة، وأنها تتألّف من أشخاص هم في شوق لصون الحرية. وهل تستطيع هذه الحكومة أن تزود الموارد المالية؟ قد يمكن ذلك، ولكن سيكون من الصعب معرفة كيفية حدوث ذلك. وقد تُؤسس دائرة رسمية لتقديم العون المالي للدعاية المدمرة. ولكن كيف تستطيع الحكومة الاشتراكية أن تختار من تؤيده. ولو أعطت لكل من يسأل فبالتأكيد سينتهي بها الأمر أن تمسي بلا موارد مالية. ولا تستطيع الاشتراكية أن تلغي

القانون الاقتصادي الأساسي، إن السعر المرتفع بقدرٍ يتطلب تزويد ضخم من المال، فتأييد القضايا الأساسية مربحة، وتزويد المؤيدين سيكون بلا حدود.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحرية لتأييد القضايا غير المعروفة لا تتطلب الكثير من النفقات، وعلى العكس، لا يستطيع أي مجتمع أن يكون مستقرّاً إن كان تأييد التغيير الجذري بلا ثمن. وإنه لمناسب كليّاً، أن بعض الرجال يقومون بالتضحيات لتأييد القضايا التي يؤمنون بها بالعمق. في الحقيقة إنه مهم جداً أن تصان الحرية فقط للذين لديهم الرغبة والنية في مزاولة نكران الذات. وإلاً فإن الحرية تنتهي بسبب وعدم المسؤولية أو اللامبالاة. ومن الضروري أن يكون ثمن تأييد القضايا غير المعروفة مسموحاً به.

غير أنه لم ننته بعد، ففي مجتمع السوق الحرّ نجد أن الموارد المالية كافية للحركة التجارية. فموزعو الورق مثلاً هم على استعداد لبيع الورق لأية جريدة كانت. أما في المجتمع الاشتراكي، فنجد أن الموارد المالية لا تكون كافية أبداً، فإن المؤيد الافتراضيّ للاشتراكية عليه أن يقنع مصنعاً حكومياً لبيعه الورق، ودور نشرٍ حكومية لطباعة منشوراته، ومكتب بريد حكومياً لتوزيعها على الناس وهكذا.

وربما كانت هناك طريقة ما لتخطي هذه الصعوبات وصون الحرية في مجتمع اشتراكي، فلا نستطيع أن نقول إن الأمر غير ممكن. ومع ذلك فالواضح في الأمر هو أنه هناك صعوبات حقيقية في تأسيس المؤسسات الفعّالة التي تصون إمكانية الانشقاق. وكما أعلم ليس هناك من كان مؤيداً للاشتراكية وكذلك للحرية قد واجه هذه المسألة أو أنه قام بخطوة جديرة في تطوير الترتيبات التي قد تسمح للحرية في ظل الاشتراكية، وعلى العكس فإنه واضح جداً أن السوق الحرّ للمجتمع الرأسمالي يقوي ويدعم الحرية.

إن تجربة ونستون تشرشل لهي أمثولة عملية فعّالة للمبادىء المعنوية، وذلك من سنة 1933 حتى بداية الحرب العالمية الثانية. فإنه لم يُسمح له بالكلام عبر الراديو البريطاني الذي كان شركة محتكرة حكومية، وتديرها نقابة الإذاعة البريطانية. وقد كان تشرشل قائد الشعب لبلاده وعضواً برلمانياً ووزيراً سابقاً. كان رجلاً يحاول جاهداً بكل وسيلة ممكنة أن يقنع رجال بلاده كي يتفادوا تهديد وخطر ألمانيا الهتلرية فكان موقفه مثيراً للجدل.

وما صرحت به مجلة التايمز في 26 يناير 1959 لهي أمثولة فعالة أخرى. فقد أُعلن روبرت ريتش كأفضل كاتب ورشح

لجائزة الأوسكار. غير أنه لم يستلمها لأن اسمه كان اسماً يمثل اسم فلم، ويغطي عمل كاتب من بين 150 كاتباً، وقد وضع هذا الاسم في اللائحة السوداء منذ سنة 1947، إذ إنه اشتبه بكونه شيوعياً، وكان ذلك محرجاً جداً، إذ إن أكاديمية الأفلام منعت أي شيوعي من التقدم إلى مباراة الأوسكار. واتضح فيما بعد أن ريتش هو دالتون ترومبو، أحد الكتاب العشرة لهوليوود الذين رفضوا أن يشهدوا على الشيوعية في مصنع الأفلام وذلك في سنة 1947، وهو الذي كتب كتابه المشهور «الشجاع». والآن 15% من أفلام هوليوود الحالية قد كتبت من قبل أعضاء اللائحة السوداء من الكتّاب، هذا ما قاله المخرج كينك. وكل شركة أفلام في هوليوود قد استعملت واستغلت أعمال كتَّاب اللائحة السوداء.

وقد يؤمن الإنسان بما أؤمن أنا، أن الشيوعية قد تحطّم وتدمِّر كل حرياتنا، وقد يعارضها الشخص بقوة وبقدر الإمكان، غير أنه، في الوقت ذاته، يستطيع أن يؤمن أنه غير مسموح لأي شخص في مجتمع حرّ أن يُمنع من القيام بترتيباتٍ إرادية مع الآخرين الذين يميلون ميلاً إرادياً متبادلاً، إذ إنه يؤمن ذلك، أو يحاول أن يعزز الشيوعية. فإن حريته تتضمن حريته في تعزيز الشيوعية، والحرية أيضاً تتضمن حرية الآخرين في عدم التعامل

معه تحت هذه الظروف. وإن اللائحة السوداء لهوليوود هي عمل لا حرية فيه، إذ إنها حطمت الحرية، فهي ترتيب تآمريّ استعملت فيه وسيلة إكراه لمنع التبادل الإرادي. ولم تنجح اللائحة بدقة، لأن السوق كان ينفق ثمناً باهظاً على صون اللائحة السوداء، فهناك الإصرار التجاري للحصول على أرباح طائلة عن طريق المؤسسات، وقد حمى السوق حرية الأفراد الذين ذكروا في اللائحة السوداء بتزويدهم بالوظيفة اللازمة.

ومثل آخر لدور السوق في صون الحرية السياسية، قد انكشف في تجربتنا مع ماركاتيزم، فعلاوة على القضايا الأساسية المتضمنة، ووقائع الحالة الموضوعية للتهم الموجهة، نسأل: ما هي الحماية التي يتمتّع بها الأفراد وخاصة موظفو الحكومة ضد الاتهامات اللامسؤولة والتحقيقات الدقيقة في أمور لا يسمح ضميرهم بسردها؟ حتى أن استئنافهم للتعديل الخامس سوف يكون ضرباً من السخرية.

إن حمايتهم الأساسية كانت وجود اقتصاد السوق الخاص حيث يستطيعون إيجاد حلٍّ لمعيشتهم. حتى في هذا نجد أن حمايتهم لم تكن مطلقة. والكثير من أصحاب العمل الأثرياء كانوا منزعجين لاستخدام وسائل التشهير تلك. وقد نجد هناك أقل عدالة في النفقات المفروضة على الكثير من الناس

المتورطين مما هي في تلك المفروضة عامة على الناس الذين يؤيدون القضايا الثانوية. والشيء المهمّ هو أن النفقات كانت محدودة وليست ممنوعة. ولو كانت الإمكانية الوحيدة هي استخدام الحكومة لأمست تلك النفقات ممنوعة.

ومن المهمّ أن ندرك أن قسماً كبيراً غير متكافىء من الناس المتورطين ظاهرياً قد توجهوا إلى أكثر القطاعات التنافسية في الاقتصاد ـ الأعمال البسيطة والتجارة والزراعة ـ حيث نجد السوق يتقرّب كثيراً من السوق الحرّ المثالي. لا أحد يدري أو يدرك تماماً إن كان الخبز الذي اشتراه مصنوعاً من قمح قد زرعه شيوعي أو جمهوري، أو زنجي أو أبيض، أو فاشي أو دستوري، وهذا ما يظهر كيف يفرق السوق المجرّد الحركة الاقتصادية من الآراء السياسية ويحمي الرجال من التمييز في نشاطاتهم الاقتصادية لأسباب لا علاقة لها بمصدرها ـ إن كانت هذه الأسباب متصلة بآرائهم أو بلونهم ـ.

ويقترح هذا المثل أن المجموعات في مجتمعنا التي لديها النسبة الأكبر من المجازفة في صون وتقوية الرأسمالية هي تلك المجموعات الأقلية التي تستطيع بكل سهولة أن تصبح هدفاً لعدم الثقة ولعداوة الأكثرية ـ الزنوج، اليهود، والأجانب ـ وبعبارة متناقضة ظاهرياً، فإن أعداء السوق الحرّ ـ الاشتراكيون

والشيوعيون ـ قد تطوعوا لإجراء غير متكافىء من هذه المجموعات. وبدلاً من أن تدرك أن وجود السوق قد حملهم من مواقف إخوانهم المواطنين، فقد نسبوا خطأً التمييز المتخلّف للسوق.

الفصل الثاني

دور الحكومة في مجتمع حرّ

هناك اعتراض مشترك للمجتمعات الديكتاتورية وهو أنها تعتبر أن الغاية تبرير للوسيلة. إن هذا الاعتراض يعتبر لفظاً غير منطقي، فما الذي يبرِّر الوسيلة سوى النهاية. غير أن هذا الجواب السهل ليس كافياً لحسم أمر ذاك الاعتراض. إنه فقط يظهر بكل بساطة أن الاعتراض ليس في محله. إن الإنكار لتبرير الوسيلة بالنهاية يعني أن النهاية المذكورة هي ليست النهاية المطلقة، وأن النهاية المطلقة المعتبرة هي بذاتها استعمال الوسائل الملائمة، وأن تحقيق أية نهاية باستعمال أساليب سيئة، ينير طريقاً نحو النهاية الأساسية لاستعمال الوسائل المقبولة.

أما بالنسبة لليبرالي، فإن الوسائل الملائمة هي المناقشة الحرة والتعاون الإرادي الذي يلمّح إلى أن أيّ شكل من الإكراه هو غير ملائم. إن المثل الأعلى هو الوفاق بين الأفراد المسؤولين الذي يتحقق على أساس المناقشة الكاملة والحرة.

وهذه هي طريقة أخرى في التعبير عن هدف الحرية التي أُكِّد عليها في الفصل السابق.

ومن هذه النقطة نجد أن دور السوق ـ كما ذكر سالفاً ـ هو أنه يسمح للإجماع دون انسجام وذاك نظام تمثيل نسبي مؤثر. ومن جهة أخرى، فإن الميزة البارزة للعمل من خلال وسائل سياسية واضحة هي أنها تهدف إلى تقوية انسجام حقيقي. إن هذه القضية النموذجية يجب أن يقرّر أمرها بنعم أو لا. وفي أغلب الأحيان، تؤلف الأحكام لعددٍ محدودٍ من الاحتمالات. وحتى استعمال التمثيل النسبي في شكله السياسي الواضح لا يغيّر هذا الاستنتاج أبداً. وإن عدد المجموعات التي تستطيع أن تمثِّل حقيقة هو محدود ولكنه كبير، إذا ما قورن بنسبة التمثيل للسوق. والأهم في ذلك أن النتيجة الأخيرة هي عادة تكون قانوناً يطبق على جميع الجماعات، فضلاً عن قوانين تشريعية متفرقة لكل حزب. وهذا يعني أن التمثيل النسبي في شكله السياسي يميل نحو عدم الفعالية، وإلى الانشقاق. وهو يعمل على تحطيم أي إجماع يرتكز عليه الوفاق والانسجام.

وهناك بعض الأمور الواضحة التي يستحيل فيها التمثيل النسبي الفعّال، ومثال على ذلك أنني لا أستطيع أن أحصل على دفاع دولي يختلف عن الذي تحصل عليه أنت، وكذلك بالنسبة

للأمور التي لا تتجزأ، إذ نستطيع أن نناقش ونجادل وننتخب. فإن وجود مثل هذه الأمور التي لا تتجزأ - كحماية الفرد والأمة من الإكراه - هي التي تمنح الاعتماد الكلي على عمل الفرد من خلال السوق. ويجب أن نشغل السبل السياسية لتسوية الاختلافات. هذا إن أردنا استعمال بعض الموارد عندنا لتلك الأمور التي لا تتجزأ.

غير أن استعمال السبل السياسية المتعذر اجتنابها قد يجهد التماسك الاجتماعي، وهذا الإجهاد قد يخفّ إذا كان هناك اتفاق في العمل المشترك على نطاق محدود من الأمور التي تكون فيها آراء الناس مشتركة. وكلما توسع ذلك النطاق، كلما قل الإجهاد في حياة المجتمع. والاختلافات الأساسية في المجتمع لا تحلّ في صندوق الاقتراع ولا بالصراع، وتشهد على ذلك الحروب المدنية والدينية في التاريخ.

إن انتشار استعمال السوق هو الذي يخفف الإجهاد على بنية المجتمع، ويزودها بالانسجام في النشاطات التي ينجزها المجتمع. وكلما ازداد نطاق هذه النشاطات التي يحركها السوق كلما قلّت الأمور التي تطلب فيها القرارات السياسية لتحقيق الوفاق. وكذلك كلما قلت هذه الأمور المطلوب فيها الوفاق، كلما ازدادت الرغبة في التوصل إلى الوفاق لحفظ المجتمع الحرّ.

إن الوفاق هو طبعاً أمر مثالي، ونحن في الممارسة لا نستطيع أن نكرس الوقت الكافي والجهد المطلوب لتحقيق وفاق كامل في كل أمرٍ. لذلك علينا أن نتقبل بشكل أو بآخر قاعدة الأكثرية كوسيلة. إن رغبتنا في اللجوء إلى قاعدة الأكثرية، وإلى حجم الأكثرية المطلوب، يعتمد على أهمية القضية المتورطة، وهذا ما يظهر أن قاعدة الأكثرية مثالية، بالإضافة إلى كونها مبدأً أساسياً في المجتمع. والقليل منا من يرغب في أن يكون لديه قضية الكلام الحرّ التي تقرها الأغلبية الضئيلة. وإن بنيتنا القانونية مليئة بمثل هذه الامتيازات في القضايا التي تتطلب أنواعاً مختلفة من دعم الأكثريات. وأهمها تلك المتضمنة في الدستور، وهذه هي المبادىء الهامة التي نرغب في أن نقوم بتنازلات ضئيلة للوصول إلى وسيلة لتحقيقها.

إن قدراً من نكران الذات للإمساك بقاعدة الأكثرية في قضايا معينة متضمن في دستورنا وغيره. والقرارات المعينة في هذا الدستور تمنع وتحرم إكراه الفرد. وهي تعتبر نتيجة النقاش الحرّ والوفاق المهمّ والدافع للوصول إلى وسيلة ما.

والآن لنأخذ بعين الاعتبار المواضع التي لا يستطيع السوق أن يعالجها. وقد نفضّل هنا السُّبل السياسية.

الحكومة كصانعة للقوانين وكسلطة تفصل في النزاعات:

إنه لضروري أن نميّز بين نشاطات الناس اليومية وبين النظام القانوني والعرفيّ العام الذي تحدث ضمنه تلك النشاطات، والتي تُعتبر كعمل المشتركين في لعبة ما والنظام كقوانين لتلك اللعبة. والحكم هو الذي يفسر تلك القوانين ويؤكد على تنفيذها لتحقيق لعبة جيدة. ولذلك نجد أن المجتمع الجيد يتطلب من أفراده قبول الشروط العامة التي تحدد العلاقات بينهم. وكما في اللعبة نجد الأمر كذلك في أي مجتمع، إن معظم الشروط العامة هي نتيجة غير مقصودة للتقليد، وعلى أفراد المجتمع القبول بها، وكثيراً ما ندرس بوضوح التعديلات البسيطة في تلك الشروط مع أن أيّة سلسلة من التعديلات البسيطة قد تنجم عن تغيير شديد في ميزة المجتمع.

وفي أية لعبة أو أي مجتمع نجد أنه لكي تسود مجموعة من القوانين، يتوجب على الأفراد أن تطيع تلك القوانين دون عقوبات خارجية، ولكننا لا نستطيع أن نعتمد على التقليد، أو على هذا الإجماع لتفسير وتنفيذ تلك القوانين. لذلك نحن في حاجة لحكم أو لسلطة تفصل في النزاعات. والدور الرئيسي للحكومة في المجتمع الحرّ هو تزويد المجتمع بوسيلة لتعديل القوانين ولفصل النزاعات بين الناس بواسطة تلك القوانين،

ولتأكيد الإذعان لها من قبل أفراد المجتمع.

ونجد أن الحرية المطلقة تكون غير ممكنة دون وجود حكومة ما، وحريات الناس قد تتنازع، لذلك يجب تحديد حرية شخص ما لصون حرية شخصٍ آخر. وهذا ما صرحت به المحكمة العليا، إذ إن حرية الشخص لتحريك قبضته، يجب أن تكون محدودة حتى بُعدِ ذقن الشخص الآخر.

إِن المسألة الرئيسية في تحديد النشاطات الملائمة للحكومة هي تبديد تلك النزاعات التي تهدد حريات الأفراد كلها، وفي بعض القضايا نجد أن الجواب سهل، وتكون الصعوبة ضئيلة في تحقيق الوفاق اعتماداً على القاعدة. إن حرية الشخص في قتل جاره يجب أن يضحَّى بها لتصان حرية الشخص الآخر كي يحيا. وفي بعض القضايا نجد أن الجواب صعب، وخاصة في حقل الاقتصاد، حيث يظهر الصراع بين الحرية في الاشتراك والاتحاد والحرية في المنافسة. وفي الولايات المتحدة نجد أن مفهوم معنى كلمة «حرّ» هو أن كل واحد يستطيع أن ينشىء مؤسسة تجارية، وهذا يعني أن على المؤسسات أن تتنافس في بيع النتاج الأفضل بالسعر ذاته، أو في بيع ذات النتاج بسعر أقل. ومن جهة أخرى نجد في القارات الأخرى أن مفهوم كلمة «حرّ» هو أن المؤسسات تستطيع أن تقوم بما تريد ضمن أسعار

محددة وأسواق مقسمة. وتستطيع أن تتخذ أساليب في الحفاظ على مستوى المنافسة. والمسألة الأكثر صعوبة في هذا الحقل هي بالنسبة للاتحاد بين العمال، حيث نجد أن مسألة الحرية للاتحاد والحرية في المنافسة صعب وخطير.

وهناك حقل اقتصادي آخر حيث نجد الجواب صعباً وذا أهمية قصوى، وهو تعريف حقوق الملكية. ونحن لا ندرك المدى الذي فيه تعين الملكية ونوعية الحقوق التي تمنحها الملكية. وهذا تعيين اجتماعي معقد، فضلاً عن كونه افتراضات بديهية، فهل ملكيتي لأرضٍ ما وحريتي في استعمال ملكيتي تنفيان حق الآخر في التحليق فوق أرضي بطائرته؟ أم هل لهذا الحق في التحليق بالطائرة الأسبقية؟ أم هل هذا الحق في التحليق يعتمد على مدى العلو في التحليق، أو مدى الضجة التي تسببها الطائرة؟ هل يدفع لي صاحب الطائرة لمنحه امتياز التحليق أم أدفع له للتوقف عن التحليق فوق أرضي؟ وهذا ما يؤكد دور القوانين الاجتماعية العامة في تعريف الملكية. والذي هو أهم من تعريف الملكية، تعيين جيد لتعريف عام ومقبول للملكية.

وهذا حقل اقتصادي آخر حيث نجد قضايا صعبة وهو النظام المالي. ويظهر بوضوح في قرار الدستور الذي يمنح الكونغرس الحق في صك العملة، وضبط سعرها بالمقارنة مع

النقد الأجنبي. والحكومة مسؤولة عن كل ذلك. وهذا حق مقبول من قبل المجتمع، لأن هذا الحقل من النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الحكومة قد أثبت تفهم الحكومة لمسؤوليتها في ذلك. وباختصار فإن منظمة النشاط الاقتصادي من خلال المقايضة الإرادية تفترض بأننا ومن خلال الحكومة ولحفظ القانون والنظام قد جُهزنا لمنع إكراه الفرد للآخر ولتنفيذ العقود التي تدخل إرادياً في تعريف حقوق الملكية وفي تنفيذها وتنفيذ قرار النظام المالي.

العمل من خلال الحكومة على أساس الاحتكار التقني وتأثيرات المناطق المجاورة:

إن دور الحكومة هو القيام بما لا يستطيع أن يقوم به السوق، وخاصة في تعيين وتنفيذ قوانين اللعبة. وهناك أمور نريد أن نقوم بها من خلال الحكومة، والتي قد نتصور القيام بها من خلال السوق. غير أن الحالات التقنية وما يشابهها قد تجعل الأمر صعباً. وفي بعض القضايا مثل قضية المقايضة الإرادية نجد أنها قد تكون باهظة الثمن، أو لا يمكن ممارستها في السوق. وهناك صنفان من تلك القضايا: الاحتكار وما يشابهه من عيوب السوق.

والمقايضة تكون إرادية حقيقية إذا تواجدت الاحتمالات المعادلة لها. أما الاحتكار فيدلّ ضمناً على عدم تواجد الاحتمالات، وبذلك يكبح ويمنع الحرية الفعالة للمقايضة. وفي الممارسة نجد أن الاحتكار يظهر تأييداً من الحكومة ومن اتفاقيات تآمرية بين الأفراد. وفي هذه المسألة إما نتجنّب تشجيع الحكومة للاحتكار أو نثير التنفيذ الفعّال للقوانين المتضمنة في نظام عدم الثقة بالقوانين. ووجود المصدر الواحد أو المؤسسة الواحدة يعتبر أمراً فعالاً في الحقل التقنيّ، وهذا ما يجعل الاحتكار يظهر أيضاً. ومثال على ذلك قرار خدمات التلفون ضمن المجتمع، وهذه إحدى القضايا التي نشير إليها بالاحتكار التقني.

وحين تجعل الحالات التقنية من الاحتكار النتيجة الطبيعية لقوى السوق المتنافسة، نجد أن هناك ثلاث احتمالات: الاحتكار الخاص والاحتكار العام والتنظيم العام. وكل هذه الاحتمالات سيئة. وقد وجد هانري سايمونز في ملاحظاته لاحتكار التنظيم العام في الولايات المتحدة أن النتائج كانت كريهة غير أنها أقلّ شرّاً من نتائج الاحتكارات الأخرى. وكذلك وجد والتر إيوكن في ملاحظاته للاحتكار العام في ألمانيا أن النتيجة كانت كريهة أيضاً، وأن الاحتكار العام هو أقلّ شرّاً من

غيره من الاحتكارات. غير أنني استنتج أنه، إن كان ممكناً احتماله، فإن الاحتكار الأقلّ شرّاً هو الاحتكار الخاص.

إن بقي المجتمع مستقراً لدرجة أن الحالات التي تُظهر الاحتكار التقني تبقى دون تغيير، حين ذاك أقبل بهذا الحل. والمجتمع الذي يحدث فيه التغيير بسرعة، نجد أن الحالات التي تخلف الاحتكار التقني تتغير بسرعة، وإنني أؤمن أن الاحتكار الخاص لا يتجاوب مع ذلك التغيير كما يتجاوب الاحتكار العام والتنظيم العام لذلك.

ونجد أن نسبة كبيرة من الاحتكار كانت تسود السكك الحديدية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، ولكن سرعان ما تغيرت الأحوال، إذ إن وجود الطرقات والمواصلات الجوية جعل نسبة الاحتكار تقل إلى درجة الصفر. أما شركة ICC التي ابتدأت كوكالة لحماية العام من استغلال السكك الحديدية، فقد أمست وكالة لحماية السكك الحديدية من منافسة الشاحنات وغيرها من وسائل النقل. وكذلك في إنكلترا، حين أمّمت السكك الحديدية وأدخلت الشاحنات في حالة احتكار في السوق. ولو لم تكن السكك الحديدية خاضعة للتنظيم في الولايات المتحدة لأمست المواصلات وخاصة السكك الحديدية الصناعة المنافسة الأولى دون أي عنصر احتكار.

لا نستطيع أن نقوم بأي اختيار بين شرور الاحتكار الخاص والاحتكار العام والتنظيم العام دون أن ندرس الظروف الحقيقية لتواجد أيٍّ منها: إن كانت خدمات الاحتكار التقني تعتبر مهمة وإن كانت قوة الاحتكار ضخمة جداً. وهكذا يصبح التنظيم العام والملكية أقلّ شرّاً. ولن يسمح بتأثيرات الاحتكار الخاص القصيرة المدى، وقد يحقق الاحتكار التقني أحياناً احتكاراً عاماً واقعياً. ولا يستطيع بنفسه أن يحقق احتكاراً عاماً حيث يكون الأمر غير قانوني لأي شخص آخر يتنافس، ومثالاً على ذلك ليس هناك أي طريقة لتحقيق الاحتكار العام الحاضر لمكتب البريد. وقد يقال إن إيصال البريد هو احتكار تقني، وإن الاحتكار الحكومي هو الأقلّ شرّاً. وإن كان إيصال البريد هو احتكار تقني فلا أحد يستطيع أن ينجح في التنافس مع الحكومة. وإن لم يكن كذلك فليس هناك أي سبب يمنع الحكومة من التورط فيه. والطريقة الوحيدة لمعرفة ذلك هو السماح للناس في الاشتراك بذلك.

والسبب التاريخي الذي من أجله لدينا احتكار مكتب بريد، هو لأن نظام إرسال الطرود بالعربات كان جيداً عبر القارة الأميركية، حتى أن الحكومة لم تستطع أن تنافسه بتقديم خدمتها بأسلوب فعّال، فخسرت الكثير من المال. وكانت النتيجة أن

القانون جعل الأمر غير قانوني لأي شخص آخر يوصل البريد. ولذلك نجد أن شركة آدامز للنقل هي اليوم اتحاد احتكاري للتثمير بدلاً من أن تكون شركة عملية. ولو أن أبواب تجارة نقل البريد قد فتحت أمام الجميع لكان هناك عدد كبير من الشركات في هذا الحقل. ولأطيح بهذه الصناعة القديمة خلال مدة وجيزة.

وهناك مجموعة من القضايا العامة التي تستحيل فيها المقايضة الإرادية، وهي تظهر حين يكون لأعمال الأفراد تأثير على الأفراد الآخرين، ونجد الأمر غير ملائم للقيام بشيء أو لمعاقبتهم. وهذه هي مشكلة تأثير الجوار. والمثل الواضح لهذا هو تلويث الجدول. فالشخص الذي يلوّث جدولاً نجده يدفع الغير لمقايضة الماء الصالح بالماء الملوّث. وهؤلاء الآخرون قد يكون لديهم الرغبة في المقايضة بسعر ما. ولكنه غير ملائم لهم للعمل إفرادياً لتجنب المقايضة أو أن يفرضوا تعويضاً ملائماً.

وهناك أيضاً مثل إحكام الطريق العام، وفي هذه القضية نجد أنه من الممكن تقنياً فرض ضرائب على الأفراد لاستعمال الطرق العامة. وبما أن للطرق عدة مداخل، فسيكون أمر جمع هذه الضرائب مكلفاً نوعاً ما. ولذلك فإن الأمر غير ملائم لأية مؤسسة خاصة للقيام بالخدمة دون أن تقيم احتكاراً خاصاً وشاملاً.

وكذلك المواقف العامة التي ينتفع منها الناس في الجوار، فهناك ضريبة معينة تفرض على الناس الذين ينتفعون من هذه المواقف. وهناك الكثير من المؤسسات الخاصة التي تقوم بخدمة هذه المواقف وفرض الضرائب على الناس.

إن تأثير الجوار قد يكون السبب في تحديد نشاطات الحكومة، وكذلك في توسيعها. ونجد أن تأثيرات الجوار تعيق المقايضة الإرادية، لأنه من الصعب تعيين تلك التأثيرات على الناس وقياس كميتها. وحين تتورط الحكومة في نشاطات للتغلب على تأثيرات الجوار، فإنها بذلك تخلف تأثيرات أخرى للإخفاق في فرض الضرائب أو في تعويض الناس بدقة. فكل عمل حكومي للتدخل يحد من حقل الحرية للفرد مباشرة، ويهدد صون الحرية بطريقة غير مباشرة. وفي كل قضية تدخل للحكومة يجب أن نقدّر الأمر ونعرف فوائده وأضراره. وكلّما قلّ تدخّل الحكومة كلّما قلَّت التأثيرات السلبية على حريّة الفرد.

الاستنتاج:

إن الحكومة التي تحافظ على القانون، وتُعيِّن حقوق الملكية، وتساعد في تعديل حقوق الملكية، وتفصل في النزاعات حول تفسير القوانين، وتنفذ العقود، وتشجع على

المنافسة، وتزود المجتمع بقوانين مالية سليمة، وتساعد في محاربة الاحتكارات التقنية، وفي التغلب على تأثيرات الجوار، وتؤسس المراكز الخيرية، وتساعد العائلات الخاصة في حماية الطفل والمجنون. إن مثل هذه الحكومة، لديها أعمال مهمة للقيام بها. والليبرالي المستقيم لا يعتبر فوضوياً. ونجد أن هناك وظائف محددة لمثل هذه الحكومة التي تحجم عن بعض النشاطات، التي تمارسها حكومات الولايات والحكومات الفدرالية وهي:

1 ـ برامج تأييد تعادل القيمة في الزراعة.

2 ـ التعريف على الواردات أو القيود على الصادرات.

3 ـ إدارة الحكومة للإنتاج من خلال برنامج الشركات.

4 ـ إدارة الأجرة.

5 ـ نسبة الأجر القانوني للحد الأدنى أو الأسعار القانونية للحد الأقصى.

6 ـ تنظيم الصناعة بدقة.

7 ـ برامج الأمن الاجتماعي الحالي.

8 ـ إحكام إعطاء الرخص في المدن المختلفة في الولايات.

9 ـ إنشاء المساكن العامة.

10 ـ الخدمة العسكرية، وهذا تدخل خطير في حرية الشباب لتقرير حياتهم. إن التدريب العسكري العام لتزويد الجيش بمتطوعين. لهو مشكلة مختلفة، وقد يبرّر على أُسس تحرّرية.

الفصل الثالث

إدارة المال

لقد شجع كثيراً النمو الاقتصادي والخدمة الكاملة في توسيع مدى تدخل الحكومة في الأمور الاقتصادية. إذ أنها كانت دائماً تتدخل لتعدل أمور بعض المؤسسات الحرة والاقتصادية الخاصة. وقد تدخلت الحكومة أكثر في أيامنا الحاضرة، حيث النمو الاقتصادي، كي تدخل في الحرب الباردة وتثبت للأمم أن الدولة الديمقراطية تنمو اقتصادياً بسرعة أكبر من الدولة الشيوعية. ونجد في هذه الأيام أن الحكومة تؤلف العوائق للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة. فهناك التعويق، والقيود الصارمة على التجارة الدولية، والضرائب الباهظة التي تعقد نظام الضرائب، والعمولات المنتظمة وسعي الحكومة لتعيين الأجور، واتخاذ بعض الإجراءات التي تسمح للأفراد بسوء استعمال الثروات. والذي نحن بحاجة إليه هو تقليل تدخل الحكومة كي نحافظ على نمو الاقتصاد واستقراره.

إن المناطق الرئيسية للسياسة الحكومية بالنسبة للاستقرار الاقتصادي هي السياسة المالية والسياسة الميزانية. وفي هذا الفصل سنناقش السياسة المالية المحلية. وهنا نعرض رؤيتين: **الأولى** وتؤمن بمعيار ذهب صافٍ ملائم لحلّ كلّ المشاكل التي تواجه تقوية التعاون الاقتصادي بين الأفراد والأمم في محيط مستقرّ. **والرؤية الثانية**، تؤمن أن الحاجة للتكييف مع ظروف متوقعة تتطلب تعيين قوى استنسابية لمجموعة من التقنيين في مصرف مركزي. وكلا الرؤيتين لم تعطيا حلاًّ مرضياً في الماضي.

إن الليبرالي يهاب أساساً القوة المركزة. **وهدفه الأول** هو صون الدرجة القصوى من الحرية لكل فرد دون أن تتدخل بحرية شخص آخر. وهو يؤمن أن هذا الهدف يتطلب تشتيت السلطة، فهو يشك في تعيين أية وظائف للحكومة قد تنجز من خلال السوق. ومن أصعب الأمور هو تشتيت القوة في الحقل المالي. وكما نعلم إن الحكومة لديها بعض المسؤولية تجاه الأمور المالية. والمشكلة تقع في تأسيس ترتيبات عرفية تدفع الحكومة لمزاولة المسؤولية للمال. وفي ذات الوقت تحد من سلطتها، وتمنع استغلال سلطتها بطرق قد تضعف المجتمع الحر.

مستوى السلعة:

إن استعملت السلعة الملموسة كالفضة والذهب والنحاس والبضاعة بدلاً من المال في المقايضة، فليس هناك حاجة للحكومة كي تدير أمور المقايضة. فحاجة المجتمع للمال يعتمد كلياً على سعر إنتاج السلعة المالية، وليس على غير ذلك. والتغيير في كمية المال يعتمد كلياً على التغيير في الحالة التقنية لإنتاج السلعة المالية وعلى التغيير في الحاجة لها. وهكذا نستطيع أن نحد من تدخل الحكومة.

وسبب النقص الأساسي في مستوى السلعة هو أن ذلك يتطلب استعمال ثروات حقيقية لتقوية المخزون من السلعة، فعلى الناس أن يعملوا جاهدين للبحث عن تلك الثروات مثل الذهب والفضة. فإن ضرورة استعمال الثروات الحقيقية لسير عملية مستوى السلعة، يتعب الناس ويحثهم على إيجاد عدة طُرق لتحقيق النتيجة ذاتها كما في تشغيل تلك السلعة.

ولو وجد مستوًى وافٍ وملائم للسلعة، لأعطى حلاًّ ممتازاً لمأزق الليبرالي، ألا وهو وجود نظام مالي مستقر بعيداً من خطورة الممارسة المستهترة للسلطات المالية.

ولو كان هناك مستوى ذهب جيد، وكان المال في البلاد

مؤلفاً معنوياً من الذهب الخالص، يسنده عامة الشعب كلياً، وفقاً لميثولوجيا مستوى الذهب، وإِيماناً أنه غير ملائم للحكومة أن تتدخل بعملية سير الأمور المالية، فإن ذاك قد يعطي ضمانة مؤثرة ضد التدخل الحكومي في الأمور المالية وضد الأعمال المالية المستهترة. وهكذا تصبح السلطة المالية للحكومة ضئيلة المدى. غير أن مثل ذلك النظام المالي الذاتي لم يثبت عبر التاريخ احتمال حدوثه أبداً. لأنه يتطور مع الوقت ليصبح نظاماً ممزوجاً يحتوي فيه النقود المصرفية والإيداعات المصرفية، وكذلك النقد الحكومي بالإضافة إلى السلعة النقدية. وهذا ما يجعل الأمر أكثر صعوبة لتجنب إدارة الحكومة للأمور النقدية.

والنتيجة أن نظام مستوى السلعة النقدية الذاتية غير محتمل حدوثه، ولا يعتبر حلاّ مرغوباً فيه لمشكلة تأسيس ترتيبات مالية لمجتمع حرّ. إنه غير مرغوب فيه، لأنه يتضمن الكثير من النفقات في استعمال الثروات لإنتاج السلعة المالية. وهو غير معقول، لأن العقائد والميثولوجيا المتطلبة تجعله فعالاً غير موجود. حتى أن التغيير في الترتيبات المالية الذي أدخلته لجنة الإجراء الفدرالي الاحتياطي لم تنجح في الممارسة العملية كما خططه المؤيدون لها، بل كانت صارمة. وحين ابتدأ هذا الإجراء، ساد العالم مستوى ذهب هائل. لتحديده من قبل قوى

لجنة الإجراء الفدرالي الاحتياطي. غير أن الحرب العالمية الأولى اندلعت فتخلى المجتمع عن مستوى الذهب، وأمست لجنة الإجراء الفدرالي الاحتياطي سلطة قوية لها حرية التصرف في كمية المال في الولايات المتحدة، وتؤثر على الأحوال المالية الدولية.

السلطة المالية المطلقة:

إن تأسيس نظام الاحتياط الفدرالي كان الأهم بين المؤسسات المالية في الولايات المتحدة. وقد أظهر مسؤولية واضحة في الأمور النقدية وأحدث استقراراً لها. وكانت الفترة المفاجئة التي ساد فيها عدم استقرار في الأمور المالية، هي ما بين الحربين التي تتضمن الأحوال القاسية (1920 ـ 1921 و1929 ـ 1930 و1937 ـ 1938). ولم يفشل نظام الاحتياط الفدرالي في دعم الاستقرار النقدي في الولايات المتحدة في تلك الفترات، غير أن المشاكل التي حاول النظام حلها كانت أقسى مما هي في الفترات الأخرى. وقد أظهر هذا النظام بأنه نافذ وفعّال، وقد أدّى وظيفته لتحقيق غاياته لأجل الاستقرار النقدي.

ولو كان النظام المصرفي السابق ناجحاً لما تأسّس نظام الاحتياط الفدرالي بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد حدث الفتور الاقتصادي العنيف بين 1929 و1933، وقد أثر ذلك بالمواقف العامة للحكومة وبشؤونها الاقتصادية، وكذلك تحطم مخزون السوق في أكتوبر 1929. وكان ذلك ذروة الفتور الاقتصادي كما يُقال. غير أن حركة التجارة وصلت الذروة قبل تحطم مخزون السوق بأشهر وذلك في منتصف سنة 1929. وذلك للحالة النقدية الصارمة التي فرضها نظام الاحتياط الفدرالي، لأجل كبح المضاربة في البورصة. مع أن تحطم مخزون السوق كان له تأثيرات غير مباشرة على الثقة بالأمور التجارية، وعلى رغبة الناس في الإنفاق.

وهذا ما مارس تأثيرات كئيبة على مسار التجارة.

وفي سنة 1930 حدث هبوط قوي في الحالة الاقتصادية، وما كان على نظام الاحتياط أن يسمح لمخزون المال أن يهبط إلى 3% تقريباً من أغسطس 1929 إلى أكتوبر 1930، وكان هذا خطأً كبيراً. وازداد الانكماش في الحركة الاقتصادية في نوفمبر 1930 لإخفاق عدد من المصارف، إلى أن أخفق مصرف الولايات المتحدة العام. وكان هذا الإخفاق خطيراً جداً، لأنه كان لهذا المصرف إيداع بقيمة 200 مليون دولار، وكان يعتبر المصرف الرسمي حتى فيما وراء البحار. وفقد الناس الثقة بالمصارف وابتدأت سلسلة جديدة لاستمرارية المصارف.

فأخذت بعض المصارف ترضي زبائنها بإعطاء زيادة في الفائدة للإيداعات على حساب وضع ضغط على المصارف الأخرى، فتدفعها على المطالبة بقروض أو بسحب إيداعاتها، فتؤثر هذه المصارف بدورها على مصارف غيرها أيضاً.

وهكذا تهبط أسعار التأمين وتهتز ثقة الزبائن. وهذه الحالة أدت إلى تدهور مصرفي تحت النظام المصرفي السابق للاحتياط الفدرالي، وإلى تعليق تحويل الإيداعات إلى نقد. وكانت هذه خطوة صارمة لفترة وجيزة، غير أنها كانت إجراءً علاجياً. وبهذا توقفت عدوى إخفاق المصارف بإبقاء إخفاق بعض المصارف التي تفرض ضغطاً على المصارف الأخرى، وتؤدي بهم إلى الإخفاق. وبعد عدة أشهر، حين استقرت الحالة، توقف التعليق وتحسنت الأحوال دون أي انكماش مالي.

وهكذا كان السبب الرئيسي لتأسيس نظام الاحتياط الفدرالي هو معالجة مثل ذلك الوضع الرهيب. فكانت لديه السلطة في تزويد السوق بكمية النقد اللازمة وفقاً لطلب العامة، وكانت لديه السلطة في تزويد المصارف بالنقد اللازم وفقاً لموجودات تلك المصارف. غير أنه في سنة 1930، أخفق نظام الاحتياط في تزويد المصارف بالنقد اللازم. فأغلقت المصارف أبوابها. وكان إخفاق النظام يعود لإرادته الضعيفة وليس لسلطته المطلقة. لأنه لو

استعمل النظام سلطته المطلقة في تزويد المصارف بالنقد اللازم لما أغلقت كل المصارف أبوابها حينذاك.

وفي سبتمبر 1931 خرجت بريطانيا من مستوى الذهب وتلاها سحب الذهب في الولايات المتحدة. وكانت ردة فعل الاحتياط الفدرالي قوياً وسريعاً للاستنزاف الخارجي، وزاد ذلك من المشكلة المالية الداخلية. وبعد أكثر من سنتين من الانكماش الاقتصادي القاسي استطاع النظام الاحتياطي رفع قيمة الفائدة. وأخذت تزود المصارف بالنقد المحلي بقوة. وقد أخفق هذا الإجراء في استنزاف الذهب.

وفي يوليو: 1929 ـ مارس 1933 سقط ثلث مخزون المال في الولايات المتحدة، وذلك بسبب مغادرة إنكلترا من مستوى الذهب، ولو لم يسقط مخزون المال لقلّ الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة. إن الفتور الاقتصادي في الولايات المتحدة كان سببه عدم الثبات لدى نظام المؤسسة الخاصة. وكان صورة للأذى والضرر الذي سببته أخطاء بعض الرجال الذين كانوا يتمتعون بالسلطة المطلقة على نظام النقد للبلاد.

القوانين بدلاً من السلطة:

وعلينا أن نحقق أهدافنا دون أن نعتمد على عملية مستوى

الذهب الذاتي، أو على إعطاء حرية التصرف المطلقة لسلطات مستقلة. وذلك بتأسيس نظام مالي مستقرّ حرّ من الأفراد الحكومية المستهترة والتي لا خبرة لها. بل نظام يقدم إطاراً ضرورياً لمؤسسة اقتصاد حرّ لا يستغل ليصبح مصدر قوة يهدد الحرية السياسية والحرية الاقتصادية. ويكون ذلك بتحقيق حكومة قانون بدلاً من رجال يسيِّرون السياسة المالية بقواعد تشريعية. وهكذا يستطيع الشعب أن يمارس إدارة سياسة النقد من خلال السلطات السياسية لتلك الحكومة.

ونجد في حقل المال أنه إن أخذ في الاعتبار كل قضية باستحقاقها، فإن القرار الخاطىء يحدث في جزء كبير من القضايا، لأن أصحاب القرار يتفحصون مجالاً محدوداً فقط، ولا يأخذون في الحسبان النتائج المتراكمة لسياسة المال ككل. ومن جهة أخرى، إذا تبنت سياسة المال قاعدة عامة لمجموعة من القضايا في آنٍ واحد، نجد لوجود تلك القاعدة تأثيراً إيجابياً على تصرفات الناس وإيمانهم وتوقعاتهم. أكثر من تبني نفس السياسة في سلسلة من المناسبات المتفرقة بطريقة حذرة. وإن أردنا أن نجعل قانوناً ما أو قاعدة ما مشرعة، أيجب أن يكون ذلك القانون مقترحاً من قبل أناس لديهم اقتناع ليبرالي عام؟ ويكون ذلك كأمر مشرع لأصحاب السلطة المالية للمحافظة على

مستوى سعر مستقر. إن مثل هذا القانون يعتبر من النوع الخاطىء لأنه بالنسبة للأهداف فإن أصحاب السلطة المالية ليس لهم القوة المباشرة والواضحة لتحقيق أعمالهم. وبالتالي تظهر مشكلة تشتيت المسؤوليات ويصبح أصحاب السلطة منحرفين.

وما هو القانون الذي يجب أن نتبناه؟ إنني لأرغب في أن أذكر القانون بالنسبة لتصرف مخزون المال. فإن اختياري سيكون قانوناً مشرعاً يعطي تعليمات للسلطة المالية ليحقق نسبة معينة من النمو في مخزون المال. وإنني هنا أعرّف مخزون المال متضمناً المال خارج المصارف التجارية، مع جميع إيداعات المصارف التجارية. وهكذا نجد أن هذا القانون سوف يقلص سلطة حرية التصرف لأصحاب السلطة المالية ويبقي شيئاً من حرية التصرف للاحتياط الفدرالي وأصحاب سلطة الخزينة بالنسبة لتحقيق النسبة المعينة للنمو في مخزون المال وإدارة الديون ومراقبة الصيرفة وغيرها من الأمور. وبمثل هذه الإصلاحات نخلق تأثيراً في إزالة التدخل الحكومي الحاضر في أعمال الاستدانة والاستثمار، وفي تحويل عمليات التمويل الحكومي من مركز غير مستقرّ وغير موثوق به إلى عمل منتظم ومعقول وممكن التنبؤ به خيراً.

الفصل الرابع

الترتيبات التجارية والمالية الدولية

إن مشكلة الترتيبات المالية الدولية هي العلاقة بين العملات القومية المتداولة والمختلفة. أي الشروط التي بها يستطيع الأفراد تحويل الدولار الأميركي إلى الليرة الإسترلينية، وتحويل الدولار الكندي إلى الدولار الأميركي، وغيرها من العملات. وهذه المشكلة تتصل بإدارة المال وبسياسات الحكومات حول التجارة الدولية.

أهمية الترتيبات المالية الدولية للحكومة الاقتصادية

إن الليبرالي لا يستطيع بتاتاً أن يتناسى موضوع الترتيبات المالية الدولية. فإن أخطر تهديد سريع لحرية الاقتصاد في الولايات المتحدة الآن هو التبني لرقابات اقتصادية بعيدة المنال كل موازنة مشكلة المدفوعات. فإن التداخل في التجارة الدولية لأمر حميد وذلك يجذب دعم الناس الذين يتفهمون ويقلقون

على تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية. غير أن هناك بعض التداخلات التي قد تمتد لحد أن تصبح مدمرة لحرية عمل المؤسسة الاقتصادية. والتجارب تثبت أن الطريقة المؤثرة لتحويل اقتصاد السوق إلى مجتمع اقتصاد فاشستي، هو البدء بفرض رقابات مباشرة على المبادلة الخارجية. وهذه الخطوة تقود إلى الاقتصاد في الواردات وإلى رقابة وإدارة الإنتاج المحلي الذي يستعمل المواد المستوردة أو الذي ينتج بديلاً للمادة المستوردة.

وفي عدة مناسبات في الماضي، طبعاً، نجد أن العملات كانت غير قابلة للتحويل وذاك كان يعني أن الحكومة في تلك الأيام كانت غير راغبة أو غير قادرة على أن تحوّل نقداً من الورق إلى ذهب أو فضة، أو إلى عملة أجنبية مهما كانت السيولة المالية، بالنسبة القانونية المتعاقد عليها. وما عنى ذلك أن الدولة تمنع مواطنيها أو سكانها من التجارة بأوراق نقدية لها قيمة مالية معينة في بلادهم مع أوراق نقدية متطابقة ولها قيمة مالية معينة لبلد آخر. ففي الولايات المتحدة مثلاً، وذلك بعد الحرب الأهلية. كان النقد الأميركي غير قابل للتحويل أي أن حامل الورق النقدي الأخضر لا يستطيع أن يحصل على كمية معينة من الذهب من خزينة الدولة لذلك النقد، غير أنه كان حرّاً

في أن يبتاع به الذهب وفقاً لسعر السوق أو أن يشتري ويبيع الليرة البريطانية مستعملاً بذلك الورق النقدي الأخضر. فمنذ سنة 1933 ظل الدولار الأميركي غبر قابل للتحويل بالمفهوم الماضي وليس بالمفهوم الحاضر، حيث نجد الآن، ولسوء الحظ، أن السياسات المتبعة الآن تقود الولايات المتحدة إلى الاتجاه الذي يصبح فيه الدولار غير قابل للتحويل بالمفهوم الحاضر.

دور الذهب في النظام المالي للولايات المتحدة:

إن مقدار التلكؤ الثقافي لدينا هو ما يقودنا لنعتبر أن الذهب هو العنصر المركزي لنظامنا المالي. وهناك وصف دقيق لدور الذهب في سياسة الولايات المتحدة، وهو أنه يعتبر رئيسياً سلعة سعرها مدعوم مثل القمح وغيره من المحاصيل الزراعية. وبرنامج سعر دعم الذهب يختلف عن برنامج سعر دعم القمح في ثلاثة مراحل. **أولاً**، ندفع سعر الدعم للمنتجين الأجانب وكذلك للمنتجين المحليين. **ثانياً**، نبيع بحرية بسعر الدعم فقط للشاري الأجنبي وليس للشاري المحلي. **ثالثاً** وهو الأثر المهم للدور المالي للذهب. وهو أن الخزينة يسمح لها فقط في تصنيع المال الذي يدفع للذهب الذي تشتريه. فالمصارف التي تدفع لشراء الذهب لا يظهر في حسابات المصروفات والقيمة

المطلوبة لا تعين من قبل الكونغرس. وكذلك حين تبيع الخزينة ذهباً، فإن الحسابات تظهر فقط تخفيضاً في رخص الذهب وليس وصلاً يدخل في حسابات المصاريف.

حين حدد سعر الذهب في الماضي، دفعت الولايات المتحدة سعراً أعلى من سعر السوق الحرّ، وكثر الذهب في خزينة الولايات المتحدة، وعم الذهب في السوق المحلي. حتى أن الولايات المتحدة حصلت على أكثر من نصف كمية الذهب في العالم. وكذلك دفعت سعراً أعلى من سعر السوق للقمح فحصلت على أكبر كمية من القمح في العالم. وبقي سعر الذهب القانوني محدداً بـ 35 دولار للأوقية. وارتفعت الأسعار للبضائع الأخرى في السوق الحرّة، ونتيجة لذلك واجهت الولايات المتحدة نقصاً في مخزون الذهب.

وكما نعلم إن الدولتين المصدرتين للذهب هما الاتحاد السوفياتي وجنوب إفريقيا، وبما أن المستفيدتين من ارتفاع سعر الذهب في السوق هما الاتحاد السوفياتي وإفريقيا الجنوبية، وبما أن للولايات المتحدة أقل علاقة سياسية مع تينك الدولتين، لذلك بقي سعر الذهب في السوق كما هو ولم يرتفع، وكذلك سعر القمح. وفي سنة 1933 وسنة 1934 قامت إدارة روزفلت برفع سعر الذهب، وقد مثل ذلك رحيلاً من مبادىء الليبرالي

وأسس ذلك سابقة عادت لتبلي العالم الحرّ. وأشير بهذا إلى تأميم مخزون الذهب، ومنع الامتلاك الخاص للذهب لغايات مالية، وإلغاء معاهدات الذهب في العامة، وكذلك العقود الخاصة. وطلب من حاملي الذهب في الولايات المتحدة في سنة 1933 وسنة 1934 بتقديم الذهب إلى الحكومة الفدرالية بسعر يساوي السعر القانوني، أي أقل من سعر السوق الحرّ. ولجعل هذا الأمر فعالاً اعتبرت الحكومة في الولايات المتحدة حينذاك امتلاك الذهب أمراً غير قانوني إِلاَّ للاستعمال في الأمور الفنية. وكان ذلك أمراً يحطم مبادىء الملكية الخاصة لمجتمع حرّ.

ليس هناك أي فرق بين تأميم الذهب بسعر رخيص ومصطنع وبين تأميم فيدل كاسترو للأراضي والمصانع بسعر رخيص ومصطنع في بلاده. وكم هو العمى هائل عند بعض المؤيدين للمؤسسة الحرة بالنسبة لأمور الذهب، حتى أنه في سنة 1960 اقترح هانري ألكذاندر، رئيس شركة كفالة الثقة لمورغان، أن عملية منع الملكية الخاصة للذهب من قبل مواطني الولايات المتحدة يجب أن لا تنحصر في الولايات المتحدة فقط، بل تتوسع إلى ما وراء البحار. وقد تبنى ذلك الاقتراح الرئيس إيزنهاور دون أن يواجهه في ذلك أي اعتراض

من لجنة المصارف. وإن تأميم الذهب هو فقط لإعطاء الحكومة المقدرة على حصر كل الأرباح من ارتفاع سعر الذهب أو لربما كان الأمر لمنع الأفراد من الاستفادة.

المدفوعات النقدية وسحب الرأسمال تفادياً للخسارة:

وفي مناقشة العلاقات المالية الدولية على مستوى عام، نجد أنه من الضروري أن نميّز بين مشكلتين مختلفتين، ميزان المدفوعات وخطورة مواصلة الطلب بالذهب. فمثلاً على أي مصرف أن يرتب شؤونه، فيأخذ سعراً كافياً لخدماته المصرفية لكي يغطي نفقاته. فعلى المصرف أن يجاهد للحصول على دخل معقول، لأنه في أي وقت قد يواجه مشكلة عويصة، إذ في أي وقت ولسبب ما قد يفقد المودعون ثقتهم بالمصرف ذاته. وفجأة يطالبون بودائعهم المالية وتحدث أزمة السيولة لدى المصرف، فيغلق أبوابه.

ونجد في الولايات المتحدة أن سكانها والحكومة معاً يسعون لشراء العملات الأجنبية بالدولار لكي يشتروا البضائع والخدمات في البلاد الأخرى وللاستثمار في المؤسسات الأجنبية ولدفع فوائد الديون، ولإعادة دفع القروض. وفي الوقت نفسه نجد أن البلاد الأجنبية تسعى للحصول على الدولار بعملاتها لنفس

الغاية. وهكذا فإن عدد الدولارات الذي ينفق على العملات الأجنبية يساوي تماماً عدد الدولارات الذي يبتاع. غير أننا نجد أن الولايات المتحدة تعاني من مشكلة مثل المصرف الذي يتجنب خطورة التزاحم على استرداد الودائع. فإن الولايات المتحدة تعهدت لبيع الذهب إلى المصارف المركزية الأجنبية وإلى الحكومات الأجنبية بسعر 35 دولار للأوقية، لأن تلك المصارف والحكومات يملكون اعتمادات مالية ضخمة في الولايات المتحدة بشكل حسابات ودائع أو تأمينات أميركية، وقد تباع بالدولار بسهولة. ففي أي وقت قد يبدأ مالكو تلك الودائع والتأمينات بتحويل دولاراتهم إلى ذهب من خزينة الولايات المتحدة. وهذا ما حدث في سنة 1960 وهبط الاقتصاد الأميركي، وهذا ما قد يحصل مرة ثانية في أي وقت في المستقبل.

تقنيات خيارية لتحقيق ميزان في المدفوعات الأجنبية:

لنفترض أن الولايات المتحدة في توازن بمدفوعاتها الدولية، ثم حدث أمر طارىء فتغير الوضع، كزيادة في كمية العملة الأجنبية التي يريد شراءها مالكو الدولار إذا ما قورنت بكمية العملة الأجنبية التي يريد بيعها مالكوها بالدولار فهذا ما يهدد بإحداث عجز مالي في مدفوعات الولايات المتحدة، وقد يسبب هذا زيادة في فعالية الإنتاج في الخارج أو نقصان في فعالية

الإنتاج في داخل البلاد. وهناك أربع طرق (4 تقنيات) تستطيع بها دولة ما أن تضبط ميزانيتها من جراء اضطرابات كهذه.

1 - التقليل من الاحتياط الأميركي للعملات الأجنبية، أو رفع قيمة الاحتياط الأجنبي لعملة الولايات المتحدة. وهذا يعني أن الولايات المتحدة تستطيع أن تقلل من مخزون الذهب لديها، أو تستدين عملات أجنبية لتكون جاهزة للدولار وفقاً لنسبة التحويل الرسمي.

2 - تخفيض الأسعار المحلية ضمن الولايات المتحدة بالنسبة للأسعار الأجنبية. وهذا هو التعديل التقنيّ تحت تعهد كامل لمستوى الذهب. فنجد أن العجز الأوليّ. يؤدي إلى تدفق خارجي للذهب والتدفق هذا يؤدي إلى انخفاض في مخزون المال. والانخفاض هذا يؤدي إلى هبوط في الأسعار وفي الدخل العائلي. وفي ذات الوقت يحدث العكس خارج البلاد، فالتدفق الداخلي للذهب يؤدي إلى توسع في مخزون المال، والتوسع هذا يؤدي إلى علو في الأسعار والدخل العائلي. وهكذا تشتري البلاد الأجنبية البضائع الأميركية بأسعار منخفضة ويزداد عدد الدولارات المطلوب.

3 - التغيير في نسبة المبادلة بتغيير في الأسعار المحلية.

ويحدث هذا مثلاً بتخفيض سعر سيارة ما في الولايات المتحدة بـ 10% فلنقل من 2800 دولار إلى 2520 دولار، وإذا كان سعر الليرة الإسترلينية 2,80 دولار فهذا يعني أن السعر في بريطانيا ينخفض من 1000 ليرة إسترليني إلى 900 ليرة إسترليني. وإذا ارتفع سعر الليرة الإِسترليني من 2,80 دولار إلى 3,11 دولار، نجد أن نفس الانخفاض في السعر البريطاني يحدث دون أي تغيير في سعر الولايات المتحدة. وهكذا يستطيع البريطاني أن يحصل على 2800 دولار بقيمة 900 ليرة إسترليني فقط. فلن يدرك هذا الأمر دون تغيير في نسبة المبادلة. وهناك عدة طرق في الممارسة حيث يحدث التغيير في نسبة المبادلة.

4 ـ استعمال ضبط حكومي مباشر أو تدخل حكومي بالتجارة لتخفيض المصاريف بالدولار في الولايات المتحدة، وبسط عدد الإيصالات فيها. ورفع قيمة التعرفة للتقليل من عملية الاستيراد، وإعطاء الإعانات المالية لتشجيع عملية التصدير. وضبط عملية التثمير خارج البلاد من قبل الشركات الأميركية والمواطنين أيضاً. وكذلك ضبط الممتلكات الشخصية وكل أدوات المبادلة.

وتتضمن هذه التقنية ضبط للتغييرات في البرامج الحكومية بغية ضبط ميزانية المدفوعات، فتنفق المساعدات الأجنبية في

الولايات المتحدة. وكذلك يحصل الجيش على بضائعه من الولايات المتحدة بدلاً من الخارج لحفظ الدولار. وهكذا فإذا اتبعت هذه الطُّرق الأربعة، نجد أن قيمة المدفوعات تصبح مساوية لقيمة الإيصالات وتحفظ بذلك قيمة الدولار.

وفي هذه التقنيات الأربعة نجد أن استعمال الضبط المباشر هو الأسوأ والأكثر تدميراً للمجتمع الحر. غير أن سياسة السوق الحرّ تدفعنا لاستعمال أسلوب الضبط والمراقبة بشكل أو بآخر. مع أننا نعظ العامة بفضائل التجارة الحرّة، غير أن ضغط ميزان المدفوعات يدفعنا للتوجه إلى عكس ذلك.

نسبة المبادلة الحرة كمحلّ للسوق الحر:

هناك فقط تقنيتان متماسكتان مع السوق الحر والتجارة الحرة، **الأولى** مستوى الذهب الدولي الذاتي، وهي غير مرغوب فيها ولا تحتمل. **والثانية** هي نسبة المبادلة الحرة التي تعينها الصفقات الخاصة في السوق دون التدخل الحكومي. وإن لم نتبنَّ هذه التقنية، فعندئذٍ نخفق في توسيع نطاق التجارة الحرة. وبهذا نعمد إلى فرض ضبط مباشر وشامل على التجارة. وهذه التقنية هي نظر سوق الحر الملائم للقانون المالي. ومشكلتنا أنها ليست حلاً لمشكلة رصيد المدفوعات،

وإنما هي حلّ لمشكلة ميزان المدفوعات. ومع أن نسبة المبادلة الحرة تعتبر التقنية الملائمة للسوق الحر، غير أن هناك العدد القليل من الليبراليين الذين يؤيدونها بقوة، ومعظمهم خبراء اقتصاد، وعدد كبير من الليبراليين الذين يعارضونها، وهم الذين يرفضون التدخل الحكومي في التجارة. إن تأييدنا لنسبة المبادلة الحرة لا يعني أننا نشجع نسبة مبادلة غير مستقرة. فالذي نريده هو نظام تكون فيه الأسعار متقلبة، حيث إن القوى التي تحددها تكون مستقرة لدرجة أن الأسعار تتحرك ضمن نطاق معتدل.

سياسة الإجراءات اللازمة لسوق حر في الذهب والمبادلة الخارجية:

إن الإجراءات التي يجب أن تتخذها الولايات المتحدة لتعزيز سوقٍ حرٍّ حقيقيٍّ في الذهب والمبادلة الخارجية هي:

1 ـ أن تعلن الولايات المتحدة أنها لا تتعهد أبداً شراء الذهب بسعر محدود.

2 ـ أن تسن قوانين لا تسمح بها للأفراد، بامتلاك الذهب أو بيعه أو شرائه حين لا تكون هناك قيود على أسعار بيع وشراء الذهب.

3 ـ إلغاء رسمي للقانون الحالي الذي يعطي نظام الاحتياط حق امتلاك رخص ذهب تساوي 25% من ديونه.

4 - يجب على الحكومة أن تحيي سوقاً حرّاً بتعيين الخطوتين **الأولى والثانية**، وعليها أن تبيع جميع مخزوناتها تدريجياً مثل القمح والذهب.

5 - يجب أن تعلن الولايات المتحدة أنها لن تصرّح بأية نسبة مبادلة رسمية بين الدولار وغيره من العملات، ولن تشارك في أية نشاطات تهدف للتأثير بنسبة المبادلة.

6 - يتوجب على الاعتماد المالي الدولي أن يمنح الولايات المتحدة الحق في نسبة حرة كما منحت كندا من قبل.

7 - السماح للدول التي تريد أن تثبت أسعار عملاتها بالدولار، بأن تفعل، غير أننا لا نتعهد بشراء أو بيع عملاتها بسعر محدد.

وبهذه الإجراءات نستطيع أن نحل مشكلة ميزان المدفوعات إلى الأبد. ونظام نسبة المبادلة الحرة يعطينا القدرة على التقدم بنجاح نحو تجارة حرة في البضائع والخدمات. بل هذا النظام يظهر بوضوح الفكرة الخاطئة في المجالات العامة ضد التجارة الحرة. وأنا أؤمن أنه من الأفضل لنا التحرك نحو التجارة الحرة من جانب واحد. كما فعلت بريطانيا في القرن التاسع عشر حين ألغت قوانين القمح. وبهذا نستطيع أن نمارس تعاظماً ضخماً في القوة الاقتصادية والسياسية.

الفصل الخامس

سياسة المال العام

كان عذر الحكومة في توسيع نشاطاتها على المستوى الفدرالي هو الضرورة في الإنفاق لإزالة البطالة. ولم تستطع النفقة الأولى أن تحدّ من البطالة. فحدث الانكماش الاقتصادي الحادّ، وذلك في سنة (1937 ـ 1938). وتطورت نظرية «الركود المنتقل». لتبرير المستوى العالي لنفقات الحكومة، واستغلت معظم الفرص للتثمير. وكانت فكرة التأمين هي أن دعم العجز قد يعطي الأفراد الفرصة للحصول على ودائع مصرفية، بينما تزود مصاريف الحكومة الشعب بالعمل. غير أن هذه الفكرة قد رفضها كليّاً التحليل النظري، وحتى التجربة الحقيقية. وهناك الآن تشديد على أن تكون مصاريف الحكومة كدولاب ميزان، فحين تنخفض مصاريف العامة لسبب ما، ترتفع مصاريف الحكومة لإبقاء المصاريف الإجمالية ثابتة ومستقرة. ولسوء الحظ نجد أن دولاب الميزان غير موزون. والضرر الأكبر الذي

سببته نظرية دولاب الميزان، هو أنها زادت من توسع نطاق نشاطات الحكومة على المستوى الفدرالي، ومنعت التقليل من ثقل الضرائب الفدرالية. وكذلك فشلت في إحياء النشاط المالي في فترة الركود، وأدخلت نزعة تضخمية في سياسة الحكومة.

ليس هناك أية ضرورة لاستعمال ركن المصاريف للميزانية كميزان دولاب. فهناك ركن الضرائب، فانخفاض في الدخل القومي يخفف من دخل الضرائب للحكومة الفدرالية بنسبة عالية. وهكذا نحمي الميزانية من العجز. وهكذا نستطيع أن نخفض قيمة الضرائب خلال فترات الركود، ونزيدها في فترات الازدهار، وقد كان من الممكن أن تسير الأمور على ما يرام لو أن نظرية ميزان الدولاب طبقت على الضريبة بدلاً من المصاريف. وخاصة في فترة الركود حيث تنخفض الضريبة، وفي فترة الازدهار حيث تزداد الضريبة، لكنّا الآن في وضع لا تؤثر فيه المصاريف الفدرالية على الدخل القومي.

إن النظير الملائم للقانون المالي حسب سياسة المال العام هو تخطيط لبرامج المصاريف وفقاً لما تريد الجالية أن تقوم به من خلال الحكومة بدلاً من القيام به سرّاً ودون أي اعتبار لمشاكل استقرار الاقتصاد. فتخطط نسبة الضرائب لإعطاء ريع كافٍ لتغطية المصاريف المحددة لكل سنة. وتجتنب التغييرات

الشاذة في الضرائب الحكومية ومصاريفها. وهكذا نجد أن سياسة المال العام تستطيع أن تخدم كدولاب ميزان.

ويجب أن نعلم أن استدانة الحكومة لتنفق لا تغير كمية المال في الأيدي الخاصة. لأن الحكومة تستدين من هنا وتدفع من هناك للأفراد الذين تنفق عليهم المصاريف. فنجد أن المال ما زال بين أيدي الناس لا يتغير. وتحليل كينيجان البسيط يفترض ضمنياً أن استدانة المال ليس لها أيّ تأثير على الإنفاق.. وفي اللغة الاصطلاحية لكينيجان نجد أن هناك «فخ للسيولة» فالناس يشترون سند الدين بنسبة زيادة ضئيلة جداً لا يظهر تأثيرها إلاً في كمية ضخمة مثل المليون دولار. وتستطيع الحكومة أن تبيع تلك السندات بنسبة أعلى للمستدينين الأُخَر. وهكذا نجد أن تلك النسبة العالية لا تشجع عامة الإنفاق الخاص. وهناك ما يثبت أن أي ارتفاع في مصاريف الحكومة بالنسبة للدخل لا يعتبر توسعاً، بل يزيد على دخل المال، ولكن كل تلك الزيادة تؤخذ من قبل مصاريف الحكومة.

الفصل السادس

دور الحكومة في التعليم

وفي هذه الأيام نجد أن الحكومة تدير الثقافة المدرسية الرسمية كلياً، وذلك بواسطة هيئات حكومية أو مؤسسات غير تجارية. وقد تطور هذا الوضع إلى أن قلّ الاهتمام بهذا المضمار بسبب المعاملة الخاصة للثقافة المدرسية. ويبرّر التدخل الحكومي بحجتين، **الأولى**: هي وجود تأثير الجوار الهام، **والثانية** هي اهتمام الأبوين بأطفالهم، ونجد أن لتأثير الجوار وللطريقة الأبوية معانيَ متضمنة ومختلفة **1** ـ التعليم العام للمواطن **و2** ـ التعليم المهني الخاص.

التعليم الخاص للمواطنين:

إنه غير ممكن لمجتمع ديمقراطي أن يكون مستقرّاً دون أدنى درجة من العلم والمعرفة لمعظم المواطنين: والطفل المتعلم لا يفيد نفسه بل عائلته وأفراد مجتمعه أيضاً، فإنه يشارك

في تحقيق رفاهيته بتأسيس مجتمعٍ مستقرٍّ وديموقراطي.

فهناك تأثير مهمّ للجوار. إن الحكومة تسعى في أن تعطي لكلّ طفل قدراً معيناً من التعليم المدرسي. وهكذا عمل ممكن أن يفرض على الوالدين دون تدخل الحكومة في ذلك. فالعائلات التي تستطيع أن تدفع لتعليم أبنائها في الجالية تقوم بذلك لتتخلص من الضرائب التي تدفعها كل حياتها للجهات المختصة في الحكومة، وتدفعها للمدارس في فترة تعليم أبنائها، أما العائلات الفقيرة فتعطى إعانات مالية من توفيرات خاصة. وهكذا نقلل من إدارة الحكومة للمدارس. ففي فرض الأقساط المدرسية على الأهل يؤدي إلى تسوية كلفة الخاص، وكلفة العام في جلب الأطفال وهكذا نحصل على حجم أفضل للعائلات.

وتدفع تكاليف التعليم من قبل العائلات لأنها الطريقة الوحيدة والملائمة لفرض المطلوب الأدنى. أما التعليم العالي فيموّل من قبل الحكومة، لأن بعض الناس يستفيدون من تعليم هؤلاء من ذوي المقدرة والاهتمام. وهكذا نقدم قيادة سياسية واجتماعية أفضل للبلاد. وكما نرى أن فرض المستوى المطلوب من التعليم، وتمويل هذا التعليم من قبل الدولة، قد يبرّر من قبل «تأثير الجوار» للتعليم. وقد موّلت الحكومة التعليم بالدفع مباشرة كلفة إدارة المؤسسات التعليمية. وتستطيع

الحكومة أن تطالب بالمستوى الأدنى للتعليم فتموّله بإعطاء الوالدين مستندات قابلة للاستهلاك بقيمة معينة لكل طفل في السنة تنفق على الخدمات التعليمية. وعلى الوالدين إنفاق هذه القيمة إضافة إلى أية قيمة إضافية لتعليم أبنائهما في أية مؤسسة تعليمية معترفٍ بها تعمل على أساس الربح. ويكون دور الحكومة هنا محدوداً، فتكفل بأن المدارس تتحلّى بالمستوى التعليمي الأدنى وبالبرنامج التعليمي الأدنى.

ولتأميم المدارس بالنسبة لتأثير الجوار نجد أنه من المستحيل أن توفر جوهر القِيَم البسيطة المطلوبة للاستقرار الاجتماعي. فإن فرض المستوى الأدنى على المدارس الخاصة قد لا يكفي لتحقيق استقرار كهذا. فالمدارس التي تديرها مجموعات دينية مختلفة، قد تغرس في تلاميذها، قِيَماً تختلف عن تلك التي تغرسها المدارس العادية في تلاميذها، وهكذا ينقسم التعليم بدل أن يكون قوة موحدة. وهذا قد يطالب بإدارة حكومية للمدارس ولحضور إجباري فيها. وفي الولايات المتحدة نجد أن إدارة المدارس مطلوبة وليس الحضور الإجباري فيها. وعملية إزالة ضرر كهذا، قد تزيد من قوة المدارس الأبرشية وتخلف مشكلة أكثر صعوبة في تعليم قِيَمٍ موحدة. والآباء الذين يرسلون أبناءهم إلى المدارس الأبرشية

يزيدون بذلك الضرائب لتمويل مصاريف المدارس العامة العالية. فتلك المناطق التي تكون فيها المدارس الأبرشية مهمة، نجد أنه من الصعب إيجاد اكتفاء مالي فيها للمدارس العامة. فتكون هذه المدارس دون المستوى في تلك المناطق.

وإنه لضروريّ أن تدير الحكومة المدارس، كي نحصل على تعليم موحد، ففي المدارس الخاصة نجد نوعاً من التمييز بين الطبقات. فالأغنياء يرسلون أبناءهم إلى مدارس باهظة الكلفة، وهكذا يحرمون أبناءهم من التمازج مع غيرهم ممن لهم خلفيات مختلفة. ويعتقد أيضاً أن تأميم المدارس هو «احتكار تقني»، ففي المناطق الريفية نجد أن عدد التلاميذ صغير جداً، فوجود مدرسة واحدة كافية جداً. ولن تجد هناك منافسة لحماية مصالح الآباء والأبناء. وفي تحصيل التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي هو اتحاد للمدارس الخاصة والعامة. فالأهل الذين يرسلون أبناءهم إلى المدارس الخاصة يدفعون قيمة تساوي الكلفة المقدرة لتعليم طفلٍ في مدرسة عامة معترف بها، وهذا ما يثبت ميزة «الاحتكار التقني».

أما موضوع رواتب الأساتذة، فالمشكلة الرئيسية هي أنها منتظمة جداً وقاسية، فتجد أنها تقاس بالشهادات وليس بالخبرة ولا يعتبر ذلك عدلاً. وكذلك برنامج الرواتب لأساتذة الصفوف

العليا نجده منتظماً بصورة أكثر وتحدد بالشهادات والدرجات وليس بالجدارة والاستحقاق؛ وهذا نتيجة النظام الحاضر للإدارة الحكومية للمدارس.

إن المشكلة الرئيسية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانت خلق جوهر القِيَم المشتركة الضرورية لمجتمع ثابت مستقر. فكان المهاجرون يأتون إلى الولايات المتحدة من عدة بلاد ويتكلمون لغاتٍ مختلفة ولهم عادات متعدّدة. وأمسى لدينا «قِدر الإذابة» للتوصل إلى قِيَم مشتركة. وهكذا أمست للمدرسة العامة وظيفة مهمة في خلق هذه القِيَم المشتركة، وذلك بفرض اللغة الإنكليزية كلغة مشتركة. أما المدارس الخاصة، فليس هناك تأكيد على فرض ذلك في نظامها. ومشكلتنا اليوم ليس في تعزيز الانسجام بل على عكس ذلك، فإننا مهددون بزيادة في الانسجام، فالمشكلة هي تعزيز التنوع، ونجد أن المدارس الخاصة هي فعالة أكثر في ذلك من نظام المدرسة المؤممة.

التعليم في مستوى الكلية والجامعة:

إن المؤسسات الحكومية تلعب دوراً بسيطاً في الولايات المتحدة في التعليم العالي. وقد نمت مراكز التعليم العالي

بقوة، وذلك لرخص الكلفة فيها. فمعظم الكليات والجامعات المحلية تطالب بأقساط تعليمية أقل في الجامعات الخاصة. ونجد أن الجامعات الخاصة تواجه مشاكل مالية عويصة، وتحاول جاهدة أن تكون مستقلة عن الحكومة. غير أنها تسعى لتحصل على مساعدة حكومية من جرّاء الضغط المالي عليها. ونجد أن المصاريف العامة التي تدفع على التعليم العالي تبرّر كوسيلة لتدريب الشباب على الوطنية وعلى قيادة الجالية. غير أن كمية المال التي تدفع على التدريب المهني لا تبرر بهذه الطريقة. وكل إعانة مالية تعطى لفرد ما فذلك لكي يدفع للمؤسسة العلمية التي يختارها هو بنفسه وعلى المدارس الحكومية أن تطالب بأقساط معينة لكي تغطي الكلفة التعليمية لديها، وبذلك تتنافس مع المدارس الخاصة، وهناك الكثير من الجامعات والمدارس الخاصة في عدة ولايات، فمثلاً ولاية أوهايو تشجع أبناءها بإعطائهم المنح الجامعية مدة أربع سنوات لكل طالب، شرط أن يكون لديه الكفاءة العلمية للمستوى الأدنى، وأن يكون اختياره جامعة أوهايو. أما للجامعات الأخرى، فإن الولاية لا تقدم قرشاً لذلك. وبهذا نجد أن سياسة الولايات تشجع التعليم في الجامعات الرسمية فقط، فهل ذلك الأمر يعتبر عدلاً؟

التعليم المهني والتعليم الاحترافي:

ليس في التعليم المهني والاحترافي أي وجود لتأثير الجوار، فهو شكل من الاستثمار في رأسمال الإنسان، ووظيفة تعليم كهذا هو رفع الإنتاج الاقتصادي في كيان الإنسان، وبذلك يصبح الفرد في مجتمع مؤسسة حرّ يجني ثمرة علمه كمكافأة لخدماته، والزيادة في ما يغلّ عليه يعتبر الحافز الاقتصادي لاستثمار الرأسمال في شكل آلة أو في شكل إنسان، ويجب أن يكون هناك تساوٍ بين زيادة ما يغلّ عليه وبين الكلفة للحصول على ذلك. وللتعليم المهني، فإن الكلفة الرئيسية هي الدخل الذي يضيع خلال فترة التدريب، والفائدة التي تضيع بتأجيل بداية فترة الجني، والمصاريف الخاصة للحصول على التدريب مثل القسط التعليمي وكلفة الكتب والمعدات، أما للرأسمال الفيزيائي، فإن الكلفة الرئيسية هي مصروف تأسيس تجهيزات الرأسمال والفائدة التي تضيع خلال فترة التأسيس، ونجد أن الفرد يتقبل مثل هذا الاستثمار إذا كان ما يغلّ عليه أكثر من الكلفة، وإذا تعهد الفرد ذلك الاستثمار. ولم تقدم الولاية العون المالي لذلك الاستثمار، ولم تفرض الضريبة على الغلة. عند ذاك يتحمل الفرد كل الكلفة ويستلم كل الغلة.

والاستثمار في الإنسان لا يموّل بذات الشروط وبذات

السهولة كما هو الحال في الاستثمار في الرأسمال الفيزيائي. فإذا عين قرضاً من المال لتمويل الاستثمار في الرأسمال الفيزيائي، فإن المقرض يستطيع أن يحصل على تأمين لقرضه بشكل مطالبة بالمتبقي للـ asset الفيزيائي نفسه. ويستطيع أن يعتمد على معرفة جزء من الاستثمار في حالة حدوث أي تقصير في بيع الـ asset الفيزيائي. غير أنه إذا عين قرضاً مشابهاً لزيادة قوة الجني للإنسان فلن يستطيع أن يحصل على أي تأمين مشابه.

وهناك تعقيد آخر يظهر من جراء عدم الملاءمة في قروض المال الثابتة لتمويل الاستثمار في التدريب. فهناك مخاطرة في مثل هذه القروض. وقد يكون معدل ما يغلّ على الفرد عالياً غير أن هناك تفاوتاً واختلافاً كبيراً في المعدل. فالموت أو الإعاقة الجسدية هي مصدر واضح للاختلاف، غير أن هذه أقل أهمية من الفوارق في المقدرة والطاقة والحظ الجيد. وهكذا فإن كانت القروض الثابتة تعطى لكي يكون تأمينها الغلة المتوقعة في المستقبل، فنجد جزءاً لا يستهان به لن يعوّض. ولكي نجعل تلك القروض مشجعة للمقرضين، يجب أن نجعل قيمة نسبة الفائدة المنتظرة من تلك القروض عالية للمدى الذي نستطيع به تعويض خسائر رأسمال القروض المقصّرة. غير أن

قيمة نسبة الفائدة العالية قد تتضارب مع قوانين الربا وتجعل القروض غير مشجعة للمقرضين. والآلية المتبعة لحل مثل هذه المشكلة هي استثمار منصف زائد ديون محدودة لجانب المساهم. ونظير ذلك للتعليم هو شراء سهم في الغلة المتوقعة للفرد وإعطاؤه القيمة المطلوبة لتمويل تدريبه، شرط أن يقبل على دفع المقرض جزءاً معيناً من غلة المتوقع في المستقبل. وبهذه الطريقة، يحصل المقرض على أكثر من رأسماله من الأفراد الناجحين. وهذا ما يعوض على التقصير الذي يحدث من الأفراد الفاشلين في دفع ما يترتب عليهم.

ونجد مثل هذه العقود غير شائعة، رغم الربح الذي تقدمه للمقرض والمقترض (للدائن والمستدين). وسبب ذلك كلفة إدارتها والحجة للحصول على رقم الدخل الدقيق. والفترة الطويلة لجباية تلك العقود: والطريقة التي تتدخل بها الحكومة هي المساهمة دفعة واحدة للتعليم المهني والاحترافي وتموّل في إيرادات حكومية. وهذا يعتبر غير ملائم. لأن الاستثمار يجب أن يكون بطريقة يستطيع بها الفرد دفع كلفته بما يغلّ عليه. وينتج للسوق نسبة الفائدة المقدرة على الاستثمار. وفي اقتصاد السوق الخاص نجد أن الفرد يحصل على غلة كدخل خاص. وإذا كان القرض مساهمة مالية، حينذاك لا يتحمل الفرد شيئاً

من الكلفة. وإذا أعطيت المساهمة المالية إلى جميع من يرغب في الحصول على التدريب ويتمتعون بالمستوى الأدنى لنوعية المعرفة. حينذاك يكون لدينا استثمار زائد في الإنسان ما دام لديه الحافز للحصول على التدريب الذي سيدرّ عليه غلة على الكلفة الخاصة، حتى وإن كانت الغلة غير كافية لدفع الرأسمال الذي استثمر، ولكي نتجنب مثل هذا الاستثمار الزائد، على الحكومة أن تشدّد في موضوع الإعانات المالية. وهذا يتضمن توزيع كمية الاستثمار المحددة بعدلٍ وبطريقة تحكمية مهمة على أكبر عدد ممكن من المطالبين. والمحظوظون الذين يحصلون على تدريبهم كإعانة مالية سيستلمون كل ما يغلّ عليهم من ذلك الاستثمار، ويتحمل كلفة ذلك دافعو الضرائب عامة. وهذا يعتبر توزيعاً تحكمياً كاملاً، بل توزيع خاطىء كليّاً للدخل.

والأمنية هي أن يكون هناك رأسمال للإنسان أو للاستثمار الفيزيائي بشروط مشابهة، فالأفراد يتحملون كلفة الاستثمار بأنفسهم ويستلمون المكافأة. فلا تمنعهم شوائب السوق من القيام بالاستثمار بما أنهم لديهم الرغبة في تحمل الكلفة، والطريقة للقيام بذلك هو أن تمول هيئة حكومية أو تساعد في تمويل التدريب لأيّ فردٍ يتمتع بالمستوى العلمي الأدنى، فتقدّم قيمة محددة سنوياً لعدد معين من السنوات، شرط أن تنفق

القيمة على تأمين التدريب بمؤسسة معترف بها، والفرد بدوره يدفع للحكومة في سنوات المستقبل نسبة محدّدة من المال المكتسب زائد كلفة ضريبة الدخل، وبهذه الطريقة يتحمل الفرد الكلفة كلها.

والعائق الوحيد في تطوير هذه الخطة على أساس خاص، هو إدارة النفقة والهيئة الحكومية الملائمة لذلك هي الحكومة الفدرالية، ويكون لكل ولاية نفس الكلفة كشركة تأمين تقتفي أثر الذين مولتهم. فالفرد الذي هاجر إلى بلد آخر، ملزم قانونياً وأخلاقياً بأن يدفع نسبة من ماله المكتسب، كما أنفق عليه قبلاً. غير أن عملية حث هذا الالتزام ليس بالأمر السهل، وهناك مشكلة مماثلة تظهر في ضريبة الدخل بشكل أوسع. وهذه المشاكل على المستوى الفدرالي ليست خطيرة مع أنها متعبة. فالمشكلة الخطيرة هي المشكلة السياسية التي قد تحدث من جراء الصعوبات المتورطة في تقييم أساس المال المكسوب، ونسبة المال المكسوب الزائد التي تدفع للحكومة لتغطية كلفة الاستثمار. والسؤال هو: كيف نمنع مشروعاً كهذا من أن يصبح كرة قدم سياسية؟

الفصل السابع

الرأسمالية والتمييز

والحقيقة تقال إنه قد رافق تطور الرأسمالية انكماش أساسي في المدى الذي تعمل فيه مجموعات اجتماعية وجنسية ودينية تحت عوائق معينة بالنسبة للنشاطات الاقتصادية، فإن أنظمة العقود التي حلت محل أنظمة الوضع الشرعي كانت الخطوة التي حررت العبيد في القرون الوسطى، حتى أن وقاية اليهود وكانت ممكنة في القرون الوسطى لوجود قطاع السوق حيث حفظوا أنفسهم بالرغم من الاضطهاد الرسمي لهم، وأما الولايات الجنوبية بعد الحرب الأهلية فقد قامت بإجراءات عديدة لفرض قيود قانونية على الزنوج، غير أنها لم تستطع بأية وسيلة أن تمنعهم من الملكية الشخصية. والفشل في فرض مثل هذه العوائق يؤكد على الإيمان الرئيسي في الملكية الخاصة. ونجد أن حفظ القوانين العامة للملكية الخاصة وللرأسمالية كان مصدراً لمناسبة رئيسية للزنوج كي يحققوا تقدماً أكبر في

حياتهم. وهكذا نجد أن التمييز ضد مجموعات من لون خاص أو من دين خاص يقلّ في المناطق التي تكثر فيها حرية المنافسة.

ونجد أن الشخص الذي يمارس التمييز في حياته يدفع ثمن تصرفاته، والذي يرفض أن يشتري منتوجاً ما من زنجي فهو بذلك يحدد مدى الاختيار، وقد يدفع سعراً أكبر لما سيشتريه. والتمييز لا يحمل إِلاَّ معنًى واحداً وهو «ذوق» الآخرين الذي لا يتقاسمه معهم الشخص الذي يمارسه. فما هو الفرق في المبدأ بين «الذوق» الذي يدفع رب البيت في أن يختار خادماً جذاباً دون الخادم البشع، والذوق الذي يجعل شخصاً يفضل الزنجي على الأبيض أو يفضل الأبيض على الزنجي؟ إننا نقبل بالذوق الأول ولكننا نرفض الذوق الثاني. فالأذواق تختلف، غير أن لون البشرة أو دين الشخص لا يسمح لنا أن نعامله معاملة مختلفة. فالإنسان يجب أن يقاس بما هو عليه وبما يفعل وليس بمميزاته الخارجية.

لجنة الاستخدام العادل تمارس التشريع:

ونجد أن لجان ممارسة الاستخدام العادل (F.E.P.C) مهمة جداً، وهي تمنع التمييز بالنسبة للّون والدين والعرق. وقد أُسّست في عدد من الولايات. وتشريع كهذا يتورط بالتدخل في

حرية الأفراد في الاشتراك في العقود الإدارية مع بعضهم البعض، ويعرِّض تلك العقود للموافقة أو الرفض من قبل الولاية. فيعتبر هذا تدخلاً مباشراً في حريات الأفراد. فلنأخذ بعين الاعتبار حالة مخزن البقال الذي شغّل زنجيّاً مؤهلاً لمنصب كاتب وكره أهل الجوار التعامل مع ذلك المخزن فنجد أن المخزن قد يغلق أبوابه لعدم تعامل الجالية معه، ويضطر صاحب المخزن لتشغيل كاتبٍ أبيض، وهذا ما يعارض القانون، غير أن تصرف صاحب المخزن لا يعبّر عن أي تحيّز أو تمييز. هو فقط يحاول أن يعبّر عن ذوق المجتمع. وإن أبقى الزنجي كاتباً، فلا أحد يتحمل الضرر سواه. غير أن القانون يمنعه من حرمان الزنجي من العمل ليجامل بذلك ذوق المجتمع، وأما الزبائن، فإن القانون يكبح اختيارهم، وبذلك يخسرون مخزناً وترتفع الأسعار لقلة عدد المخازن في تلك المنطقة. وهكذا في عدد كبير من القضايا، نجد أن أرباب العمل لديهم حافز للتعبير عن خيار زبائنهم أو موظفيهم إن كان ذلك الخيار يفرض كلفة أعلى عليهم.

أما مؤيدو لجنة ممارسة الاستخدام العادل، فهم يناقشون أمر تدخلها بحريات الأفراد في الدخول في عقود مع بعضهم البعض بالنسبة للاستخدام ويبرّرون ذلك بأن الفرد الذي يرفض أن يستخدم زنجياً بدلاً من الأبيض، ولكليهما ذات الأهلية نسبة

لمقدرة الإنتاج الفيزيائي، فإنه يؤذي بذلك الآخرين ذوي اللون والدين المختلف والذين لهم فرصة استخدام محددة في العملية كلها. وفي هذا النقاش يظهر ارتباك بين نوعين من الضرر. **فالضرر الأول** هو الضرر الإيجابي الذي يسببه فرد لآخر بإرغامه على الدخول في عقد لا يرضاه. **والضرر الثاني** هو الضرر السلبي الذي يحدث حين لا يستطيع فرد أن يجد عقوداً ترضي الطرفين. فالمجتمع الذي يفضل الاستماع إلى مغني الأغاني الكئيبة عن مغني الأوبرا، يزيد من المستوى الاقتصادي للمغني الأول ويؤذي بذوقه المغني الثاني اقتصادياً. فإذن نحن نستطيع أن نستعمل الحكومة لمنع شخصٍ من فرض ضررٍ إيجابي، ولكن لا نستطيع أن نستعمل الحكومة في تجنب نوعية الضرر السلبي. وهكذا نجد أن تدخل الحكومة يضعف الحرية ويحدّد من التعاون الإرادي. وكقاعدة عامة، إن الأغلبية التي تعتمد على أكثرية معينة لحماية مصالحها تعتبر قصيرة البصيرة جداً. وإن وجود قانون محلي عام لنكران الذات يطبق على مجموعة من القضايا قد يمنع أكثرية معينة من استغلال أقلية معينة. وفي غياب مثل هذا القانون تستطيع الأكثرية أن تستعمل قوتها في دعم تحاملها، أو تبقى الأقلية بلا حماية من إجحاف الأكثرية.

إن نظير الاستخدام العادل في المنطقة حيث نجد هذه المبادىء تسري، هو حرية الكلام أو بالأحرى العدل في

الكلام، وهنا نجد أن موقف اتحاد الحريات المدنية الأميركية (ACLU) مناقض للأمر. فإن الاتحاد يؤيد قوانين حرية الكلام وقوانين الاستخدام معاً.

والتبرير بحرية الكلام هو أننا لا نؤمن أنه من المنطق أن تقرر الأكثرية المؤقته ما هو الكلام الملائم لأية مناسبة كانت فنحن نريد سوقاً حراً في أفكاره، حتى تتسنى الفرصة لهذه الأفكار أن تغلب الأكثرية أو تحصل على مرادها، وإن كانت تلك الأفكار تنطلق من الأقلية. فلا يحق للأكثرية أن تقرر المميزات المرتبطة بالاستخدام. فلا وجود لحرية الكلام إن دمّر السوق الحر للبضائع والخدمات.

ونجد أن الـ ACLU يحارب حتى الموت كي يحمي حق العنصري في الكلام في زاوية من الشارع يسرد فيها مبدأ التمييز العنصري، غير أنه يسارع في وضعه في السجن إن تصرف حسب مبادئه ورفض تشغيل زنجيٍ ذي أهلية لعمل معين. فالمفروض هو إقناع الأفراد بما نؤمن وليس استعمال قوة الولاية الإجبارية في حثّ الأفراد على التصرف وفقاً لمبادئنا.

قوانين حق العمل:

ونجد أن بعض الولايات قد سنّت قانوناً يدعى الحق في

العمل، وهذا القانون يمنع الفرد من حق العضوية في الاتحاد كشرط للاستخدام. ومبادىء قوانين الحق في العمل هي مماثلة لقوانين الـ FEPC. فكلها تتدخل بحرية عقد الاستخدام كتعيين لونٍ معينٍ ودينٍ معين لا يعطى حق الاستخدام، وكمنعه من عضوية الاتحاد. وبالرغم من تطابق المبادىء، نجد هناك اختلافاً كبيراً في الآراء بالنسبة للقانونين، فمعظم الذين يؤيدون الـ FEPC يعارضون «قانون الحق في العمل». وأنا كليبراليّ فإنني أعارض الاثنين. فإنني أؤيّد القانون الذي يمنع ويكبح (عقد الكلب الأصفر) أي حرمان الأسود من العضوية في الاتحاد.

ليس هناك أي سبب يمنع أرباب العمل من وضع شروط تحلو لهم لعمالهم. ويجدون الأمر مربحاً لهم أن يقدموا لعمالهم التسهيلات كجزءٍ من عقودهم بدلاً من تقديم أجورٍ عالية. وقد يقدم أرباب العمل خططاً لمعاش تقاعد العمال. ولا شيء من هذا القبيل يتدخل في حرية الأفراد لإيجاد خدمة أو وظيفة لهم. كل هذا يعكس محاولة أرباب العمل في جعل مميزات الوظيفة ملائمة ومشجعة لعمالهم: ويرجع الأمر للعمال إن أحبوا العمل في محلات مغلقة أو في محلات غير مغلقة، وهكذا يصبح لدينا عقود عمل مختلفة لكل منها شروطها وأحكامها.

وهناك اختلافات مهمة عملياً بين الـ FEPC وبين قانون

الحق في العمل. وهي وجود احتكار بشكل اتحاد منظمات تأييداً للعامل، ووجود التشريع الفدرالي بالنسبة لاتحادات العمل. وإنه لأمر مشكوك فيه أن يجني أرباب العمل ربحاً في تقديم دكانٍ مغلقٍ كشرط في الاستخدام في سوق عمل يسوده التنافس. حين أن الاتحادات توجد تكراراً دون أية سلطة احتكار قوية تأييداً للعمل لم يكن هناك أي دكان مغلق. إنه تقريباً دائماً رمز لقوة الاحتكار.

وهناك ميزة خاصة ومهمة في الممارسة وهي الصراع بين القانون الفدرالي وقانون الولاية. ووجود لقانون فدرالي يطبق في هذه الفترة على جميع الولايات ويترك للولاية منفذاً فقط من خلال قانون الحق في العمل. إن الحل الأمثل هو أن نعدّل القانون الفدرالي. والصعوبة هي أنه ليست هناك ولاية في وضع يسمح لها أن تحقق هذا الشيء. وكذلك نجد أن شعب أية ولاية يتمنى إحداث تغييرٍ في التشريع الذي يتحكم في منظمة الاتحاد لتلك الولاية. والطريقة الفعّالة للقيام بذلك هي قانون الحق في العمل. وهكذا تخف الشرور. مع أنه ليس لقانون الحق في العمل أي تأثير على سلطة احتكار الاتحادات.

التمييز العنصري في التعليم:

هناك وجود للتمييز العنصري في التعليم مما أحدث

مشكلة، والسبب في ذلك وجود التعليم في الظروف الحاضرة تحت رحمة إدارة الحكومة. وهذا يعني أنه يجب على الحكومة أن تقوم بقرار حاسم، إمّا أن تقوي التمييز العنصري أو تقوي الدمج العنصري. وكلاهما يعتبران حلاً سيئاً. ولكن إن أنا أجبرت على الاختيار بين الشرّين فإنني أختار الدمج العنصري، والحل الملائم هو إزالة إدارة الحكومة للمدارس، والسماح للأهالي باختيار نوع المدرسة الذي يناسب أولادهم. وبالإضافة إلى ذلك، المحاولة بالكلام والعمل في تعزيز نمو المواقف والآراء التي قد تؤدي إلى كثرة المدارس المختلطة وقلة مدارس التمييز العنصري. وهكذا نتجنب الصراع السياسي القاسي الذي يزيد من التوتر الاجتماعي ويوقع الفوضى في المجتمع. وأنا مثلاً أعيش في تشيكاغو. وليس لتشيكاغو أي قانون يجبر على التمييز العنصري، غير أن مدارس تشيكاغو يسودها التمييز العنصري كليّاً مثل مدارس معظم المدن الجنوبية. ولو ساد في هذه المدارس نظام الاندماج العنصري كمدارس فرجينيا، لكانت النتيجة انخفاضاً في التمييز العنصري وتعزيزاً لطموح الزنجي الشابّ.

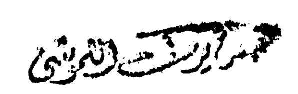
الفصل الثامن

الاحتكار والمسؤولية الاجتماعية للتجارة والعمل

أما في عالم الاقتصاد، فلا وجود لأي تنافس شخصي في السوق التنافسي. فمزارع القمح، في السوق الحرّ، لا يشعر بوجود أي تنافس شخصي مع جاره الذي يعتبر في الحقيقة منافسه. إن أهمية السوق التنافسي هو أنه لا يستطيع أي مشترك فيه أن يحدد الشروط التي يعتمد عليها غيره من المشتركين للحصول على مدخل للبضائع والوظائف. وجميع المشتركين يحددون السعر بالنتيجة المشتركة لأعمالهم المتفرقة. والاحتكار يحدث حين يكون لفرد معين أو شركة معينة تحكم كافٍ لإنتاج محدد. أو خدمة ما لتحديد الشروط التي عليها يجد الأفراد مدخلاً لذلك الإنتاج، أو تلك الخدمة. وفي الحقيقة نجد أن الاحتكار يتقرب من مفهوم المنافسة التي تعبر عن تنافس شخصي. والاحتكار يظهر مجموعتين من المشاكل لمجتمع حرّ: **أولاً**، وجود الاحتكار، يعني تحديداً للمبادلة الإرادية من

خلال تقليل الاحتمالات الموجودة للأفراد. **ثانياً**، وجود الاحتكار يظهر قضية «المسؤولية الاجتماعية» بالنسبة للمحتكر، فالمشترك في سوق المنافسة لا سلطة له في أن يغير شروط المبادلة. وبالكاد أن يعرف بالوجود المستقلّ ومسؤوليته الاجتماعية تتجسد في مشاركته مع جميع المواطنين في احترام القانون والعيش وفقاً لحقوقه. بينما المحتكر يعتبر «وجوداً مستقلاًّ» وله السلطة في تغيير المبادلة. ومسؤوليته الاجتماعية تحثه على استعمال سلطته لإيجاد حلّ اجتماعي مقبول وليس لتعزيز مصالحه الشخصية فقط. وإن انتشار سلطته في تعزيز عقيدته الاحتكارية قد يدمر المجتمع الحرّ.

ومثل خط إقليدس الهندسي، ليس هناك ما يسمى منافسة خالصة. فلكل منتج تأثير بسيط على سعر إنتاجه. والنقطة المهمة للتفاهم هنا هي إذا كان ذلك التأثير ذا شأن أو أنه قد يستخفّ به ويهمل. تماماً كما يهمل مساح الأراضي سمك خطه الهندسي. الجواب هنا يعتمد على المشكلة، وبما أنني قد درست الأنشطة الاقتصادية في الولايات المتحدة، فقد انطبع في ذهني كم هو نطاق المشاكل واسع إلى درجة أنني أعتبر الاقتصاد «عملية تنافس».



مدى الاحتكار:

هناك ثلاث مناطق مهمة للاحتكار تتطلب الاهتمام الفائق. الاحتكار في الصناعة، والاحتكار في العمل والاحتكار الذي تمارسه الحكومة.

1 ـ الاحتكار في الصناعة:

هناك تقريباً أربعة ملايين مؤسسة متفرقة في الولايات المتحدة. وتقريباً خمس السكان ذوو مهن حرة. وإنه من الصعب ذكر أي إجراء موضوعيّ ومرضٍ لمدى الاحتكار والمنافسة في هذا الحقل الصناعي. فليس هناك قرار واضح يدفعنا لنعتبر هذه المؤسسة أو ذاك المصنع احتكاريّاً أو تنافسيّاً. الكلمة نفسها تستعمل للإشارة إلى عدة معانٍ اعتماداً على خلفية التجربة التي يعتمد عليها الحكم في حالة التنافس. وهناك دراسات من قبل جي ـ وارن نوتر وجورج. جاي ستيكلر تشير إلى أن المصانع تعتبر احتكارية غير أنها تعمل وفقاً للمنافسة وتحت إدارة الحكومة أو رعايتها.

وتوصلت هذه الدراسات إلى نتائج تفيد بأن الحكومة كانت تدير ربع الاقتصاد في سنة 1939، و15% من الباقي كان يعتبر احتكارياً و85% من المجموع العام كان يعتبر تنافسياً وقد اتسع

القطاع الذي تديره الحكومة عبر السنوات حتى يومنا هذا. أما بالنسبة للقطاع الخاص فلم تظهر أية نزعة لازدياد مدى الاحتكار فيه. غير أن الحقيقة تظهر أن الاحتكار قد زاد عبر الزمن. فقد نما الاقتصاد وكبرت المؤسسات واستحوذت على جزء كبير من السوق. وسيطر الاحتكار على المنافسة. وإذا أردنا أن نعرف شيئاً عن الصناعة في الولايات المتحدة فمعظم مصانعها تصنع السيارات، والقليل من هذه المؤسسات يتعاطى تجارة البيع بالجملة. مع أن تجارة البيع بالجملة أهم من إنتاج السيارات. وتعتبر تنافسية كلياً. بينما نجد الاحتكار يسود القطاع الصناعي أكثر من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2 ـ الاحتكار في العمل:

تمثل اتحادات العمل ربع العمال تقريباً، ويدل هذا على أهمية الاتحادات في تركيب الأجور. وهناك الكثير من هذه الاتحادات التي تعتبر غير فعالة ولها تأثير محدود على ارتفاع الأجور. وبما أن رفع الأجور يتم بفعل تحرك الاتحادات فلذلك نجد أن هناك نزعة لتوسع مدى الاحتكار في الاتحادات. فمثلاً أجور الخدم المحليون التي ازدادت بقوة في السنوات الأخيرة، وسبب ذلك عدم وجود اتحاد للخدم المحليين، وهذا لا يعني أن الاتحادات غير مهمة، فهي تلعب دوراً أساسياً في تركيب

نسبة أجور أعلى مما يقرها السوق. وحسب تقديري فقد وجدت أن الاتحادات قد رفعت نسبة أجور 15% من العمال بنسبة 10% وأنقصت نسبة أجور 85% بنسبة 4%. وهذا ما يدل على أن هناك تعادلاً في نسبة الأجور المرتفعة ونسبة الأجور المنخفضة ولنسبة عدد العمال. وإذا رفعت الاتحادات نسبة الأجور في مصنع معين، فهي تجعل نسبة كمية الاستخدام أقلّ في المصنع نفسه. وهكذا يزداد عدد العمال الساعين لوظائف أخرى. فتنخفض بذلك الأجور في تلك الوظائف. وعليه نجد أن الاتحادات تحاول أن تجعل الأجور العالية للعمال ترتفع على حساب الأجور المنخفضة للعمال الآخرين. وهكذا فإن الاتحادات قد تسببت بأذى كبير للعامة وللعمال كليّاً بوجه خاص وبتشويه استعمال العمل، وجعلوا دخل الطبقة العاملة غير متساوٍ وذلك بتخفيض الفرص المتاحة للعمال المساكين.

إن اتحادات العمل قد ساعدت بوسيلة أو بأخرى على تقوية الاحتكار في تصريف الإنتاج. والمثال على ذلك تحديد سعر الفحم الكوفي الذي كان يعتبر محاولة لإعطاء تأييدٍ قانونيٍّ لاتحاد التجار في تثبيت سعر الفحم لمديري منجم الفحم، وحين أعلن القرار في الثلاثينات بأنه غير دستوري، قام اتحاد عمال المنجم بنقض العهد، وأخذ يطالب العمال بالإضراب

كلما تراكمت كميات الفحم، خوفاً من انخفاض سعره. وهكذا نجد أن الاتحادات إنما هي مؤسسات تبيع الخدمات للمصنع كاتحاد تجار وليس كمنظمات عمل.

3 ـ الحكومة ومساندتها للاحتكار:

إن احتكار الحكومة المباشر لإنتاج البضائع المخصصة للبيع ليس شاملاً كما هو الأمر في مكاتب البريد، ومحطات الكهرباء، وخدمات الطُّرق العامة، وبلدية الماء وغيرها. ونجد أخيراً أن الحكومة الفدرالية قد أمست المشترية الوحيدة لمنتوجات عدة مؤسسات وكل المصانع، وذلك بميزانية ضخمة. وهذا ما يشكل مشكلة خطيرة لحفظ مجتمع حرٍّ، وإن استعمال الحكومة لتأسيس وتأييد وتقوية تسويات الاحتكار بين المنتجين العاديين قد ازداد أكثر من احتكار الحكومة المباشر. وقد أمسى مهمّاً جداً، فلجنة التجارة بين الولايات (ICC) هي مثال على ذلك. فقد وسعت نطاقها من السكك الحديدية إلى النقل بالشاحنات وغيرها من وسائل النقل. وبرنامج الزراعة هو الأكثر شهرة. إنه، أساساً، اتحاد لجماعات حكومية تجارية. وكذلك لجنة الاتصالات الفدرالية (FCC) وسيطرتها على الراديو والتلفزيون. ولجنة السلطة الفدرالية (FPC) وسيطرتها على النفط والغاز في التجارة بين الولايات. ومجلس الطيران المدني

(CAB) وسيطرته على خطوط الطيران. ومجلس الاحتياط الفدرالي (FRB) وتقويته لنسبة الفائدة للحد الأقصى التي يدفعها البنك بالتقسيط، وكذلك التحريم القانوني لدفع الفائدة حين المطالبة بالإيداعات.

وهناك لجنة السكة الحديدية في تكساس (TRC) التي لا عمل لها بالسكك الحديدية، نجدها تقوي القيود على آبار النفط وذلك بتحديد عدد الأيام لضغط النفط بغية المحافظة، والغاية هي محاولتها السيطرة على الأسعار. وقد أبقيت الآبار مؤخراً ساكنة معظم الأيام لرفع الأسعار. ويساعدها على ذلك الحصة الفدرالية المستوردة من النفط. وهكذا نجد أن الحكومة تساعد شركة (TRC) على الاحتكار. وكذلك في مجال ترخيص المؤن والأطعمة نجد أن الحكومة تعزز فيه الاحتكار على مستوى الولاية. وماذا عن القيود التي وضعت على عدد سيارات التاكسي التي تعمل، ففي نيويورك مثلاً وصل سعر الميدالية التي تعطي حق تشغيل سيارة التاكسي المستقلة إلى 25 ألف دولار. وكذلك القيود التي وضعت من قبل اتحادات تجارة الأبنية المحلية على الأبنية المصممة لسلامة العامة. فكل هذه القيود تؤلف تحديدات تحكمية لمقدرة الأفراد في الدخول في مبادلة إرادية.

مصادر الاحتكار:

هناك ثلاثة مصادر للاحتكار: الاعتبارات التقنية، والمساعدة الحكومية المباشرة وغير المباشرة، والتواطؤ الخاص.

1 ـ الاعتبارات التقنية:

يظهر الاحتكار إلى حدٍّ ما بسبب الاعتبارات التقنية التي تطالب بمؤسسة واحدة بنية الاقتصاد وكون الأمر فعالاً، والمثال على ذلك نظام الهاتف، ونظام الماء في مجتمع الفرد، ولسوء الحظ ليس هناك أي حلّ للاحتكار التقني، بل هناك خيار واحد بين هذه الشرور الثلاثة، الاحتكار الخاص غير المنتظم، والاحتكار الخاص المنظّم من قبل الولاية، وعملية الحكومة. وأقل هذه الشرور هو الاحتكار الخاص غير المنتظم، حيث تحدث الكثير من التغييرات والتبديلات وكذلك نجد أن المؤسسات الخاصة محددة في مدى حفظ الأسعار لتكون مربحة، ولحسن الحظ نجد أن المجالات التي تخلق فيها الاعتبارات التقنية نوعاً من الاحتكار محددة جداً. ولا تحدث أي تهديد لصون الاقتصاد الحر.

2 ـ المساعدة الحكومية المباشرة وغير المباشرة:

لقد تكلمنا سابقاً عن المساعدة الحكومية المباشرة في تعزيز

الاحتكار. أما المساعدة الحكومية غير المباشرة في تحقيق الاحتكار فتتألّف من إجراءات تؤخذ بغية فرض القيود على المنافسين للشركات الموجودة، والمثال على ذلك، التعريفة والضريبة الشرعية، وفرض القانون والشرع بالنسبة لنزاعات العمل.

لقد فرضت التعريفة لحماية المصانع المحلية، ويعني ذلك فرض العراقيل على جهد المتنافسين. فهي تتدخل في حرية الأفراد للمبادلة الإرادية. وإن كان سوق المصنع المحلي كبيراً جداً، والأحوال التقنية تسمح لعدة شركات بالمنافسة محلياً، كما يحدث اليوم في مصنع نسيج الولايات المتحدة، نجد أن التعريفة تقوي من نسبة الاحتكار، فإنه من السهل جدّاً لعدد من الشركات المحلية أن تتآمر على الأسعار المحددة. ونجد في بريطانيا، أن الاحتكار قد أمسى مشكلة عويصة حين تخلت بريطانيا عن التجارة الحرة.

وقد أمسى تأثير الضريبة الشرعية مهمّاً وغير مباشر. والعنصر الرئيسي في ذلك هو الربط بين ضريبة المشترك في نقابة، وضريبة الفرد. وتضم إلى المعاملة الخاصة لأرباح الرأسمال تحت دخل الفرد. فمثلاً إن كان دخل النقابة مليون دولار زيادة على ضريبة الاشتراك في النقابة، وإذا وزع الدخل

كله على مالكي الأسهم، فعليهم أن يشملوا في ذلك ضريبة الدخل. فلنفترض أن عليهم دفع 50% من هذا الدخل الزائد، فإنه يتبقى لديهم نصف مليون دولار فقط للإنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار. غير أنه إن استثمرت النقابة المليون كله داخلياً، فهذا يرفع من قيمة الرأسمال لأسهم الشركة، ولا تدفع النقابة ضريبة حتى تباع الأسهم كلها. وهناك البعض من الذين يبيعون الأسهم في تاريخ مبكر لمعرفة الدخل للاستهلاك، ويدفعون الضريبة على نسبة أرباح الرأسمال، وذلك أنقص من قيمة الضريبة على الدخل المنتظم. فإن بنية الضريبة تشجع على استبقاء دخل النقابة ولو كان ما يدر عليها داخليّاً أقلّ بكثير مما يدر عليها إن استثمرت مالها خارجياً. وهذا ما يؤدي إلى رأسمال ضائع، يستثمر لإنتاج أقلّ.

إن المصدر الرئيسي لاحتكار العمل هو مساعدة الحكومة في مجال ترخيص المؤن وغيرها من المجالات التي ذكرت سابقاً. أما المصدر الثاني فهو التشريع الذي يمنع الحصانة الخاصة لاتحادات العمل، مثل الإعفاء من قوانين عدم الثقة، ومن القيود على مسؤولية الاتحاد، ومن حق المثول أمام المحاكم الخاصة. والمصدر الثالث المهم هو أن الأضرار التي تحدث في نزاع العمل من قبل العمال فإن اتحاد العمل هو الذي

يغطيها ولا تطاول النتائج القانونية هؤلاء العمال.

3 ـ التواطؤ الخاص:

وكما قال آدم سميث: إنه بالكاد أن يلتقي الناس ذوو التجارة الواحدة سواء كان ذلك في السرّاء أم في الضرّاء، غير أن المحاولة دائماً تنتهي إلى مؤامرة ضد العامة. أو إلى حيلة لرفع الأسعار. وتلك المؤامرة لا تدوم طويلاً إلاَّ بمساعدة الحكومة. إن اتحاد التجار بغية تخفيف من وطأة التنافس عن طريق رفع الأسعار، يجعل الأمر مربحاً أكثر. وبما أن هذه الأسعار يعينها المشتركون فقط، فهناك احتمال بأن يعرض أحدهم سلعة بسعر أدنى ليعزز من ترويجها. غير أنه بمساعدة الحكومة يستطيع ذلك الاتحاد أن ينجح بدقة.

سياسة الحكومة الملائمة:

إن الضرورة الملحّة في مجال الحكومة هي سياسة ملائمة لإزالة هذه الإجراءات التي تؤيد الاحتكار مباشرة. إن كان ذلك احتكار مؤسسة أو احتكار عمل. ولفرض القوانين المماثلة على المؤسسات واتحادات العمل. ويجب أن يخضعا لقوانين عدم الثقة. ويعاملان المعاملة ذاتها بالنسبة للتدخل في النشاطات الخاصة. ويجب أن يكون هناك إصلاح واسع لقوانين الضرائب

كي تنخفض نسبة الاحتكار. وأن يطلب من النقابات توزيع حصص الربع بالتساوي على أصحاب الأسهم وإخبارهم بالقيمة المستثمرة حينذاك دون تحايل، وعلى أصحاب الأسهم إعلام مركز الضرائب بالأمر بالدقة. ويجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقوية رأسمال الأسواق وحق المؤسسات على العمل في تعزيز المنافسة.

المسؤولية الاجتماعية للتجارة والعمل:

إن المسؤولية الاجتماعية لموظفي النقابات لا تتوقف على خدمة مصالح أصحاب الأسهم فحسب، وإنما تذهب إلى أبعد من ذلك، كتشغيل الثروات والدخول في نشاطات أعدّت لزيادة الأرباح طالما هذه النشاطات لا تتعدى أحكام اللعبة التجارية. وهذا ما نعرّفه بالمنافسة الحرة. دون أي تضليل أو غشّ.

وكذلك المسؤولية الاجتماعية لقادة العمل تكمن في خدمة مصالح أعضاء اتحاداتهم دون أي تلاعب أو خدعة. وكما قال آدم سميث فإن الطيبة تظهر في هؤلاء الذين يخدمون مصالحهم، وهم في نفس الوقت يعززون مستوى المجتمع ويقدمون ما هو خير للناس.

وفي سنة 1962، ألغت شركة الفولاذ الأميركي زيادة السعر

في الفولاذ بسبب غضب الرئيس الأميركي جون كندي وتهديدات الإجراءات الانتقامية من قبل مجموعة مقاومي التجميع الضخم للرساميل في فحص بيانات الضرائب لشركة الفولاذ، كان ذلك حادثاً عظيماً يعبر عما تصرحه عقيدة المسؤولية الاجتماعية، بل هو صورة عن المسؤولية الاجتماعية للتجارة والعمل في حفظ نسبة الأسعار والأجور كما هي لتجنب عملية التضخم المالي.

ولو أن كل تاجر أخذ على عاتقه هذه المسؤولية في حفظ الأسعار من الارتفاع لأصبح لدينا سعر إرادي وإدارة أجور دون أي تضخم، وتكون النتيجة نقصاً في المنتوجات ونقصاً في العمل وتعزيزاً للسوق السوداء. فإذن إن ضبط الأسعار بطريقة فعّالة وبأسلوب قانوني أو إرادي يؤدي إلى تحطيم نظام المؤسسة الحرّ. ويصبح لدينا نظام إداري مركزي، حتى هذا النظام لن يستطيع أن يكون فعالاً في منع التضخم المالي. فالذي يحدد المستوى المتوسط للأسعار والأجور هو كمية المال في الاقتصاد وليس جشع التجار والعمل. ونجد الحكومات تطالب بضبط أمور التجارة والعمل لأنها غير قادرة على إدارة شؤونها الخاصة، ويشمل ذلك إدارة المال.

ويقال إنه يجب على التجارة أن تساهم في دعم النشاطات

الخيرية والجامعات. فإن قامت أية نقابة بمساهمة ما، فهي بذلك تمنع صاحب الأسهم من القرار في كيفية إنفاق مخصصاته المالية. فمع ضريبة النقابة هناك حسم للمساهمات، وهكذا يخسر صاحب الأسهم الكثير. والحلّ الأفضل لهذا هو إزالة ضريبة الاشتراك في النقابة وإلاَّ فلن يكون هناك تبرير للسماح بالحسم للمساهمات للأعمال الخيرية والمؤسسات التعليمية.

الفصل التاسع

الترخيص المهني

في حوالي منتصف القرن التاسع عشر، أخذ الناس يمارسون أية مهنة أو تجارة يرغبون فيها دون أية سلطة حكومية تعرقل ذلك، خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة وبعض البلاد الأوروبية. وبعد سنوات عديدة حدثت حركة تراجعية، وأخذت الدولة تحدد المهن للأفراد بترخيص تسمح لهم بمزاولتها كما يرغبون. وإن هذه القيود التي تفرض على حرية الأفراد في استعمال قدراتهم كما يرغبون هي مهمة جداً في حياتهم.. بالإضافة إلى ذلك فإنها تخلق نوعاً آخر من المشاكل، وسوف أتكلم عن القيود على مزاولة الطب. ومعظم الليبراليين يؤمنون أنه من الأفضل تحديد مزاولة مهنة الطب لأناس مرخّصين من قِبل الدولة، غير أن مبادىء الليبراليين لا تبرر الترخيص، ولو كان ذلك في مجال الطب.

الوجود الكلي للقيود الحكومية على النشاطات الاقتصادية التي يشترك فيها الناس:

لا يستطيع الأفراد أن يشتركوا في أية نشاطات اقتصادية إِلاّ تحت شروط تضعها السلطة المعينة للدولة. فنظام الطوائف الهندي هو مثل على ذلك، غير أن القيود في هذا المجال تفرضها التقاليد الاجتماعية العامة وليس الحكومة. ويقال إنه في هذا النظام تحدد مهنة الشخص من قبل الطائفة التي وُلد فيها. ومن الواضح أن أيّ رجل اقتصاد يعتبر هذا النظام مرفوضاً كليّاً، لأنه يعبر عن توزيع صارم للأشخاص عن المهن المحددة من قبل نسبة المواليد وليس من قبل حالة الطلب. الصحيح هو أن عدداً محدوداً من المهن كانت تحجز لأعضاء من طوائف معينة. وكانت هناك بعض المهن مثل العمل الزراعي العام الذي كان يشترك فيه أعضاء من طوائف هندية مختلفة. فتلك المهن قد سمحت للناس في العمل في مهن مختلفة وفقاً للحاجة لخدماتهم.

ونجد حالياً أن السلطة الحكومية هي التي تحدد الشروط التي بها يستطيع أفراد معينون الاشتراك في نشاطات معينة، كما هي الحال في التعريفة، وقوانين التجارة العادلة، وحصص الاستيراد، وحصص الإنتاج، وقيود اتحاد التجارة على العمل وغيرها من الحالات. وفي كل هذه الحالات وكذلك

الترخيص، نجد أن التشريع يمثل لصالح مجموعة من المنتجين. وفي الترخيص نجد أن مجموعة المنتجين يمثلون حرفة. أما في غيرها من المجالات فنجد المجموعات تنتج إنتاجاً معيناً كالنفط والفولاذ والمنتوجات الزراعية وغيرها.

وكذلك نجد مهنة الترخيص قد انتشرت كثيراً. وكما قال والتر كيلهورن إنه حتى سنة 1952 هناك أكثر من ثمانين مهنة مختلفة مثل المطاعم وشركات سيارات التاكسي قد رخّصت من قبل قانون الولاية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قوانين البلديات والدستور الفدرالي التي تطالب بترخيص المهن مثل مديري الراديو ووكالات لجنة الماشية والخيل المعدة للذبح. فمثلاً نجد أن ولاية كارولينا الشمالية قد شمل قانونها ستين مهنة، وتتضمن الصيدليات والمحاسبين وأطباء الأسنان وغيرها. وكل ذلك يحدث بغية حماية مصلحة العامة. والحق يقال إن الضغط في ذلك يأتي من أعضاء المهنة ذاتها، فهم يعرفون إلى أيّ حدٍّ يستغلون فيه الزبائن، لذلك تجدهم يطالبون بالترخيص للمحترفين فقط. فنجد أن المجلس الذي يمنح التراخيص للأفراد يتألف بشكل رئيسي من أصحاب المهنة ذاتها. فمثلاً المجلس الذي يمنح الترخيص للفرد كي يصبح صيدليّاً نجد أعضاءه كلهم صيادلة.

فالولاية هي التي تمنح السلطة لأعضاء المهنة كي يختاروا من هو مؤهل للرخصة. وهنا يظهر الكثير من الاعتبارات البعيدة عن الموضوع ويعتمد ذلك على شخصيات أعضاء مجلس الترخيص، وعلى مزاجهم وانتمائهم. وقد أشار كيلهورن إلى قسم الولاء المطلوب من أصحاب المهن المختلفة، وكيف أن ذلك القسم كان يتضمن عدم الولاء للشيوعية، وعدم التفكير بالإطاحة بحكومة الولايات المتحدة، وعدم الإيمان بمنظمات تعمل ضد الولايات المتحدة. وتلك الأمور كلها بعيدة عن غايات تلك المهن. فمثلاً العلاقة بين هذا القسم من جهة وبين الصحة العامة، التي هي غاية مجلس الترخيص لمهنة الطب، من جهة أخرى، نجدها مبهمة ومنعزلة نوعاً ما. ولا تبرير هناك أن نجعل الملاكمين والمصارعين في إنديانا يقسمون بأنهم لا يؤمنون بالتخريب والشيوعية. فمثلاً هناك مدرّس موسيقى قد أجبر على الاستقالة من عمله في مدرسة ثانوية في كولومبيا لأنه كان شيوعياً. والترخيص هو قياس لمؤهلات الفرد للمهنة المطلوبة وليس لموقفه تجاه الشيوعية.

وحتى مهنة الحلاقة في الولايات المتحدة قد أمست صعبة المنال. ففي بعض الولايات نجد أن القانون يطالب الحلاقين بأن يكونوا متخصصين في هذه المهنة من مدارس الحلاقة، وأن

يكون لديهم معرفة كاملة بالقواعد العلمية للحلاقة، وعلم الصحة، وعلم الجراثيم، وتاريخ علم البنية النسيجية للشعر والجلد والأظافر والعضلات والأعصاب. وعليهم أن يلموا بأمراض الجلد والشعر والأظافر والغدد وعملية التعقيم، وبعلم المطهرات وبفنون القص والتلوين والتسريح وغيرها من أمور الشعر والجلد، وقد أثار هذا القانون غضب محاكم ماري لاند وأعلنت إلغاءه. وهكذا نجد أن مشكلة الترخيص للمهن تعبر عن تدخل الدولة في حريات الأفراد في مزاولة النشاطات التي يختارونها. واللغز لا يكمن في قوانين الترخيص البالية، وإنما في كيفية الحصول على الحرية من سيطرة الحكومة على النشاطات المنتجة للأفراد في الولايات المتحدة.

سياسة إصدار التراخيص:

ومن الضروري التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة للإدارة والتحكم، **أولاً**: التسجيل، **ثانياً**: تصديق الشهادة، **وثالثاً**: الترخيص.

التسجيل: وهو عملية تسجيل اسم الفرد الذي يريد أن يمارس نشاطاً ما في المجتمع ويؤخذ منه أجر لذلك.

تصديق الشهادة: هناك وكالة حكومية تصدق على مهارة الفرد

في مزاولة المهن التي تتطلب هذه المهارة. فمثلاً نجد في معظم الولايات أنه يستطيع أي فرد أن يكون محاسباً، أما هؤلاء الذين اجتازوا امتحاناً معيناً فلهم الحق في وضع لقب CPA أمام أسمائهم، وفي وضع إشارة عمل في مكاتبهم تدل على تصديق شهاداتهم من قبل الحكومة.

الترخيص: هذا ترتيب متفق عليه لإعطاء رخصة للفرد من قبل سلطة معترف بها كي يستطيع أن يزاول مهنته، وهذه الرخصة تتطلب برهاناً على مؤهلات الفرد، حيث يجتاز بعض الاختبارات للتأكيد على مهارته في المهنة. ولا يجوز لأي فرد أن يزاول مهنته دون ترخيص، وإن فعل ذلك يسجن أو يدفع غرامة.

وهناك عدة أمور تدفعنا للقول بأن هذه الخطوات متوافقة مع مبادىء الليبراليين، فنجد أن التسجيل هو أحياناً أسلوب لتسهيل عملية فرض الضرائب لا أكثر، ولا أقل، وهذا تبرير صحيح، والقضية المثيرة للجدل هي هل هذه الضريبة المعينة أسلوب ملائم لرفع إيراد لتمويل خدمات الحكومة، أم أن التسجيل يسهل عملية جمع الضرائب؟ هنا نجد أن كلا الأمرين صحيح، لأن هناك ضريبة تفرض على الشخص الذي يسجل اسمه، ولأنه في نفس الوقت يستعمل كجامع للضرائب. وقد

يكون التسجيل أسلوباً لحماية المستهلكين من الخداع والاحتيال، وهذا تبرير ممكن نسبياً. وبما أن مبادىء الليبراليين تحث الدولة على تعزيز العقود بين الأفراد، نجد أن الاحتيال هو انتهاك للعقود. وهناك بعض النشاطات التي قد تساعد على القيام بالاحتيال. فمثلاً سائق التاكسي الذي ينقل راكباً ليلاً قد تدفعه نفسه لسرقة الراكب، لذلك يعطى كل سيارة تاكسي رقماً كي يعرف رجال الدرك بأمر السائق. وهكذا يأمن الراكب من أي عنف.

وهناك الكثير من الوكالات الخاصة في عدة مجالات، الشهادات للأفراد التي تثبت مؤهلاتهم لممارسة مهنتهم. فهناك مختبرات خاصة لفحص المنتوجات الصناعية وتصديق نوعيتها بشهادة. وهناك وكالات خاصة لفحص المنتوجات المستهلكة وتصديق نوعيتها بشهادة، وكذلك المنظمات الإرادية والمدارس المهنية والكليات والجامعات فكلها تصدق على نوعية خرّيجيها. وهكذا تعم الثقة بين الأفراد المشتركين في عقد ما.

وأما الترخيص الذي يحدد حقوق الأفراد في الاشتراك في عقود إرادية، فإنه قد يؤدي إلى تجنب بعض الضرر لوجود الجوار. فهناك مثلاً الطبيب غير الكفوء الذي قد يؤذي مريضه فيسبب له مرضاً، وبذلك يؤذي المريض فريقاً آخر. وكل ذلك

يحدث في عقد إرادي بين الطبيب والمريض. لذلك على كل فرد يريد أن يزاول مهنة الطب أن يحصل على ترخيص يثبت مؤهلاته للمهنة كي لا يسبب الضرر للجوار.

والشيء الواضح هو أن أيّاً من هذه الإجراءات الثلاثة، سواء كانت تسجيلاً أو إعطاء الشهادة أو ترخيص الشهادة لمؤهلات الفرد، فإنها تصبح وسيلة في أيدي مجموعة معينة قد تستغلها لخلق مركز احتكار على حساب بقية الناس. وليس هناك أية طريقة لتجنب نتيجة كهذه، فليس العامة في المستوى الذي تستطيع فيه أن تحمي نفسها من جهلها للمهن التي يزاولها أصحابها. والذين لا يحصلون على ترخيص من الأفراد يضطرون إلى مزاولة مهنٍ أخرى، وهكذا تضيع الرغبة، والنتيجة هي وجود مركز احتكاري يتحكم بدخول الأعضاء لمهنة ما.

الترخيص الطبي:

إن مهنة الطب محددة للناس الذين يحملون ترخيصاً لها. والترخيص هو المفتاح الذي تستطيع به مهنة الطب أن تتحكم بعدد أطبائها. فمثلاً الجمعية الطبية الأميركية هي أقوى اتحاد تجاري في الولايات المتحدة، فلها سلطة قوية في تحديد عدد الذين يشتركون فيها برفع نسبة الأجور لذلك. وهذه التقنية

المستعملة في تحديد عدد الأفراد لمهنة ما لها مضراتها طبعاً. وأما مجلس التعليم الطبي والمستشفيات التابع للجمعية فهو الذي يدير مرحلة دخول الأفراد في المدرسة الطبية المعترف بها من قبل المجلس نفسه. وحتى تبقى هذه المدرسة في لائحة المجلس، يجب عليها أن تحافظ على المستوى المطلوب من قبل المجلس. وللمجلس سلطة قوية في تحديد عدد الطلبة المسجلين في هذه المدارس. وفي كل ولاية نجد أن الشخص الذي يريد أن يزاول مهنة الطب، عليه أن يحصل على ترخيص يثبت مؤهلاته، وعليه أن يكون خريج إحدى هذه المدارس الطبية المعترف بها من قبل مجلس التعليم الطبي والمستشفيات.

إن إدارة دخول الأفراد إلى المدارس الطبية والترخيص لهم بمزاولة المهنة فيما بعد يحدّ من عدد المنتسبين للمهنة الطبية بطريقتين: **فالأولى**، بإلغاء الكثير من الطلبات، **والثانية** بخلق مستوى علمي معين للانتساب، وهكذا يقلّ عدد المنتسبين للمهنة. وأريد أن أقول إن مجلس التعليم الطبي والمستشفيات لا يقوم بذلك عمداً. وإنما كي يحصل المجتمع على أطباء مؤهلين للدخول في عقود مع أفراد المجتمع. لكن هذا لا يبرر قول أعضاء المجلس والأطباء إنه إذا كثر عدد الأطباء تقلّ بذلك أجورهم، عند ذاك يزاولون أعمالاً غير أخلاقية للحصول على

دخل لائق. وإنني أعارض ذلك بقوة، فليس من المنطق في شيء أن يصرح قواد الطب علناً أنه يجب أن يعزز دخلهم كي يمارسوا مهنتهم ضمن نطاق الأخلاق. عندئذ لن يكون للسعر حدود. غير أنه إذا أراد أعضاء مهنة الطب رفع مستوى النوعية للمهنة في تحديد عدد الانتساب فذلك أمر منطقي. غير أن العيب في هذا المنطق هو أننا بذلك نفشل في التمييز بين الكفاءة التقنية وبين الكفاءة الاقتصادية. فإن كان المطلوب الحصول على أَطباء من الدرجة الأولى فقط، عند ذاك يقل عدد الأطباء، ويحرم بعض الناس من الخدمة الطبية.

ونجد أن الجمعية الطبية الأميركية هي دائماً ضد المزاولة للمجموعة الطبية، وضد الخطط الطبية التي يدفع رسمها مقدماً. غير أنه يجب أن نجرب كل الأساليب المتبعة طبّياً. فليس هناك ما يثبت أن الأسلوب التقني الأفضل لتنظيم الممارسة الطبيّة هو الممارسة من قبل طبيب مستقل. فقد تكون الممارسة كمجموعة طبيّة، أو الممارسة كهيئات طبيّة. فالمفروض أن يكون لدينا نظام يجرب فيه كل الأساليب حتى نصل إلى الأفضل. أما الجمعية فقد قاومت الممارسة الطبيّة كمجموعة في المستشفيات، وساندتها في ذلك هيئة الترخيص. ولا تتم الممارسة الطبيّة إِلاَّ في المستشفيات المعترف بها من قبل

الجمعية الطبيّة الأميركية (AMA). وقد تراجعت الممارسة الطبيّة كمجموعة في الولايات المتحدة من جراء مقاومة الـ AMA لها. والمذهل في ذلك أن AMA هي ضد وجود نوعٍ واحدٍ من الممارسة الطبية كمجموعة، وهو الذي يدفع رسمها مقدماً. وهذا السبب الاقتصادي يزيد الإمكانية في التعاطي بالتسعير المميز.

إذا كان عدد الأطباء أقل من المطلوب، وإن كان جميع هؤلاء الأطباء منشغلين كما هم الآن. فهذا يعني أن الأطباء المدربين يقومون بمعدل مزاولة قليلة. أي عدة ساعات من الممارسة الطبية. والحل هو المزاولة الطبية من قبل شخص غير مدرب أو أشخاص دون مؤهلات مهنية. وإذا حددت الممارسة الطبية للأطباء المرخّصين فقط، عند ذاك يجب أن يدخل إلى هذه الممارسة الطبية، نشاطات أوسع يقوم بها تقنيون لمساعدة الأطباء المدربين الذين يضيعون الكثير من وقتهم بأمور طبية يستطيع أن يقوم بها تقنيون في الطب بكل سهولة. وهناك عدة طرق مختلفة للمعرفة والعلم، وتأثير تقييد الممارسة الطبية يقلل من كمية الاختبار العلمي الذي يسير مع الزمن، وبذلك يقلل من نسبة نمو المعرفة في المنطقة.

وإنني مقتنع تماماً بأن الترخيص قد قلل أيضاً من كمية

ونوعية الممارسة الطبية. فقد قلل من الفرص المتاحة للناس الذين يرغبون في مزاولة الطب، وأرغمهم على الانشغال بمهن لا تعنيهم من قريب أو بعيد، أي أن الترخيص قد أرغم الناس في أن تدفع أكثر لخدمة طبية مرضية إلى حد ما، وقد أعاق التقدم التكنولوجي في الطب نفسه وفي تنظيم الممارسة الطبية. واستنتج أن عملية الترخيص يجب أن تزول بالنسبة لمزاولة الطب. ولو أذن للفرد أن يمارس الطب دون أي تقييد ما عدا المسؤولية المالية والقانونية حيال أيّ أذى يحدث للغير من خلال الإهمال والاحتيال لاختلف كل التطور الطبي، ولانتعش السوق أكثر، ولنمت الممارسة الطبية كمجموعة في المستشفيات بنسبة كبيرة، ولتطورت الهيئات الطبية كمجموعات طبية، فقدمت تسهيلات في العلاج وفي الدفع.

الفصل العاشر

توزيع الدخل

هناك في البلاد الغربية إيمان بالمساواة في الدخل كهدف اجتماعي ورغبة في استعمال سلاح الدولة. في تعزيز هذا الأمر. وفي تقييم هذه العاطفة القائمة على المساواة، والإجراءات العاطفية التي سببتها هناك سؤالان مختلفان: **الأول**، ما هو التبرير لتدخل الدولة في تعزيز المساواة؟ **والثاني**، ماذا كان تأثير الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال؟

أخلاقيات التوزيع:

إن المبدأ الأخلاقي الذي يبرر مباشرة توزيع الدخل في مجتمع سوق حرّ. هو أن التوزيع يعتمد على ما ينتجه الفرد بآلاته. وعملية هذا المبدأ تعتمد على نشاط الدولة. وحقوق الملكية هي أمور تعود للقانون والتقليد الاجتماعي. والتوزيع الأخير للدخل والثروة تحت مظلة هذا المبدأ، يعتمد على

قوانين الملكية المتبعة في السوق. وماذا عن مبدأ المساواة في المعاملة؟ فإن الدفع بالنسبة للإنتاج يجب أن ترافقه المساواة في المعاملة. فهناك من يفضل العمل السهل لفترة قصيرة من الوقت، وهناك من يفضل العمل الشاق لفترة طويلة من الوقت. وإن دفع المال لهما بالتساوي فهل يعتبر هذا مساواة؟ وهناك الشخص الذي يقوم بعمل غير مشجع، وفيه قذارة، ويقبض أكثر من الرجل الذي يقوم بعمل سهل ومربح، فهل تعتبر هذه المعاملة مساواة؟ فاختلاف في مال الدخل يوازن الاختلاف في المميزات الأخرى للمهنة أو التجارة.

وهناك نوع من عدم المساواة تظهر في عملية السوق. ويوضح ببساطة بعملية اليانصيب الذي يشترك فيه مجموعة من الأفراد ذوي المواهب المتساوية ليحصلوا على جوائز غير متعادلة، والنتيجة هي عدم مساواة في الدخل. والفتاة التي تحاول أن تكون ممثلة بدلاً من أن تكون موظفة مدنية فهي بذلك تدخل في عملية يانصيب عمداً. وهذه الأمثال تشير إلى المدى الذي يكون فيه اختلال المساواة نتيجة للترتيبات المصممة لإرضاء أذواق الناس.

وهناك طريقة لتفسير الإجراءات الحكومية لإعادة توزيع الدخل من خلال ضرائب متوالية. وهي أن السوق لا يستطيع أن

يقدّم نوع اليانصيب المطلوب من أعضاء المجتمع وأن الضريبة المتتابعة هي المؤسسة الحكومية التي ستقوم بذلك. ومن الصعب تبرير الضريبة الحاضرة. فالضرائب تفرض من قبل هؤلاء الذين سحبوا ورقة اليانصيب الخاسرة.

وهناك نقاش يشير إلى أنه من المهم أن نميز بين التفاوت في الموهبة الطبيعية للشخص وفي ملكيته، وبين التفاوت الذي يظهر في الثروة الموروثة والثروة المكتسبة. والتباين الناتج من الفوارق في القدرات الشخصية أو من الفوارق في الثروة المجموعة من قبل الفرد نفسه، تعتبر ملائمة أو على الأقل ليست ملائمة كليّاً، كالفوارق الناتجة من الثروة الموروثة.

الدور الوسيلي للتوزيع بالنسبة للإنتاج:

إن عملية الدفع بالنسبة للإنتاج في مجتمع السوق ليست توزيعية رئيسية بل حصصية. إن المبدأ المركزي لاقتصاد السوق هو التعاون من خلال المبادلة الإرادية. فالأفراد يتعاونون مع بعضهم البعض ليرضوا مطالبهم فعليّاً، غير أنه إن لم يستلم الفرد كل ما وضعه في الإنتاج لن يدخل في المبادلة على أساس ماذا يستطيع أن يستلم عوضاً عن ما يستطيع أن ينتج، ولن تحصل هناك مبادلة إن حصل كل فريق على ما قدمه للإنتاج

الإجمالي. فالدفع بالنسبة للإنتاج ضروري جداً لكي تستعمل الثروات بطريقة فعّالة في نظام يعتمد على التعاون الإرادي.

مع أن عملية الدفع وفقاً للإنتاج في مجتمع السوق هو لجعل الثروات توزع بأسلوب فعّال دون إكراه، فإنها لن تحدث كليّاً إِلاً إذا اعتبرت أنها تؤدي إلى عدالة في التوزيع: ولن يكون هناك مجتمع مستقرّ إِلاً إذا كان هناك جوهر أساسي لقيمة الآراء والقرارات التي يتقبلها أعضاؤه بمسؤولية. وإنني أؤمن أن عملية الدفع بالنسبة للإنتاج قد حدثت إلى حدّ كبير، وهي إحدى هذه القرارات التي يتقبلها المجتمع. وهذا يظهر بوضوح إن نحن تفحصنا الحجة التي عليها أسند معارضو النظام الرأسمالي داخلياً موقفهم تجاه توزيع الدخل الناتج عن هذه العملية. وهذه ميزة عظيمة تثبت تقبل أفراد المجتمع للقِيَم المركزية سواء كانوا موالين أم معارضين لنظام المجتمع. وحتى نقاد الرأسمالية تقبلوا جزئياً عملية الدفع وفقاً للإنتاج واعتبروها منصفة.

حقائق توزيع الدخل:

إن ميزة النظام الرأسمالي الذي يشمل الدفع وفقاً للإنتاج هي التفاوت في الدخل والثروة. غير أن هذا النظام لا يؤدي إلى تفاوت كبير كغيره من الأنظمة. والذين يؤمنون بعكس ذلك، لا

يدركون الفرق بين التفاوت للمدى البعيد والتفاوت للمدى القريب. والمعروف أنه كلما زادت رأسمالية الدولة كلما زاد الجزء المدفوع لخدمات الإنسان، وكلما قلّ جزء الدخل الذي يدفع لاستعمال ذلك الرأسمال. وفي البلاد النامية مثل الهند ومصر نجد أن نصف الدخل الكامل هو دخل ملكية. أما في الولايات المتحدة فهو خمس دخل الملكية. وكذلك في غيرها من البلاد الرأسمالية المتقدمة، فالفرق لا يذكر. وطبعاً لهذه البلاد رأسمال أكبر بكثير من البلدان النامية. فالدخل الكبير من الملكية هو الجزء الأصغر من المجموع العام. ولا يُقاس الإنجاز العظيم للرأسمالية بتراكم وتجمع الملكية، بل يقاس بالفرص التي تقدمها الرأسمالية للرجال والنساء كي يوسّعوا ويطوّروا ويحسّنوا من قدراتهم. وتجد أعداء الرأسمالية يتهمونها بالمادية، بينما الموالون لها يعتبرونها أمراً ضرورياً للتقدم. والرأسمالية تقود إلى تفاوت أقلّ من غيرها من الأنظمة، وقد خفف تطور الرأسمالية الكثير من نطاق التفاوت. وهناك تفاوت أقل بكثير في المجتمعات الغربية الرأسمالية مثل البلاد الإسكندينافية وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، أما في الهند ومصر فهناك الكثير من التفاوت لأنها بلاد نامية. أما في روسيا فالأمور صعبة جداً بسبب القلة وعدم الاعتماد على البيّنة. وإذا قيس التفاوت

باختلاف مستوى المعيشة بين الطبقات الاجتماعية، نجد أن التفاوت يقل في البلاد الرأسمالية ويكثر في البلاد الشيوعية.

إن الميزة الرئيسية للتقدم والتطور في فترة القرن الماضي هو أنها حررت الشعب من الكدح المضني، وقد يسرت لهم المنتوجات والخدمات التي كانت حكراً على الطبقات الغنية دون سواها. حتى أن التقدم في العلم التطبيقي قد يسر وجود الأدوية بين أيدي الشعب. تلك الأدوية التي كانت حكراً على الطبقات الغنية فقط. وقد قدم التطور الكثير في الآلات والتقنيات التي يسّرت أمور الناس في حياتهم اليومية مثل الراديو والتلفزيون ومكيفات الهواء والسيارات وغيرها.

والمشكلة الرئيسية في تفسير البيّنة في توزيع الدخل، هو الحاجة للتمييز بين نوعين رئيسيين من التفاوت: فوارق الدخل المؤقتة للمدى القصير، وفوارق دخل المنزلة الرفيعة للمدى الطويل. فلنأخذ مجتمعين فيهما نفس التوزيع للدخل السنوي. **فالأول** يتمتع بحركة انتقال وتغيير لدرجة أن مركز العائلات المعينة في دخل التسلسل الهرمي يختلف بقوة من سنة إلى سنة. أما **الثاني** فيتمتع بقساوة لدرجة أن كل عائلة تبقى في مركزها ذاته سنة بعد سنة. وإنه لواضح أن المجتمع الثاني يكون موضع تفاوت أكثر.

فالنوع الأول من التفاوت هو رمز لتغيير عظيم وتحرك اجتماعي وتساوٍ في الفرص.

والنوع الثاني من التفاوت هو لمجتمع ذي منزلة رفيعة. إن إرباك هذين النوعين من التفاوت هو مهمّ جداً. لأن المؤسسات الحرة الرأسمالية المتنافسة تحاول أن تستبدل الواحد منهما بالآخر. ونجد أن التفاوت في المجتمعات اللارأسمالية يبقى دائماً، أما المجتمعات الرأسمالية فإنها تدخل حركة الانتقال الاجتماعية، وتضعف المنزلة الرفيعة للمجتمع.

الإجراءات الحكومية المستعملة لتغيير توزيع الدخل:

إن الأساليب التي استعملتها الحكومات المتتابعة لتغيير توزيع الدخل هو الدخل المدرّج وضريبة الإرث. ونجد لإجراءات الضرائب هذه تأثيراً بسيطاً جداً في تقليص الفوارق بين المستوى الوسطي لمجموعات من العائلات المصنفة بإجراءات إحصائية للدخل. وقد أدخلت الحكومة أيضاً تفاوتاً تحكمياً لمقدار مشابه بين الأشخاص في طبقات الدخل. ونتيجة ذلك كان واضحاً بأن التأثير النهائي لغاية معالجة التفاوت أو معالجة تفاوت الحصيلة لم يعرف إن كان زيادة أو نقصاً للتفاوت.

وهناك عامل قد أدى إلى تدنّي تأثير الضريبة المدرّجة على دخل التفاوت والثروة، وهو أن هذه الضرائب تعتبر ضئيلة على الثروة، وتحدد استعمال الدخل من الثروة الموجودة، ويعيق بقوة تراكم الثروة. فإن ضريبة الدخل من الثروة لا تنقص من الثروة ذاتها. إنها ببساطة تخفض من مستوى الاستهلاك وتزيد إلى الثروة التي يستطيع أن يدعمها المالكون. إن إجراءات الضريبة تعطي حافزاً لتجنب المجازفة وليضمن الثروة الموجودة بأشكال مستقرة نسبياً، وهكذا يقلل من احتمال تبدد التراكم الموجود للثروة.

وبالنسبة لي فإن ضريبة الدخل المدرّجة مهمة للتمييز بين مشكلتين. **أولاً** جمع الاعتمادات المالية لتمويل مصاريف النشاطات الحكومية التي تشمل محاربة الفقر وإزالته. **ثانياً** فرض الضرائب لغايات توزيعه. أما الأول فيلزمه نوع من الإجراء التدرّجي والاثنان هما لفرض تعيين الكلفة بالنسبة للمنفعة وبسبب معيار اجتماعي للعدالة.

غير أنه لا يوجد أي تبرير للنسبة الضئيلة المفروضة حالياً على الفئة من دافعي الضرائب وفقاً للدخل والإرث. وأنا كليبراليّ لا أجد أي تبرير للضريبة المدرّجة في إعادة توزيع الدخل.

وهناك اقتراح بتبديل نسبة الضريبة المدرّجة بنسبة الضريبة الثابتة. والسبب هو أنه ليس هناك تأكيد: أن هذا الاقتراح ليس جذرياً بالنسبة للدخل الإجمالي ولإعادة توزيع الدخل، أو لأي معيار آخر مناسب. إن نسبة ضريبة الدخل الحاضرة تتراوح من 20% إلى 91% وتصل النسبة إلى 50% على زيادة الدخل الخاضع للضريبة أي ما يزيد على 18 ألف دولار لدافع الضريبة العازب و36 ألف دولار لدافع الضريبة المتزوج. ومع ذلك فضريبةٌ ثابتةٌ بنسبة 23,50% على الدخل الخاضع للضريبة بعد كل الحسم المشروع تغلّ ما يعادل ما تغلّه نسبة الضريبة المدرّجة العالية. ويعتبر توزيع الدخل أحد المجالات، حيث سببت الحكومة الكثير من الضرر للمجتمع باستعمال إجراءات معينة، وهو مثل لتبرير تدخل الحكومة بالنسبة للشائبة المزعومة في نظام المؤسسة الخاصة. في الوقت الذي نجد أن الكثير من الظواهر التي يشكو منها أبطال الحكومة الكبيرة هي بذاتها سبب وجود الحكومة كبيرة كانت أم صغيرة.

الفصل الحادي العاشر

إجراءات الإنعاش الاجتماعي

إن الفكرة العاطفية الخيرة والمساواتية التي خلقت ضريبة الدخل المفردة المدرّجة والباهظة قد خلقت أيضاً مجموعة من الإجراءات غايتها تعزيز إنعاش مجموعات معينة، وأهم هذه الإجراءات هي مجموعة خادعة (مضللة) تدعي الضمان الاجتماعي. وهناك إجراءات الإسكان العام، وقوانين الحدّ الأدنى للأجور. ودعم سعر المُزارع والتطبيب لمجموعات معينة، وبرامج المساعدة الخاصة وغيرها من الإجراءات. وإنني سأناقش بعض هذه الإجراءات كي أظهر تأثيرها الحقيقي الذي يناقض الغاية المتوخاة منها:

الإسكان العام: والإجراءات المتخذة في هذا الشأن تعتمد على ذريعة تدعى تأثير الجوار وخاصة في أحياء الفقراء وغيرها، من الأحياء المميزة بنوعية رخيصة من الإسكان. ويقال إنها تفرض تكاليف باهظة على المجتمع لأجل الحماية من قبل

الشرطة ولأجل الحرائق. وهذه الأسباب هي بلا شك واقعية، غير أنها تعتبر ذرائع لرفع الضرائب على نوعية الإسكان التي تضيف على الكلفة الاجتماعية. وهكذا تتساوى الكلفة الخاصة والكلفة العامة. والضرائب الزائدة هذه إنما تضاف على الدخل المحدود للناس وهذا الأمر غير مرغوب فيه.

فإذن هذه الإجراءات ليست سوى وسيلة لمساعدة الأفراد ذوي الدخل المحدود. وإن كان الأمر كذلك. فلماذا تقديم المساعدة عن طريق الإسكان العام؟ لِمَ لا تعطى الأموال نقداً للمساعدة، عند ذلك تحلّ مشكلة الأفراد ذوي الدخل المحدود، وتحلّ معها مشكلة تأثير الجوار. والتبرير لهذه الإجراءات هي الطريقة الأبوية التي تنتهجها الحكومة في أن العائلات الفقيرة هي في حاجة ماسة للإسكان أكثر من أي شيء آخر. غير أن عدد المنازل التي دمرت لأجل إنشاء مشروع الإسكان العام هو أكبر من عدد المنازل الجديدة التي شيدت. وهكذا فإن مشروع الإسكان العام لم ينقص من عدد الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة للسكن.

وهناك شيء آخر قد توقعه المؤيدون لإجراءات الإسكان العام ألا وهو التخفيض من الجنحة اليافعة. وذلك بتحسين حالات الإسكان. وقد أخفقت تلك الإجراءات حتى في تحسين

حالات الإسكان المتوسطة. وأما الدخل المحدود فقد دفع بعض الناس لاحتلال المساكن العامة المقدمة كإعانة مالية، وقد أدى ذلك إلى تجمع العائلات المحطمة وخاصة الأرملة مع أبنائها والمطلقة مع أبنائها. وكما نعلم إن الأطفال الذين يعيشون ضمن عائلات محطمة قد يشكلون معضلة في المجتمع فيزيدون الجنحة اليافعة. ولو قدمت لهذه العائلات الإعانات المالية لكانت أحوالها أفضل مما هي الآن.

قوانين الحدّ الأدنى للأجور:

إن الكثير من مؤيدي قوانين الحدّ الأدنى للأجور يستنكرون النسبة المتدنية جداً للأجور، ويعتبرونها سمة للفقر. ومع أن الدولة شرعت الحدّ الأدنى للأجور، غير أنه ليس من مصلحة أرباب العمل القيام بذلك، فهم يشغِّلون العمال بنسبة أقلّ من الحدّ الأدنى. وهكذا فقد أدت إجراءات قانون الحدّ الأدنى للأجور إلى الفقر وإلى زيادة البطالة.

وهذه الحالة تشبه إلى حدٍّ كبير حالة الإسكان العام. وفي كلتا الحالتين، نجد أن مجموعات الناس التي تساعدها الحكومة معروفة، إن كان ذلك في رفع أجورها أو في تقديم الإسكان لها. أما الذين يصيبهم الضرر من جراء هذه الإجراءات فهم

كثر. فالناس الذين يرفضون عملاً ما لتدني الأجر فيه يلجأون إلى نشاطات تدرّ عليهم ربحاً أقلّ. والعدد الكبير الذي يتجمع في الأحياء الفقيرة فذلك من جراء الإجراءات الفاشلة للإسكان العام.

الدعم لسعر المزارع:

يجب أن نضع في ذهننا هذه الحقيقة، وهي أن المزارعين عامة يتمتعون بدخل زهيد، وأن الدعم المقدم لسعر المزرعة لا يحقق الغاية المنشودة في إعانة المزارع الضعيف مادياً. وهكذا نجد أن الفائدة تتحول إلى حاجة، لأنها بنسبة سعر السوق لا أقلّ ولا أكثر. وأن القيمة التي تمنح كدعم لسعر المزارع هي أقل من القيمة التي تنفق على أمور المزرعة. وبالإضافة إلى ذلك هناك القيمة التي تنفق على التخزين وغيرها من الأمور، والتي لا يصل قرش منها إلى المزارع. والمستفيد الأول من هذا هو مقدم المخزون والتسهيلات لذلك. وهكذا يضطر المزارع أن ينفق قيمة إضافية على الأسمدة والحبوب والآليات ليزيد من إنتاجه، فيزيد بذلك من نسبة دخله. فالغاية من هذه الإجراءات هي إبقاء الكثير من الناس في المزرعة لمدة أطول من المطلوب، والزيادة في إنتاج المزارع هي التي تزيد من دخله، أي أن الغاية هي التوسع في إنتاج المزارع لرفع نسبة دخله.

الشيخوخة وتأمين الحياة:

إن برنامج الضمان الاجتماعي هو أحد الأمور التي ظهر فيها استبداد الوضع الراهن، بالرغم من الجدل الذي كان يدور حول ابتدائه. وقد أمسى مسيطراً على الناس كليّاً. وبالنسبة للمبادىء الليبرالية، إني أقترح تفحص الوجه الأكبر من هذا البرنامج.

وهذا البرنامج يعرف بالشيخوخة وتأمين الحياة (OASI)، ويتألف من ضريبة خاصة تفرض على جدول الرواتب، ومدفوعات للذين وصلوا إلى سن معينة تعتمد قيمتها على العمر الذي ابتدأت فيه عملية الدفع، وعلى الوضع العائلي، وعلى قيمة الدخل السابق.

وهذا البرنامج ينقسم إلى ثلاثة عناصر:

1 ـ الحاجة إلى شراء عدد كبير من الناس المتقاعدين (مرتباً) وهذا احتياط إلزامي للمسنين.

2 ـ الحاجة إلى شراء المرتب التقاعدي من الحكومة لتأمين احتياطها.

3 ـ مخطط لإعادة توزيع الدخل لأن قيمة المرتب التقاعدي هي التي يستحقها الأفراد حين دخول هذا النظام لا تساوي الضريبة المدفوعة.

ويستطيع كل فرد أن يدفع المرتب التقاعدي الخاص به، ويسمح له أيضاً أن يشتري المرتب التقاعدي من شركات خاصة. وقد يطلب منه أن يشتري المرتب التقاعدي دون إكراه الأفراد على شراء المرتب التقاعدي، وأن تطلب من هذه العملية أن تكفي نفسها بنفسها. فلنتأمل هذه العناصر الثلاثة ونبدأ:

1 ـ بإعادة توزيع الدخل والـ OASI يقوم على نوعان رئيسيان من التوزيع:

من بعض مستفيدي الـ OASI إلى الآخرين، ومن دافع الضريبة العامة إلى مستفيدي الـ OASI.

إن النوع الأول يحدث رئيسياً من الذي يدخل النظام صغيراً، إلى ذلك الذي يدخله في عمر متقدم. وهذا الأخير ينال ولمدة محددة قيمة كإعانة مالية أكبر من الضريبة التي دفعها. أما الأول فينال قيمة أقلّ. وهكذا نجد أن الضريبة التي تدفع كإعانة مالية هي ضريبة ثابتة نسبياً، وتتألّف من جزء أكبر لدخل منخفض منه لدخلٍ عالٍ. وأي تبرير يمكن تصوره لفرض ضريبة على صغير السن لإعانة كبير السن، دون الأخذ بعين الاعتبار المستوى الاقتصادي للمسنين. أو لفرض نسبة ضريبة أكبر، لهذه الغاية، على الدخل المنخفض منها على الدخل العالي، أو لرفع الدخل

الإجمالي لدفع الإعانة بواسطة ضريبة ما على جدول الرواتب.

والنوع الثاني يحدث لأن هذا النظام لا يكفي نفسه بنفسه، فخلال الفترة التي يدفع فيها الكثيرون الضرائب، نجد أن قلة منهم قد أصبحت تستحق الإعانة المالية، حينذاك نجد أن النظام قد أمسى لديه زيادة من المال وعلى استعداد لتمويل الناس. غير أن هذا الأمر يعتمد على إهمال الالتزام الذي يتراكم بالنسبة للذين يدفعون الضريبة. وإنني لأشك في أن هذه الضرائب المدفوعة كافية لتمويل الالتزام المتراكم.

وهكذا نجد أن أسلوب المادة في توزيع الدخل من قبل الـ OASI هو أسلوب جائر بالرغم من انتشاره الواسع. وهو يساعد على العموم أصحاب الدخل المنخفض أكثر من أصحاب الدخل المرتفع، بالرغم من العنصر التراكمي فيه. وإنني أعتقد أن المجتمع يرغب فيه لكونه جزءاً من الضمان الاجتماعي. ولا يرغب فيه لأسلوب إعادة توزيع الدخل.

2 ـ تأميم الاحتياط للمرتب التقاعدي المطلوب:

إن كانت إعادة توزيع الدخل ستتحقق، فمن المؤكد أن

سلطة ضريبة الحكومة ستستعمل. ولكن إذا كانت إعادة توزيع الدخل ليست جزءاً من البرنامج فلم لا نسمح للأفراد بشراء المرتب التقاعدي من المؤسسات التجارية الخاصة. ولا داعي هناك لشرائها من الحكومة. فمثلاً من المفروض أن تكون للدولة شركة تأمين إن أرادت أن تكون لكل سيارة مسؤولية تأمين قانونية. وإن كانت هناك تدابير ممكنة وشرعته الحكومة تبيع عقود المرتب التقاعدي، فإنها تستطيع أن تبيع بسعر أقل للمنافسين بالنسبة للقيمة. وفي هذه الحال تحصل الحكومة على العملية دون إكراه.

وهناك فائدة ممكنة من تأميم احتياط المرتب التقاعدي وهي تسهيل أمر فرض شراء المرتب التقاعدي، غير أنها فائدة بسيطة جداً. ويكون من الأسهل إصدار تدابير إدارية خيارية، تتطلب من الأفراد تقديم نسخة من إيصال المدفوعات السنوية مع عائدات ضريبة الدخل، أو جعل أرباب العمل يقدمون توصية بهم. وإنه لأكيد أن المشكلة الإدارية ستكون أقل بكثير من مشكلة التدابير الحالية.

واستنتج من ذلك أن القضية ضد تأميم احتياط المرتب التقاعدي قوية جداً، ليس فقط بالنسبة لمبادىء الليبراليين، بل أيضاً بالنسبة للقِيَم المعدة من قبل مؤيدي إنعاش الدولة. فإن

كانوا يؤمنون أن الحكومة تستطيع أن تزود الخدمة بطريقة أفضل من السوق، فإن عليها أن تصدر المرتب التقاعدي في جو من المنافسة مع المؤسسات الأخرى. فإن كانوا مصيبين تزدهر المؤسسة الحكومية، وإن كانوا مخطئين، فإن مساعدة الناس تتقدم بالحصول على بديل خاص.

3 ـ الشراء الإجباري للمرتب التقاعدي:

إن التبرير لإجبار الأفراد في استعمال شيء من دخلهم الحالي لشراء المرتب التقاعدي كتأمين لفترة شيخوختهم هو التصرف الأبوي للحكومة نحوهم، وبما أن الناس لا يدركون خيرهم إِلاَّ إذا تحركوا كمجموعة، لذلك فإن الحكومة تحثّ الناس عامة على تزويد شيخوختهم بما هو خير لهم. وهذا التصرف الأبوي إنما هو لناس يعرفون المسؤولية وليس للأطفال والمجانين.

وهناك تبرير ممكن لمبادىء الليبرالي للشراء الإجباري للمرتب التقاعدي وهو أن الأحمق لن يعاني من نتيجة تصرفه غير أنه بذلك يفرض كلفة على الآخرين. وهكذا فإن الإنسان الذي لا يقدم لشيخوخته سيكون يوماً عالة على العامة. فإن إجباره على شراء مرتب تقاعدي هو ليس لصالحه فحسب، وإنما لصالح العامة كلها. فإن أمسى 90% من الناس عالة على العامة في عمر الـ65 حين ذاك تكون المشكلة كبيرة جداً.

والمعتقد هو أنه قد يصبح جزء كبير من الناس عبئاً على العامة إن لم يكن هناك إكراه على شراء المرتب التقاعدي.

والحقيقة أن الشراء الإجباري للمرتب التقاعدي قد حرمنا من جزء من دخلنا. وجعلنا نكرسه لغاية خاصة، ألا وهي شراء ضمان لشيخوختنا من مؤسسة حكومية. وقد خلق منافسة في بيع المرتب التقاعدي وفي تطوير ترتيبات التقاعد. بل قد أوجد سلطة قوية في أيدي موظفي الحكومة، هذه القوة التي تنمو كلما غذيناها. وكل ذلك لتجنب خطورة الشيخوخة بالنسبة للعامة.

الفصل الثاني عشر

التخفيف من الفقر

إن النمو الاقتصادي العظيم الذي اختبرته البلاد الغربية خلال القرنين الماضيين والانتشار الواسع للإعانات المالية من قبل المؤسسات قد خفف الكثير من مدى الفقر في البلاد الرأسمالية للغرب. غير أنه ما زال هناك جزء من الفقر في هذه البلاد، فهناك الكثير من الناس الذين يعيشون دون المستوى، أي في فقر مريع.

وتستطيع أن تقول إن المؤسسات الخيرية الخاصة غير كافية للتخفيف من الفقر. لأن هذه الإعانات المالية تصل إلى مجموعة معينة من الناس. فعلينا كلنا أن نساعد في عملية تخفيف حدة الفقر في بلادنا وذلك بوضع برنامج تكون غايته مساعدة الفقراء. ونساعد الفقراء على أساس أنهم ناس لا لأنهم ينتمون لمجموعة معينة أو لأصحاب راتب معين، ويجب على هذا البرنامج أن لا يعيق عملية سير السوق.

والترتيبات المطلوبة الآن هي على أساس ميكانيكي مثل ضريبة الدخل السلبية، فنحن لدينا الآن إعفاء بقيمة 600 دولار لكل شخص تحت باب ضريبة الدخل الفدرالية مع 10% حسم ثابت. فالفرد الذي دخله 100 دولار زيادة على قيمة الإعفاء مع الحسم الثابت فعليه أن يدفع ضريبة على ذلك وإن كان دخله 100 دولار أقل من قيمة الإعفاء مع الحسم الثابت فلا يدفع ضريبة أبداً بل يستلم إعانة مالية. وإن كانت نسبة الإعانة 50% فإنه بذلك يستلم 50 دولاراً. وإن لم يكن لديه دخل أبداً فليس هناك أي حسم، وإن بقيت النسبة ثابتة حينذاك يستلم 300 دولار وقد يستلم أكثر من هذه القيمة إن كان يستحق أيّ حسم. إن فوائد هذه الترتيبات واضحة جداً وهي موجهة مباشرة لحل مشكلة الفقر. وتعطى للفرد بشكل مفيد جداً، أي نقداً، وإنه لواضح أن كلفة هذه الترتيبات يتحملها المجتمع وهي تعمل مثل الإجراءات الأخرى، خارج نطاق السوق، على تخفيف أثر الفقر في المجتمع.

وفي سنة 1961 قدمت الحكومة قيمة 33 بليون دولار مباشرة لمدفوعات إنعاش ولبرامج متعددة مثل مساعدة الشيخوخة وإعانة الضمان الاجتماعي ومساعدة الأطفال المحتاجين والمساعدات العامة وبرامج دعم سعر المزارع

والإسكان العام وغيرها من برامج المساعدة للمجتمع. وهذه القيمة لا تشمل كلفة إجراءات قوانين الحدّ الأدنى للأجور والتعريفة وأحكام الترخيص وغيرها، ولا تشمل أيضاً كلفة نشاطات الصحة العامة أو النفقات على المستشفيات المحلية ومؤسسات الإعاقة الجسدية والعقلية. وغيرها.. ونجد هناك تقريباً 57 مليون مستهلك من أفراد وعائلات منفصلة ومستقلة في الولايات المتحدة. وأن قيمة الـ 33 بليون دولار لسنة 1961 قد مولت كل مستهلك بـ 6 آلاف دولار لباب الـ 10% للدخل الأدنى وذلك لرفع دخلهم فوق المعدل وقد مولت كل مستهلك بـ 3 آلاف دولار لباب الـ 20% للدخل الأدنى.

وكذلك المشردين والمحتاجين الذين يؤلفون $\frac{1}{3}$ عدد المستهلكين بألفي دولار لكل فرد منهم واليوم هناك أقل من $\frac{1}{8}$ عدد المستهلكين الذين لديهم دخل أقلّ من دخل هؤلاء المحتاجين بالنسبة لتغير مستوى الأسعار في يومنا هذا.

والضرر الأساسي في برنامج ضريبة الدخل السلبية هو تورّطه السياسي. فهو يؤسس نظاماً تفرض فيه الضرائب على البعض لدفع إعانات مالية للبعض الآخر، الذين لديهم صوت في الانتخابات والخطورة تكمن في أن هذا البرنامج قد أمسى تنظيماً تفرض فيه الأكثرية ضرائب لمصلحتها على الأقلية التي لا

ترغب في الأمر، بدلاً من أن يكون تنظيماً تفرض فيه الأكثرية ضرائب على نفسها تلقائياً لأجل مساعدة الأقلية البائسة. ولا أرى أي حلّ لهذه المشكلة إلا أنني أعتمد على ضبط النفس والنية الطيبة لجمهور الناخبين.

التحررية والمساواتية:

إن موقف وأساس فلسفة الليبراليّ هو الإيمان بكرامة الفرد وبحريته لاستخدام قدراته واغتنام فرصة وفقاً لفلسفة حياته شرط أن لا يتدخل في حرية الأفراد الآخرين. وهذا يدل ضمناً على إيمان في مساواة الناس بمفهوم معين وفي عدم مساواة الناس بمفهوم آخر. فلكل إنسان حق مساوٍ في الحرية. فالناس يختلفون بقدراتهم، فهذا يريد أن يقوم بأمور مختلفة بحريته أكثر من ذاك، وهكذا يستطيع أن يشارك في الثقافة العامة للمجتمع أكثر من الآخر.

والليبرالي يميز بقوة بين المساواة في الحقوق وبين المساواة في الفرص. ويؤمن بالحقيقة أن المجتمع الحرّ يميل إلى مساواة مادية أكثر، وهو يرحب بالإجراءات لإزالة سلطة الاحتكار ولتحسين عملية السوق. ويعتبر العمل الخيري الخاص لمساعدة البؤساء والمحتاجين كمثل للاستعمال اللائق للحرية. وهو يؤيد

حركة الدولة في تحسين حالة الفقراء بحثّ المجتمع في تحقيق غـايـتـه. وهـو يـؤمـن بـذلـك مـع أن عـمـلـيـة الإكـراه هـي الأداة المستعملة في حثّ المجتمع على عمل الخير. وهو أيضاً يؤيد فكرة الأخذ من البعض لمنح الآخرين لكي يحققوا غاياتهم في الحياة. على أساس العدالة. وفي هذه النقطة نجد أن المساواة تدخل في صراع مع الحرية.

الفصل الثالث عشر

الاستنتاج الأخير (العام)

وفي العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، كان المفكرون في الولايات المتحدة مقتنعين كليّاً بأن الرأسمالية نظام يشمل علة كبح لانتعاش الاقتصاد ولفكرة الحرية وأن أمل المستقبل سيكون تحت رحمة إجراء سيطرة متعمدة من قبل السلطات السياسية على الشؤون الاقتصادية.

ولم يتحقق تغيير اعتقاد المفكرين عامة بواسطة أي تطبيق لأيّ مجتمع جماعي حقيقي غير أنهم اتجهوا إلى تأسيس المجتمع الشيوعي في روسيا وتأملوا خيراً بذاك النظام. وهكذا تم تحويل المفكرين بالمقارنة بين وضع الشؤون الراهن مع كل عيوبه وظلمه وبين وضع الشؤون الافتراضية أي بين الوضع الحقيقي والوضع المثالي.

وقد عانى الإنسان الكثير من السيطرة المتمركزة ومن تدخل

الدولة في الشؤون الاقتصادية. غير أنه حدثت ثورة في السياسة وفي العلوم عامة وخاصة العلوم التطبيقية في ظل النظام السياسي الديموقراطي فتوصلنا الآن إلى إيجاد آلات حديثة وإلى خلق علم حديث في الأسلوب والتطبيق. وما زالت مواقف تلك الأيام حاضرة، إذ يعتبر أي وجود لتدخل الحكومة أمراً مرغوباً فيه لينسب كل الشرور إلى السوق وليقيّم اقتراحات جديدة لسيطرة الحكومة بشكل مثالي، وقد تنجح هذه الاقتراحات إن تمّ تطبيقها من قبل أشخاص مخلصين ومتحررين من أي ضغط لمجموعات خاصة تمتاز بالانتهازية. وأمّا مؤيدو تحديد النشاط الحكومي وتعزيز المؤسسة الحرة فما زالوا في موقف دفاعي بالنسبة لتأييدهم.

وقد تغيرت الأوضاع وأصبحنا ذوي خبرة عظيمة وإلمام كبير بالتدخلات الحكومية في شؤون المجتمع. وليس من الضرورة المقارنة بين حقيقة سير السوق ومثالية التدخل الحكومي لأننا الآن في وضع نستطيع فيه أن نقارن بين حقيقة هذا وحقيقة ذاك. وإنه واضح أن الفرق بين حقيقة سير السوق ومثالية سيره كبير نوعاً ما، غير أنه لا يقارن بالفرق الشاسع بين التأثيرات الحقيقية لتدخل الحكومة وتأثيراته المقصودة. فمن يستطيع أن يرى الآن أي أمل كبير لتقدم حرية وكرامة الإنسان

في هذا الاستبداد الكبير والعبودية الصارمة التي تسيطر في روسيا.

وإذا ألقينا نظرة في البلاد، لن نجد أيّاً من الإصلاحات التي حدثت في الماضي قد أنجزت غاياتها. فهناك نظام السكك الحديدية لحماية المستهلك الذي تحول بسرعة إلى وسيلة لحماية أعضائها من منافسة طرق المواصلات الحديثة وذلك على حساب المستهلك.

وهناك ضريبة الدخل التي ابتدأت بنسبة منخفضة لتكون وسيلة لإعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقات الفقيرة، نجدها تتحول عن مسارها لتمسي ظاهرة كاذبة تغطي المنافذ والأحكام الخاصة لتعطي نسبة عالية مدرجة على ورقة غير فعالة فنسبة ثابتة من 23,50% على ضريبة الدخل الراهنة قد تغلّ ريعاً مماثلاً لما تغلّه النسبة الحاضرة المدرّجة من 20% إلى 91%. هذه النسبة التي كان المقصود منها التخفيف من التفاوت وتعزيز انتشار الثروة قد أمست في فترة التطبيق تشجع إعادة استثمار المال المكسوب المشترك وتدعم نمو النقابات الضخمة التي تكبح عملية سوق الرأسمال وتعيق انتشار المؤسسات التجارية الجديدة.

وهناك برنامج زراعي كان المقصود منه مساعدة المزارعين

المفلسين والمعدمين وإزالة ما زعم بالاضطرابات في منظمة الزراعة. فنجده الآن يتحول إلى فضيحة قومية يهدر فيها الاعتماد المالي العام ويسيء إلى استعمال الثروات ويتدخل بالسياسة الخارجية للأمم المتحدة بأسلوب خطير. وما قدّم إلاً القليل لمساعدة المزارعين.

غير أن هناك أموراً مستثناة مثل الطرقات العامة المتقاطعة التي تخرق البلاد، والسدود العظيمة الممتدة على الأنهار، والأقمار الصناعية التي تدور حول الكرة الأرضية، كل ذلك تظهر طاقة الدولة في هيمنتها على ثروات عظيمة. وكذلك نظام المدرسة مع كل عيوبه ومشاكله ومع كل إمكانيات التحسين في حثّ قوى السوق على دورٍ أكثر فعالية، قد عززت الفرص أمام الشباب في أميركا قد وسعت من نطاق الحرية، وهذا إثبات لجهود العامة من الآلاف الذين خدموا في هيئات المدارس العامة ولرغبتهم في تحمل الضرائب الباهظة لأجل ما يعتبرونه غاية العامة، وكذلك إجراءات الصحة العامة قد شاركت فعالياً في تخفيف الأمراض المسببة للعدوى، وأما إجراءات المساعدة فقد شاركت في إسعاف العامة من الإحباط والألم. وكذلك السلطات المحلية قد زودت العامة بالتسهيلات الضرورية لحياة المجتمعات.

ونرى أن القانون قد لعب دوراً عظيماً في حفظ النظام مع أنه لم يحسم الأمور بأسلوب مرضٍ في عدة ولايات.

ولا أحسب أن كل هذه الإصلاحات الحكومية الحالية قد أخفقت وأمست هباءً منثوراً جرّاء العيوب المتضمنة في برامجها المختلفة، غير أن علة هذه الإجراءات هي أنها تسعى من خلال الحكومة لحثّ الناس في التحرك ضد مصالحهم الخاصة لتعزيز ما يسمى بالمصلحة العامة. بل تسعى لحلّ ما يفترض تضارب في المصالح أو بالأحرى اختلاف في الرأي لمفهوم المصالح. وذلك بدفع الناس للتحرك ضد أنفسهم وليس بحثّهم للعمل لمصالح مختلفة أو بتأسيس نظامٍ يزيل الصّراع بين مصالح العامة. إن هذه الإجراءات تستبدل قدرات المشاركين بقدرات الدخلاء. وذلك بالأخذ من البعض لمنفعة الآخرين. وهكذا نجد أن هذه الإجراءات تقاوم من قبل محاولة الملايين من الأفراد في تعزيز مصالحهم الخاصة وهذه تعتبر القوة الفعالة لدى الإنسان. وهذا هو السبب الذي من أجله تجني هذه الإجراءات عكس ما تسعى لأجله.

وإني أعتقد أن صوت الحرية في هذه الأيام مهدد، وكذلك انتشارها. والتهديد واضح جداً، فهو التهديد الخارجي من الحكومة الروسية (الكرملين) الذي وعد بتدميرنا. والتهديد

الآخر هو التهديد الداخلي في إصلاحنا، ويسعون بدون ملل لتحقيق التغييرات الاجتماعية العظيمة التي يتصورونها: فهم في شغف لاستعمال سلطة الدولة لتحقيق نواياهم بل هم واثقون بمقدرتهم في القيام بذلك. غير أنهم سيفشلون يوماً في تحقيق ذلك إن سيطروا على الحكم. لأنهم سيخلقون دولةً تعاونية يرتدون منها خيفة لكونهم أول الضحايا لذلك النظام، نظام السلطة المرتكزة التي لن يسلم من شرها، هؤلاء الذين سعوا لوجودها، بنوايا حسنة.

ولسوء الحظ نجد أن التهديد الأول يسند الآخر، فتهديد الكرملين يتطلب منا أن نكرّس جزءاً من ثرواتنا لتقوية الحماية العسكرية. فتصبح الدولة وكيلة لشراء نتاجنا، وأما الشاري الرئيسي لمنتوجات الشركات والمصانع، نجده يركز قوة اقتصادية خطرة في أيدي السلطات السياسية ويغير محيط سير العمل والمقياس الذي عليه يرتكز نجاح ذاك العمل كما يحلو له فيصبح السوق في وضع خطير من جراء هذه الطريقة وغيرها من الطرق الاقتصادية الخطيرة. فعلينا أن نخفف من استمرارية الانتشار الحالي لتدخل الحكومة في المناطق التي لا علاقة لها بالحماية العسكرية للأمة. وأن نعزّز استمرارية البرامج الحكومية الجديدة في العناية الطبية للمسنين إلى مشاريع استكشاف القمر.

وكما قال آدم سميث يوماً: «هناك الكثير من الدمار في أية أمة». وإنني أكيد من أن نظامنا الأساسي للقدرات وشبكة المؤسسات الحرة لدينا سوف تصمد طويلاً، وإنني أؤمن بأننا سوف نحافظ على حريتنا ونوسع من نطاقها بالرغم من ضخامة البرامج العسكرية والقوى الاقتصادية المرتكزة في واشنطن. ولن ننجح في هذا إلاً إذا واجهنا التهديد بقوة فنقنع إخواننا بأن المؤسسات الحرة هي التي سوف توصلنا إلى غاياتنا وليست سلطة الدولة العسكرية التعسفية، وإن التغيير المتلألىء الظاهر في نظرة المفكرين هو بشير موحٍ بالأمل على المدى الطويل.

فهرس



ميلتون فريدمن

Milton Friedman

ولد عام 1912، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (1976) لدراساته في تحليل الاستهلاك، والنظرية النقدية، والاستقرار الاقتصادي.

CAPITALISM AND FREEDOM

MILTON FRIEDMAN



سرت ـ ص.ب 921 ـ هاتف: 63170 ـ 054 ـ ناسوخ 62100 ـ 054
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى